بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

رسالة ماجستير بعنوان:

معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

Obstacles of Islamic banks in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الطالب
عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة
2008109019

إشراف الدكتور:
عامر يوسف محمد العتوم

حقل التخصص: الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الفصل الدراسي الأول
2014/2013

بسم الله الرحمن الرحيم

معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

إعداد:

عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة

بكالوريوس محاسبة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1410هـ 1990م

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص الاقتصاد والمصارف الإسلامية في جامعة اليرموك، إربد – الأردن

وافق عليها أعضاء لجنة المناقشة السادة:

1. عامر يوسف محمد العتوم .... مشرفاً (رئيساً)

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

2. حسين سعيد اسعيفان.. عضواً

نائب المدير العام في البنك الإسلامي الأردني

3. زكريا سلامة عيسى شطناوي .... عضواً

أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية – جامعة اليرموك

تاريخ تقديم الرسالة: الثلاثاء 2013/12/24م

الإهداء

إلى كل مؤمن نقي الإسرار

إلى المخلصين المتقين الأبرار

إلى والدي الكريمين وسعتهما رحمة العزيز الغفار

إلى إخوتي وأخواتي وكل من أحببتهم في اللّٰه العزيز الغفار

إلى زوجتي وأولادي أدام اللّٰه وصلهم في دار القرار

||||

||||

||||

الباحث

عبيد بن محمد آل شريدة

الشكر

الحمد للّه الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والشكر له على توفيقه ونعمائه من قبل ومن بعد، والصلاة والسلام على معلم البشرية الأول سيدنا وحبيبنا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وبعد....

لا يسعني إلى أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور الفاضل عامر العتوم لإشرافه على هذه الرسالة وتقديمه العون والإرشاد والتوجيه الرشيد الذي كان له الأثر الكبير في إخراجها بهذا الشكل العلمي، فله مني كل الشكر والتقدير والدعاء له بالصحة والعافية فجزاه اللّه خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الدكتور حسين سعيد اسعيفان والدكتور زكريا سلامة شطناوي، بقبولهم مشكورين مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بخبراتهم الواسعة فلهم كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الملحقية السعودية في الأردن التي كان لها الفضل بعد اللّه سبحانه وتعالى في مد يد العون وتسهيل جميع الإمكانات .

كما أتقدم بالشكر إلى إدارة مصرف الراجحي وإدارة مصرف البلاد وإدارة مصرف الانماء على الجهود التي قدموها لتسهيل مهمتي أثناء تطبيق أداة الدراسة.

وأخيراً وليس آخراً، أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في تقديم العون أثناء كتابتي للرسالة فجزاهم اللّه خير الجزاء.

الباحث

عبيد بن محمد آل شريدة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ث
الشكر	ج
قائمة المحتويات	ح
قائمة الجداول	ش
قائمة الملاحق	ض
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	**1**
أهمية الدراسة	2
مشكلة الدراسة	2
حدود الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
الدراسات السابقة	3
إضافة الدراسة	14
منهجية الدراسة	14
مجتمع وعينة الدراسة	15
مصادر البيانات	15
الفصل التمهيدي: المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية: نشأتها وواقعها	**16**
المبحث الأول: مصرف الراجحي	**19**

المطلب الأول: نشأة المصرف وأهدافه.................................... 19
أولاً: نشأة مصرف الراجحي 19
ثانياً: أهداف مصرف الراجحي 20
المطلب الثاني: المجموعة الشرعية في مصرف الراجحي.............................. 21
أولاً: المجموعة الشرعية 21
ثانياً: أهداف المجموعة الشرعية.. 22
المطلب الثالث: قطاعات المصرف والشركات التابعة له ونشاطاته 22
أولاً: قطاعات المصرف.. 22
ثانياً: الشركات التابعة للمصرف.. 23
ثالثاً: النشاطات الاجتماعية والدينية لمصرف الراجحي.............................. 23
رابعاً: أنشطة التمويل والاستثمار 25
المبحث الثاني: بنك البلاد.. 26
المطلب الأول: نشأة المصرف وأهدافه.................................... 26
أولاً: نشأة مصرف البلاد 26
ثانياً: أهداف مصرف البلاد 27
المطلب الثاني: الهيئة الشرعية للمصرف 28
المطلب الثالث: قطاعات مصرف البلاد والشركات التابعة له ونشاطاته 28
أولاً: قطاعات المصرف.. 28
ثانياً: الشركات التابعة للمصرف.. 29
ثالثاً: أنشطة التمويل والاستثمار 30

المبحث الثالث: بنك الإنماء 31

المطلب الأول: نشأة المصرف وأهدافه 31

أولاً: نشأة مصرف الإنماء 31

ثانياً: أهداف المصرف 31

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية في مصرف الإنماء 32

أولاً: نشأة الهيئة الشرعية وأهدافها 32

ثانياً: مهام الهيئة الشرعية 33

المطلب الثالث: قطاعات المصرف ونشاطاته والشركات التابعة له 34

أولاً: قطاعات المصرف 34

ثانياً: أنشطة التمويل والاستثمار 35

ثالثاً: الشركات التابعة للمصرف 37

رابعاً: النشاطات الاجتماعية والدينية.. 37

الفصل الأول: المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية 39

المبحث الأول: المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين والمعالجات المقترحة لها 41

المطلب الأول: معوقات المصارف الإسلامية المتصلة بالعاملين 41

أولاً: ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية 41

ثانياً: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة.. 50

ثالثاً: معوقات أخرى مرتبطة بالعاملين.. 52

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين.............. 53

أولاً: ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية 53
ثانياً: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة 57
ثالثاً: معوقات أخرى مرتبطة بالعاملين 58
المبحث الثاني: المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين والمعالجات المقترحة لها 60
المطلب الأول: المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين 60
أولاً: مشكلة انخفاض الوعي المصرفي لدى بعض المتعاملين في المصارف الإسلامية 60
ثانياً: مشكلة انخفاض الثقة لدى المتعاملين في المصارف الإسلامية 64
ثالثاً: مشكلة قناعات المتعاملين في المصارف الإسلامية 65
المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الخاصة بالمتعاملين..................... 69
أولاً: مشكلة انخفاض الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية 69
ثانياً: مشكلة انخفاض الثقة لدى المتعاملين وقناعاتهم تجاه المصارف الإسلامية 70
المبحث الثالث: المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي والمعالجات المقترحة لها 71
المطلب الأول: المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي 71
أولاً: معوقات متصلة بهيئات الرقابة الشرعية 71
ثانياً: قلة الفروع وضعف الانتشار الجغرافي وضعف الشبكة الحالية................ 74
ثالثاً: مشكلات متصلة بالإدارات في المصارف الإسلامية 75
رابعاً: مشكلة محاكاة المصرفية التقليدية 77
خامساً: مشكلة عدم تفعيل حسابات الاستثمار 79
سادساً: مشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي 79
سابعاً: مشكلات أخرى 79

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي..80
أولاً: معوقات متصلة بهيئات الرقابة الشرعية 80
ثانياً: قلة الفروع وضعف الانتشار الجغرافي وضعف الشبكة الحالية................ 82
ثالثاً: المشكلات المرتبطة بالإدارات 83
رابعاً: مشكلة محاكاة المصرفية التقليدية 84
خامساً: مشكلة عدم تفعيل حسابات الاستثمار 84
سادساً: مشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي 85
سابعاً: مشكلات أخرى 85
الفصل الثاني: المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية 87
المبحث الأول: المعوقات الخارجية المتصلة بالقوانين والتشريعات والمعالجات المقترحة لها 88
المطلب الأول: المعوقات القانونية والتشريعية والمعالجات المقترحة لها 89
أولاً: تملك المصرف للعقارات والمنقولات.. 89
ثانياً: نسبة الاحتياطي الإجباري القانوني 90
ثالثاً: نسبة السيولة القانونية 91
رابعاً: وظيفة المقرض الأخير 92
خامساً: الرقابة على الائتمان 92
سادساً: نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر 93
سابعاً: مشكلات قانونية أخرى.. 94
المطلب الثاني: واقع المعوقات القانونية والتشريعية في المملكة العربية السعودية........ 95

المبحث الثاني: المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي والمعالجات المقترحة لها... 99

المطلب الأول: المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي 99

أولاً: تعريف السوق المالي ومدى حاجة المصارف الإسلامية إلى الأسواق المالية ... 99

ثانياً: المشكلات المتصلة بالأسواق المالية التي تواجه المصارف الإسلامية 101

أ – مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية والآثار المترتبة عليها 101

ب – مشكلة ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية......................... 102

ج – مشكلة المنافسة من البنوك التقليدية العالمية 103

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي... 107

أ – مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية والآثار المترتبة عليها 107

ب – مشكلة ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية......................... 109

ج – مشكلة المنافسة من البنوك التقليدية العالمية 109

المبحث الثالث: المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع والمعالجات المقترحة لها 112

المطلب الأول: المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع 112

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع 118

أولاً: بالنسبة للمصارف الإسلامية 119

ثانياً: على مستوى الدولة.. 122

ثالثاً: على المستوى الإعلامي.. 123

الفصل الثالث: نتائج التحليل الإحصائي 125

المبحث الأول: نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للعاملين 131

المبحث الثاني: نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للمتعاملين.............................. 144

المبحث الثالث: ملخص نتائج الدراسة 150

الخاتمة 155

أولاً: النتائج 155

ثانياً: التوصيات 155

قائمة المراجع 157

الملاحق 168

الملحق الأول: عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين.................... 169

الملحق الثاني: عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين 170

الملحق الثالث: فقرات استبانة العاملين 171

الملحق الرابع: فقرات استبانة المتعاملين... 175

الملحق الخامس: كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية 178

الملحق السادس: كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

إلى عطوفة الملحق الثقافي السعودي في الأردن 179

ABSTRACT 180

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول رقم 1	التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة (المتعاملين)	127
جدول رقم 2	التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة (العاملين)	129
جدول رقم 3	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالعاملين في المصارف الإسلامية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	131
جدول رقم 4	التكرارات والنسب المئوية لصيغ الاستثمار المنتشرة في المصارف الإسلامية حسب استبانة العاملين	134
جدول رقم 5	التكرارات والنسب المئوية للوسائل التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل في البنك	135
جدول رقم 6	التكرارات والنسب المئوية للعوامل التي تؤثر على توظيف العامل وقبوله في البنك	135
جدول رقم 7	التكرارات والنسب المئوية للأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين في البنك الإسلامي	136
جدول رقم 8	التكرارات والنسب المئوية للدوافع التي تدفع الموظفين للخضوع للدورات التدريبية والتأهلية	137
جدول رقم 9	التكرارات والنسب المئوية للعامل الدافع للعمل في البنك الإسلامي	137
جدول رقم 10	التكرارات والنسب المئوية للأسباب التي تؤدي إلى ترك العمل في المصرف الإسلامي	138
جدول رقم 11	التكرارات والنسب المئوية لمدى مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في الأعمال والمهام	139
جدول رقم 12	التكرارات والنسب المئوية للهدف الرئيسي للبنك الإسلامي	139
جدول رقم 13	التكرارات والنسب المئوية لإجراءات التعيين في البنك	140
جدول رقم 14	التكرارات والنسب المئوية لمجالات التدريب في البنك	140

جدول رقم 15	التكرارات والنسب المئوية لأساليب التدريب المعتمدة في البنك	141
جدول رقم 16	التكرارات والنسب المئوية لمعايير اختيار المدربين والمحاضرين في البنك	142
جدول رقم 17	التكرارات والنسب المئوية لمعايير الترقية في البنك	142
جدول رقم 18	التكرارات والنسب المئوية للعوامل التي تتناسب معها الرواتب في البنك	143
جدول رقم 19	التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتبعة في متابعة الأداء في البنك	143
جدول رقم 20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالمتعاملين في المصارف الإسلامية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	144
جدول رقم 21	التكرارات والنسب المئوية لمدى رضا العملاء عن بعض العناصر مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية	146
جدول رقم 22	التكرارات والنسب المئوية لأسباب التعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية	147
جدول رقم 23	التكرارات والنسب المئوية لأسباب سحب الوديعة من البنك الإسلامي	148
جدول رقم 24	التكرارات والنسب المئوية لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية حسب استبانة المتعاملين	148
جدول رقم 25	التكرارات والنسب المئوية لطريقة التعرف على آليات عمل البنك الإسلامي وأهم خدماته	149

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
الملحق رقم 1	عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين	169
الملحق رقم 2	عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين	170
الملحق رقم 3	فقرات استبانة العاملين	171
الملحق رقم 4	فقرات استبانة المتعاملين	175
الملحق رقم 5	كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية	178
الملحق رقم 6	كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية إلى عطوفة الملحق الثقافي السعودي في الأردن	179

الملخص باللغة العربية

آل شريدة، عبيد بن محمد بن عبيد، معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المشرف د. عامر يوسف العتوم، 2013م.

هدفت الدراسة إلى بيان معوقات العمل المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية، من خلال المعوقات الداخلية: (العاملين، والمتعاملين، والتنظيم) والمعوقات الخارجية: (القانونية والتشريعية، والمعوقات المتصلة بالمجتمع، والمعوقات المتصلة بالسوق المالي والمصرفي)، وبيان بعض المعالجات التي يمكن من خلالها معالجة هذه المعوقات.

وتضمنت الدراسة أربعة فصول، تناول الفصل التمهيدي: المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية: نشأتها وواقعها. وتناول الفصل الأول المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية والمعالجات المناسبة لها. وتناول الفصل الثاني المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والمعالجات المناسبة لها. وتناول الفصل الثالث نتائج التحليل الإحصائي للاستبانة.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية العاملة في المملكة تعاني من بعض المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين، كنقص الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف مستوى التدريب والتأهيل، كما تواجه عدداً من المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين، ومنها مشكلة انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي، ومشكلة ضعف الوازع الديني لدى المتعاملين. كما تواجه عدداً من المعوقات الداخلية

المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي، ومنها تعدد الفتاوى داخل هيئات الرقابة الشرعية، ومشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي، وعدم تطبيق آلية القرض الحسن.

ويمكن معالجة هذه المعوقات من خلال زيادة التدريب والتأهيل، وزيادة الكوادر البشرية المؤهلة بالإضافة إلى زيادة الوعي المصرفي لدى المتعاملين وتعزيز الوازع الديني لدى أفراد المجتمع السعودي.

وقد أوصت الدراسة بأن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وأن تقوم المصارف الإسلامية بزيادة التدريب والتأهيل للعاملين وخاصة في الجوانب السلوكية، وكذلك زيادة المؤتمرات والندوات واللقاءات الجماهيرية بهدف زيادة الوعي المصرفي الإسلامي، بالإضافة إلى تفعيل دور الإعلام بأنواعه للتعريف بالمصارف الإسلامية وآلية عملها.

الكلمات المفتاحية: معوقات، المصارف، الإسلامية، المملكة العربية السعودية، آل شريدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، وبعد؛

فقد برزت المصارف الإسلامية كظاهرة اقتصادية جديدة ميزت الثلث الأخير من القرن العشرين حيث مثلت ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية، وذلك عندما أدرك المسلمون قصور النظام المصرفي الغربي عن ملائمة معتقداتهم الدينية، إضافة إلى وعيهم لأهمية استغلال ثرواتهم من قبل مؤسسات مالية تنطلق من عقيدة الأمة وثقافتها بدل الركون إلى المصارف والمؤسسات المالية الغربية، أو تلك العربية التي تتبنى النظام الغربي القائم على الفائدة المصرفية المحرمة شرعاً. لذلك جاءت المصارف الإسلامية كأحد أهم أوجه تطبيقات الاقتصاد الإسلامي لتسد فراغاً هاماً في تطبيق الشريعة الإسلامية على أرض الواقع من خلال تطوير نظام مصرفي ومالي لا يقوم على أساس الفائدة (الربا)، على عكس النظام المصرفي الغربي الذي تشكل الفائدة محوره الأساسي.

وقد مرت المصارف الإسلامية منذ بدء أعمالها بصعوبات وتحديات عديدة، منها: ما يتعلق بأساس فكرتها، ومنها ما يتعلق بكيفية عملها وفرص نجاحها فضلاً عن استمرارها وقدرتها على المنافسة مع المصارف التقليدية. هذا إلى جانب العائق الأكبر وهو مدى قبول جمهور الناس التعامل معها، واقتناعهم بمدى مطابقتها لأحكام الشريعة أولاً، ثم جدواها المالية والاقتصادية ثانياً.

ومن أبرز التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية وأكثرها حدة وخطورة، ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية، والاقتصادية، وبشكل خاص ببعدها المالي، حيث باتت العولمة ومؤسساتها وتشريعاتها تأخذ الحيز الأكبر من النشاطات الدولية المختلفة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في أنها تقدم بداية ترتكز عليها البحوث العلمية المتخصصة التي تحدد معوقات القطاع المصرفي الإسلامي في المملكة العربية السعودية. وعموماً تنبع أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

أولاً: لفت أنظار متخذي القرار في المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية للتعامل بجدية في سبيل معالجة جميع المعوقات التي تعاني منها المصارف الإسلامية.

ثانياً: أهمية تزويد المكتبة المالية الإسلامية بالدراسات والأبحاث الأكاديمية المعمقة والتي تبحث في تحديد المسارات الاستراتيجية للمصارف الإسلامية.

ثالثاً: إدراك أهمية منافسة المصارف التقليدية المحلية والدولية للمصارف الإسلامية في مجال العمل المصرفي الإسلامي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما هي المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟

2- ما المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟

3- ما هي المعالجات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات؟

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة الزمانية على الفترة الواقعة بين عامي (2004-2012م)، أما الحدود المكانية فسوف تقتصر على البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وهي: مصرف

الراجحي، وبنك البلاد، وبنك الإنماء، من خلال بيان مدى أهمية المصرفية الإسلامية، ومعوقات المصارف الإسلامية في السعودية وتقديم حلول لها.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف هذه الدراسة بالنقاط التالية:

أولاً: بيان أهم المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

ثانياً: بيان أهم المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: بيان المعالجات المقترحة لمعالجة هذه المعوقات.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث – في حدود علمه – دراسة متخصصة في "معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية". إلا أنه توجد بعض البحوث الاقتصادية والرسائل العلمية التي تحدثت عن تحديات المصرفية الإسلامية ومشاكلها على وجه العموم أو في بلدان أخرى، وفيما يلي عرض لبعض الدراسات ذات الصلة بالموضوع من الأحدث فالأقدم:

أولاً: دراسة الحميضي، (2012)، بعنوان: "التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، تقدير اقتصادي إسلامي"[(1)].

هدفت الدراسة إلى الوقوف على تجربة المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وتقييم هذه التجربة من الجانب الشرعي وفق المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقرارات مجمع الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى التقدير من الجانب الاقتصادي.

---

(1) الحميضي، فايز محمد راشد، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، 2012م.

وتضمنت الدراسة ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول دراسة المصارف الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية العاملة في السعودية بشكل خاص، وبيان الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ولمحة عن عينة الدراسة. وتناول الفصل الثاني التقييم الشرعي لأعمال المصارف الإسلامية السعودية ومدى التزامها بالمعايير الشرعية المعتمدةسواء معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أو قرارات مجمع الفقه الإسلامي. وتناول الفصل الثالث تقييم أعمال المصارف الإسلامية من الجانب الاقتصادي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن أغلب معاملات المصارف الإسلامية العاملة في السعودية تلتزم بالمعايير الشرعية، باستثناء التورق المنظم الذي تعمل به، وبطاقات الائتمان القائمة على التورق، ومن الجانب الاقتصادي فللمصارف الإسلاميةتأثيرات إيجابية على المتغيرات الاقتصادية.

ومن الملاحظ على هذه الدراسة عدم تناولها للمشكلات والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وهو ما ستقوم به هذه الدراسة.

ثانياً: دراسة SAMAT، (2012م)، بعنوان: "البنوك الإسلامية، الدروس والتحديات في ماليزيا"(1).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البنوك الإسلامية في ماليزيا من حيث الدروس المستفادة من تجربتها والتحديات التي تواجهها في هذا المجال، حيث بينت أن أساس تميز البنوك الإسلامية في ماليزيا يكمن في الاستراتيجيات الإدارية والقدرات التي تتمتع بها البنوك بالإضافة إلى إيجاد الأدوات المالية الإسلامية الحديثة التي تلبي متطلبات العصر وتتفق مع الشريعة الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أنه هناك دور بارز تلعبه الحكومة الماليزية في دعم المصارف الإسلامية بهدف جعل ماليزيا عاصمة المصرفية الإسلامية، ومن التحديات التي تواجهها المصارف الإسلامية في ماليزيا ندرة الموارد البشرية في بعض التخصصات.

---

(1) SAMAT, DATO' SRI ZUKRI, **Islamic Banking, The Lessons and Challenges, in Malaysia**, Bank Islam Journal, 2012م.

ثالثاً: دراسة SHAH، (2012م)، بعنوان: "القطاع المصرفي الإسلامي الجدليات والتحديات"[(1)].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع المصرفي الإسلامي من حيث الجدليات والتحديات، وكيف أن النظام المصرفي الإسلامي قائم على استبعاد الربا من المعاملات المصرفية، وقد نشأ القطاع المصرفي الإسلامي في عام 1970م، بالإضافة إلى ظهور بعض النظريات الاقتصادية الإسلامية، كالنظرية النقدية الإسلامية، وخلال تطور القطاع المصرفي الإسلامي في العقد الأخير ظهرت بعض الجدليات والتحديات التي تواجه المصرفية الإسلامية من أهمها الأدوات المالية الإسلامية المستخدمة في القطاع المصرفي الإسلامي.

رابعاً: دراسة سميران، (2011م)، بعنوان: "وجهة نظر حول المصارف الإسلامية المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية"[(2)].

هدفت الدراسة إلى بيان المشاكل والمعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية المعاصرة، وإظهار الطموحات والرؤية المستقبلية لهذه المصارف وما تتميز به عن غيرها من البنوك التقليدية، وبيان الوجه البارز للاقتصاد الإسلامية من حيث إن المصارف الإسلامية هي الواجهة التي يعرف الاقتصاد الإسلامي من خلالها.

---

(1) SHAH, SYED FARHAN, **<u>Islamic Banking, Controversiesm and Challenges</u>**, Interdisctpljnary Journal, February, vol 3, NO 10, 2012م.

(2) سميران، محمد علي، **<u>وجهة نظر حول المصارف الإسلامية المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية</u>**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للمصارف الإسلامية، جامعة آل البيت، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، الأردن، المفرق، 1432هـ 2011م.

وتـضمنت الدراســة ثلاثــة مباحــث تنــاول المبحــث الأول التمهيــد حــول الاقتــصاد الإســلامي والمصارف الإسلامية، وتناول المبحث الثاني المشاكل والمعوقات، وتناول المبحث الثالث الطموحات والرؤية المستقبلية.

وخلصت الدراسة إلى أنه من أهم المشاكل التي تواجه المصارف الإسلامية مشكلة الفائدة الربوية والتي يجب التخلص منها ليس فقط بتحريمها بل بالخروج من أماكن تواجدها وآثارها، وحتى يتم إقناع الناس بأن المصارف الإسلامية تختلف عن البنوك الربوية لا بد من الخروج كلياً من دائرة الربا والالتزام الصارم بالشريعة الإسلامية والتعامل بقاعدة الغنم والغرم من حيث تحمل الخسارة كما يتم تقاسم الربح، بالإضافة إلى التخلص من المعاملات ذات العائد المضمون، والابتعاد عن بيوع المرابحة قدر الإمكان لشبهها بالربا.

خامساً:دراسة أبو غدة، (2010م)، بعنوان: "التحديات الحالية عالمياً للسوق المصرفية الإسلامية"[1].

هدفت الدراسة إلى بيان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي، دون تحديد لدولة محددة.

وقد اشتملت الدراسة على تمهيد ببيان نموّ السوق المصرفية الإسلامية، ثم تناولت الدراسة بيان منطلقات التحديات وتحديدها، ثم تناولت التحديات الداخلية للسوق المصرفية الإسلامية، والتحديات الخارجية، مع بيان سبل مواجهتها.

وخلصت الدراسة إلى أنه من التحديات الداخلية عدم توفر الوعي المصرفي الإسلامي ومحدوديته، بالإضافة إلى عدم مواكبة آليات ضبط الالتزام الشرعي، أما التحديات الخارجية فمنها تحدي القوانين والتعليمات الرقابية بالإضافة إلى تحدي الأزمات المالية.

---

(1) أبو غدة، عبد الستار، **التحديات الحالية عالمياً للسوق المصرفية الإسلامية**، بحث منشور في كتاب "بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية"، الجزء 11، طباعة مجموعة البركة المصرفية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1431هـ 2010م، الصفحات 195-203.

سادساً: دراسة SARKER، (2009م)، بعنوان: "البنوك الإسلامية في بنغلادش، الأداء، والمشكلات والفرص والتطلعات"(1).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البنوك الإسلامية في بنغلادش، من حيث الأداء، والمشكلات، والفرص والتطلعات، حيث تضمنت الدراسة دراسة أداء البنوك الإسلامية في بنغلادش، من حيث النشاط والنمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة أن القطاع المصرفي الإسلامي قادر على استغلال الفرص الاقتصادية والاستثمارية المتاحة في السوق، وأن الضعف الذي تعاني منه المصارف الإسلامية في بنغلادش ليس بسبب طبيعة أدائها وضعفها، وإنما بسبب غياب التشريعات القانونية الناظمة للقطاع المصرفي الإسلامي، حيث يعتبر غياب التشريعات والقوانين التي تنظم عمل المصارف الإسلامية أحد أبرز المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في بنغلادش.

سابعاً: دراسة الشويات، (2008)، بعنوان: "التكتلات المصرفية الإسلامية واقع وآفاق"(2).

هدفت هذه الدراسة إلى رصد المستجدات والتحديات ذات العلاقة بالمصرفية الإسلامية، وتقييم الآثار السلبية المتوقعة لها في ظل هذا الواقع المعاش للصيرفة الإسلامية وما تعانيه من تحديات، ثم سعت الدراسة إلى استشراف الحلول الممكنة للتخفيف من حدة هذه الآثار ضمن الإمكانات المتاحة.

وتوصلت الدراسة إلى أن أفضل الحلول الممكنة، وأكثرها مقدرة على مواجهة التحديات الحالية والمستقبلية يتمثل في أمرين: الأول على المستوى التنظيمي، حيث يتوجب على المؤسسات المالية الإسلامية الدخول في تحالف استراتيجي اتحادي، يضم كافة مؤسسات البنية التحتية المكملة للعمل المصرفي الإسلامي، وتقترح الدراسة اعتماد المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كنواة

---

(1) Sarker, Abdul Awwal, **ISLAMIC BANKING IN BANGLADESH: PERFORMANCE, PROBLEMS & PROSPECTS**, International Journal of Islamic Financial Services Vol.1 No.3, 2009م.

(2) الشويات، محمود سليم عبد الرحمن، **التكتلات المصرفية الإسلامية واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد – الأردن، 2008م.

لهذا التكتل، والأمر الثاني: على مستوى الحجم وضخامة رأس المال، فلا بد للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من القيام بالمشاركة في إنشاء مصرف ضخم، قادر على المنافسة لتحقيق نوع التوازن المنشود في الساحة المصرفية الدولية.

ثامناً: دراسة أبو بكر، (2008)، بعنوان: "العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا: الإمكانات والتحديات"[1].

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا، وإمكانية إنشاء مصرف إسلامي، إضافة إلى بيان الأسباب وراء فشل بعض تجارب قيام مصارف إسلامية مالية تعمل ضمن قواعد ونصوص الشريعة الإسلامية، كما تبين أن الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب بعض المصارف الإسلامية التي تم إنشاؤها لم تكن أسباباً سياسية ولا اقتصادية بل كانت اجتماعية بحتة، حيث إن الشعب النيجيري لا توجد عنده أدنى فكرة عن المؤسسات المالية التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية، ويرجع ذلك إلى عدم حرص المسلمين الذين لديهم خبرة بالعمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا على نشر فكرة المعاملات الاقتصادية الإسلامية وبيان فوائدها على الفرد والمجتمع ككل.

وبالنظر إلى نتائج الاستبيان فقد تبين بأن نسبة كبيرة من المستجدين أيدوا فكرة إنشاء مصرف إسلامي وإنهم مستعدون للتعامل مع هذا المصرف في حال قيامه.

تاسعاً: دراسة خيط، (2008)، بعنوان: "المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948، الإمكانيات والتحديات"[2].

هدفت الدراسة إلى التعرف على النظام المصرفي الراهن في الأراضي المحتلة عام 1948 من الداخل، والتعرف على الأسس والإجراءات التي يلزم اتباعها لتأسيس مصرف إسلامي، والتعرف على

---

(1) أبو بكر، علي محمد، **العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا: الإمكانات والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، 2008م.

(2) خيط، وهبة محمد عبد الرحيم، **المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948 الإمكانيات والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد الأردن، عام 2008م.

العقبات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والقانونية التي قد تعترض فكرة تأسيس مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، بالإضافة إلى تحديد الحلول والاقتراحات التي قد تكون عاملاً مساعداً في سبيل إنشاء مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة.

وتضمنت الدراسة فصلين، تناول الفصل الأول الواقع الاقتصادي للعرب والمسلمين في الأراضي المحتلة عام 1948م وماهية النظام المصرفي هناك، وتناول الفصل الثاني معوقات إقامة مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة، والدراسة الميدانية.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك إمكانية لإنشاء مصرف إسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948م، وأن من أهم المعوقات التي تواجه ذلك المعوقات الاجتماعية والإدارية، بالإضافة إلى نوعين آخرين أخف حدة وهما المعوقات القانونية والمعوقات المادية، وأن المعوقات الاجتماعية تتمثل في عدم توفر المعرفة الكافية لدى الجماهير العربية حول نظام البنوك الإسلامية والمعاملات التي تجريها، وعدم توفر المعرفة الكافية حول الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، أما المعوقات الإدارية فتتمثل في عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة للعمل المصرفي الإسلامي.

عاشراً: دراسة ازريقات، (2008)، بعنوان: "المصارف الإسلامية في فلسطين – مشكلات وتحديات وحلول"(1).

هدفت هذه الدراسة إلى وصف تجربة العمل المصرفي الإسلامي في فلسطين، وكذلك بيان المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المصارف سواءً على المستوى الداخلي والمتمثلة بشكل رئيسي في الموارد البشرية، وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، أو على المستوى الخارجي والمتمثلة بالمتعاملين، والسياسات النقدية المطبقة على تلك المصارف، وكذلك الوضع السياسي والاقتصادي والأمني في فلسطين. ولقد كشفت نتائج الدراسة بأن المصارف الإسلامية في فلسطين تواجه العديد من

---

(1) ازريقات، سعدي محمود محمد، **المصارف الإسلامية في فلسطين – مشكلات وتحديات وحلول**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن 2008م.

المشكلات الداخلية والخارجية، والتي أثرت على أداء هذه المصارف من حيث قدرتها على مواجهة أندادها من المصارف التقليدية، ولعب دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين، وكذلك في قدرتها على التطور والنمو.

حادي عشر: دراسة HASSAN، (2008م)، بعنوان: "البنوك الإسلامية، الاتجاهات، الفرص، والتحديات"(1).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على البنوك الإسلامية في ماليزيا، من حيث الاتجاهات، والفرص الماثلة أمامها، والتحديات التي تواجهها، حيث بين الباحث أن المستقبل كفيل بتوسيع نطاق البنوك الإسلامية كثيراً بالرغم من التحديات الحالية التي تواجهها، وتتمثل هذه التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في الحاجة إلى إيجاد أدوات مالية إسلامية تواكب العصر، وكذلك زيادة حجم الاستثمارات الموجهة نحو نمو القطاع المصرفي الإسلامي في ماليزيا، ومدى مواجهة التنافسية مع البنوك التقليدية.

ثاني عشر: دراسة الخصاونة، (2006)، بعنوان: "أثر العولمة على المصارف الإسلامية"(2).

هدفت الدراسة إلى بيان أثر العولمة على المصارف الإسلامية، حيث تناولت الدراسة مفهوم العولمة المالية، وما ينتج عنها من آثار سلبية على مستقبل الصيرفة الإسلامية عامة، كما بين التحديات التي تواجه المصارف، سواء على صعيد كفاءة العمل ومستويات الأرباح، أو على صعيد البقاء وإثبات الوجود، وبين أن من أهم الحلول الإستراتيجية المتوفرة للمصارف من أجل الخروج من

---

(1) Hassan, Ibrahim, **Islamic Banking: Trends, Opportunities and Challenges**, ABA Journal, Vol. 1, 2008م.

(2) الخصاونة، أحمد سليمان، **أثر العولمة على المصارف الإسلامية**، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، أطروحة دكتوراه منشورة، 2006م.

هذه الأزمة هو في عملية إعادة الهيكلة (التكتل والاندماج) إما على المستوى الدولي أو الإقليمي، ولم يبين الباحث كيفية الاندماج المقترح في حين أنه أشار إلى أن عمليات وقرارات الاندماج تحتاج إلى دراسات متخصصة.

ثالث عشر: دراسة صديقي، (2003) بعنوان: "مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر"(1).

هدفت هذه الدراسة إلى بيان بعض المشكلات التي تعترض البنوك الإسلامية، ومنها: "صعوبة ممارسة المضاربة في العمل المصرفي، الآثار السلبية لغلبة المرابحة والبيوع الآجلة في العمل المصرفي الإسلامي المعاصر على مصداقية هذه البنوك، ضرورة الرعاية والمساندة من قبل البنوك المركزية للمصارف الإسلامية في البلدان التي يسود فيها النظام المصرفي الربوي، الخلاف حول معالجة بعض القضايا العملية كالمماطلة في الديون الناشئة من البيوع الآجلة، وأخذ الأجر على الضمان المصرفي، وتعدد جهات الرقابة الشرعية والغموض حول كيفية تفاعلها مع الإدارة، والافتقار إلى معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية في البنوك".

وقد خلصت الدراسة إلى أنه ليس من السهل تعديل الصيغ المستعملة للمعاملات المصرفية – حسب الأصول الإسلامية، أو تطبيق الصيغ المقررة في الفقه الإسلامي في القطاع المصرفي والنقدي– إلا بتجنيد كافة الطاقات البشرية ذات الخبرة والتجربة والرسوخ في العلوم الشرعية، وأن ما تم عرضه في الدراسة ليس إلا تنبيهاً على هذه المشكلات ليتم تناولها بالعناية التي تستحقها في دراسات أخرى.

---

(1) صديقي، محمد نجاة الله، **مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر**، بحث منشور ضمن كتاب "بحوث في النظام المصرفي الإسلامي"، تأليف: محمد نجاة الله صديقي، تحرير: رفيق يونس المصري، طباعة مركز النشر العلمي، في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ 2003م، الصفحات 249-269.

رابع عشر: دراسة العماوي، (2003) بعنوان: "المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية لأثارها على البنك الإسلامي الأردني"[(1)].

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية، وبيان الآثار السلبية المختلفة لهذه المعوقات في المصارف الإسلامية، والبحث عن المقترحات والحلول الممكنة لعلاج هذه المعوقات.

وقد تناول الباحث في التمهيد الفروق الأساسية بين البنك الإسلامي والبنك التقليدي، وطبيعة وماهية هذه المعوقات، ثم تناول في الفصل الأول السياسة النقدية للبنك المركزي ومدى ملاءمتها للمصارف الإسلامية، وتناول في الفصل الثاني الأسواق المالية وكيف أنها تمثل معوقاً للمصارف الإسلامية، وتناول في الفصلين الثالث والرابع المدخرين وطالبي التمويل ومدى كونهما معوقاً لعمل المصارف الإسلامية، وتناول في الفصل الخامس العناصر البشرية ومدى كونها معوقاً لعمل المصارف الإسلامية، ثم تناول في الفصل السادس البيئة الدولية ومدى كونها عائقاً لعمل المصارف الإسلامية، وتناول في الفصل السابع الجانب الفني والتنظيري ومدى كونهما معوقاً للمصارف الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى عدم ملاءمة السياسة النقدية والائتمانية للبنك المركزي بالنسبة للمصارف الإسلامية، وأن عدم توفر الأدوات المالية الإسلامية شكل أحد المعوقات الأساسية التي واجهت استثمارات المصارف الإسلامية، وكذلك سلوكيات وقناعات بعض المتعاملين، بالإضافة إلى انعدام الأسواق المالية وأدواتها، والقصور النوعي في الموارد البشرية نتيجة نمط التعليم والتدريب الذي تلقته الموارد البشرية، إضافة إلى وجود المعوقات الخاصة بالبيئة الدولية.

---

(1) العماوي، إسماعيل عبد السلام، **<u>المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني</u>**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد الأردن، 1424هـ 2003م.

خامس عشر: دراسة WILSON، (2000م)، بعنوان: "تحديات وفرص القطاع المصرفي الإسلامي في الغرب: التجربة البريطانية"[1].

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات والفرص الماثلة أمام القطاع المصرفي الإسلامي والتمويل الإسلامي في الغرب، متمثلة بالتجربة البريطانية، وتوصلت الدراسة إلى أنه وبالرغم من التحديات التي يواجهها القطاع المصرفي التقليدي في لندن خصوصاً، نجد أن القطاع المصرفي والتمويل الإسلامي في لندن قد نما بسبب حاجة العملاء المسلمين وغير المسلمين المقيمين للتمويل الإسلامي، وهذه الحاجة متزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية، وخلصت الدراسة إلى أن الفرص الماثلة أمام القطاع المصرفي الإسلامي متمثلة بتزايد الطلب على الخدمات المصرفية الإسلامية يواجهها عدد من التحديات، أبرزها غياب التشريعات القانونية التي تفتح المجال أمام المصرفي الإسلامي لدخول الدول الغربية.

سادس عشر: دراسة المصري، (1982) بعنوان: "النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته"[2].

هدفت الدراسة إلى بيان خصائص النظام المصرفي الإسلامي والمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية في هذا العصر. وتناول البحث في الفصل التمهيدي تحديد الملامح الأساسية للنظام الاقتصادي الإسلامي، ثم تناولت الدراسة في الفصل الأول النظام المصرفي الإسلامي، وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة أهم أحكام المعاملات الشرعية الهادية لنشاط البنوك الإسلامية، وتناول في

---

(1) WILSON, RODNEY, **CHALLENGES AND OPPORTUNITIES FOR ISLAMIC, BANKING AND FINANCE IN THE WEST: THE UNITED KINGDOM EXPERIENCE**, Islamic Economic Studies, Vol. 7, Nos. 1 & 2, Oct.'99 & Apr. 2000.

(2) المصري، رفيق يونس، **النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي، في المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عام 1405هـ 1985م، الصفحات 161-261.

الفصل الثالث طلائع البنوك الإسلامية، كما تناول في الفصل الرابع الخصائص المميزة لكل بنك، وفي الفصل الخامس تناولت الدراسة الخصائص المشتركة بين البنوك الإسلامية، ثم تناولت في الفصل السادس مشكلات البنوك الإسلامية، وتناولت في الفصل السابع شروط البحث في الاقتصاد الإسلامي.

وقد خلص الباحث في دراسته إلى أن باب البحث ما زال مفتوحاً لمناقشة الحلول التي قدمت لمعالجة معوقات المصارف الإسلامية والتوصل إلى الحل الأمثل، بالإضافة إلى اكتشاف مشكلات أخرى، والإسهام في حلها.

إضافة الدراسة:

تكمن إضافة الدراسة في النقاط التالية:

1- دراسة العقبات والمشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية سواء المعوقات الداخلية أو الخارجية.

2- محاولة إيجاد المعالجات المناسبة لهذه المعوقات.

3- الدراسة الإحصائية من خلال الاستبانة والمقابلات لمعرفة المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

منهجية الدراسة:

لقد قامت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للتوصل إلى أهم معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية حيث قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي لجمع المعلومات من الأدبيات المتعلقة بموضوع المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية إضافة إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي من خلال إجراء استبانة، وعمل

مقابلات مع بعض المسؤولين في المصارف الإسلامية في السعودية، ثم تحليل هذه المعلومات للوقوف على أهم المعوقات للمصارف الإسلامية في السعودية، ومن ثم اقتراح معالجات لهذه المعوقات.

مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وأما عينة الدراسة سوف تشمل بنك البلاد وبنك الإنماء ومصرف الراجحي في السعودية في الفترة الزمنية (2004 – 2012م). وقد تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة من خلال اختيار عينة عشوائية من العاملين والمتعاملين مع المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، حيث تم تطبيقها على (450) عاملاً من العاملين في المصارف الإسلامية، وبمقدار (150) عاملاً في كل مصرف من المصارف الإسلامية عينة الدراسة، وتم استرجاع (376) استبانة، أما استبانة المتعاملين فقد تم تطبيقها بشكل عشوائي أيضاً على (450) شخصاً من المتعاملين مع المصارف الإسلامية الثلاثة عينة الدراسة، وبمقدار (150) متعاملاً في كل مصرف، وتم استرجاع (385) استبانة.

مصادر البيانات: اعتمدت الدراسة على نوعين من مصادر البيانات:

النوع الأول: البيانات الثانوية، من مراجعة الدراسات السابقة في مجال البنوك بشكل عام، والكتب والمقالات والتقارير والإحصائيات والرسائل الجامعية، والتقارير السنوية للبنوك عينة الدراسة، سواء أكانت منشورة أو غير منشورة، والشبكة العالمية للاتصالات (الإنترنت)، وذلك لوضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة.

النوع الثاني: البيانات الأولية، من خلال عمل استبانة لاستطلاع معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، واستخدام أسلوب المقابلة من خلال الأسئلة المفتوحة المبينة في الاستبانة.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المبحث الأول: مصرف الراجحي.

المبحث الثاني: بنك البلاد.

المبحث الثالث: بنك الإنماء.

الفصل التمهيدي:

المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية: نشأتها وواقعها:

تعرف المصارف الإسلامية بأنها: "مؤسسات مصرفية لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وتلتزم في نواحي نشاطها ومعاملاتها المختلفة بقواعد الشريعة الإسلامية"(1). أو هي: "مؤسسات استثمارية مصرفية تتعامل في إطار الشريعة الإسلامية"(2).

وعرف الزحيلي المصرف الإسلامي بأنه: "مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وكذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخلياً وخارجياً"(3).

ويظهر من هذه التعريفات أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة المالية بين فئتي المدخرين والمستثمرين، في إطار صيغة المضاربة الشرعية المبنية على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، والقاعدة الشرعية (الغنم بالغرم)، فضلاً عن أدائها للخدمات المصرفية المنضبطة فى إطار العقود الشرعية(4).

---

(1) سميران، محمد علي، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية (المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية)**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمصارف الإسلامية، (صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي)، المنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2011م- 1432هـ، ص 2.

(2) مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1417هـ 1996م ص 218.

(3) الزحيلي، محمد، **المصارف الإسلامية**، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الأولى، 1418هـ 1997م، ص 10.

(4) مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، عام 2006م، ص 21.

وقد عرفت المملكة العربية السعودية نظام الصرف منذ مئات السنين، وكان النظام المصرفي حتى عام 1950م يتكون من ثلاث فئات، هم: فئة الصيارفة، وفرع للشركة التجارية الهولندية (الذي تحول بعد ذلك إلى البنك السعودي الهولندي)، وشركة صالح عبد العزيز الكعكي وسالم بن محفوظ (التي تحولت بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري).

وفي عام 1952م تم إنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي لتتولى أعمال بنك الدولة (البنك المركزي) وتقوم بدورها في دعم الاقتصاد الوطني ، ومن مهامها: إصدار النقد السعودي ودعمه وتوطيد قيمته، والقيام بأعمال بنك الحكومة، والترخيص للبنوك التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة، والاحتفاظ بالأرصدة النقدية الاحتياطية، وممارسة أعمال المقاصة بين البنوك، وتحديد نسبة الاحتياطي القانوني، وغير ذلك من المهام. وفي عام 1966م تم تنظيم العلاقة بين مؤسسة النقد العربي السعودي (كبنك مركزي) والبنوك التجارية، ووضع القواعد العامة للرقابة والإشراف على هذه البنوك في مجال الائتمان. وقد بلغت المصارف العاملة في السعودية في نهاية عام 2004م أحد عشر مصرفاً سعودياً، ثمانية منها مصارف سعودية أجنبية مشتركة، مع شبكة فروع بلغت نحو 1210 فرعاً[1].

ومجمل القول: إن الجهاز المصرفي في الممكلة العربية السعودية يتكون من اثني عشر مصرفاً تجارياً، منها ثمانية مصارف سعودية أجنبية مشتركة، وهي تجمع بين المصرفية التقليدية والإسلامية، وأربعة مصارف إسلامية بالكامل، وهي مصرف الراجحي، مصرف الجزيرة، مصرف البلاد، مصرف الإنماء، والمصارف التقليدية تقدم بعض الخدمات المصرفية الإسلامية إضافة إلى الخدمات التقليدية، بالإضافة إلى تسعة بنوك هي فروع لبنوك خارجية[2].

---

(1) انظر: مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 51-53 بتصرف.

(2) انظر: الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 21 وما بعدها.

ثم ارتفع عدد المصارف التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية بنهاية عام 2011م إلى ثلاثة وعشرين مصرفاً، بما فيها المصارف التي هي فروع لبنوك خارجية[1]. وارتفع عدد المصارف العاملة في المملكة في عام 2012 إلى أربعة وعشرين مصرفاً، منها اثنا عشر مصرفاً سعودياً، منها أربعة مصرف إسلامية، وثمانية مصارف تقليدية، بالإضافة إلى اثني عشر مصرفاً هي فروع لبنوك أجنبية تعمل في المملكة، وبقي العدد نفسه حتى نهاية العام 2013[2].

المبحث الأول: مصرف الراجحي

المطلب الأول: نشأة المصرف، وأهدافه:

أولاً: نشأة مصرف الراجحي:

بدأ مصرف الراجحي – أكبر المصارف الإسلامية – نشاطه عام 1957م، ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 50 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية، وتم افتتاح أول فرع للمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي، وكانت هناك عدة مؤسسات تحمل اسم الراجحي، وفي عام 1978م اندمجت هذه المؤسسات تحت مظلة واحدة في شركة أطلق عليها "شركة الراجحي المصرفية للتجارة"، وفي عام 1988م تحولت الشركة إلى شركة مساهمة سعودية عامة، مكونة أول مصرف إسلامي في السعودية. وبما أن المصرف يرتكز على مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي فهو يلعب دوراً أساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية، مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها. ويتمتع مصرف الراجحي –

---

(1) انظر: التقرير السنوي الثامن والأربعون حول التطورات الاقتصادية حتى عام 1433هـ 2012م، الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، ص 48.

(2) انظر: الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت، فقرة الجهات المرخصة، ورابطها: http://sama.gov.sa/License/Pages/default.aspx، بتاريخ 2013/11/7م.

ومقره الرياض –في المملكة العربية السعودية بمركز مالي قوي، وفي نهاية عام 2011م بلغ إجمالي الأصول الي يديرها (221) مليار ريال سعودي، وبلغ رأس ماله 15مليار ريال سعودي، ولديه شبكة واسعة من الفروع تضم أكثر من (500) فرعاً، بما فيها الفروع المتواجدة خارج المملكة، ويعمل فيها (9282) موظفاً، وأكثر من (3100) جهاز صرف آلي، و(25000) أجهزة نقاط البيع، و(130) مركزاً للحوالات المالية، كما أنه يمتلك أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية(1). وفي عام 2012م ارتفع إجمالي الأصول التي يديرها البنك، فبلغت (267) مليار ريال سعودي،فيما بقي رأس مال المصرف على حاله وهو (15)مليار ريال سعودي، وبقيت أيضاً المؤشرات الأخرى السابقة على حالها(2).

ثانياً: أهداف مصرف الراجحي(3):

يهدف مصرف الراجحي إلى أن يكون أكثر المصارف نجاحاً محلياً وعالمياً من خلال خدمات متميزة، ووسائل تقنية حديثة، وموظفين أكفاء، ومنتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، كما يهدف المصرف إلى تحقيق القيم التالية:

أ – **النزاهة والشفافية:** حيث يتسم كل ما يقوم به بالانفتاح مطبقاً أعلى المستويات الأخلاقية المهنية كشركة وكأفراد.

ب – **الشغف بخدمة العملاء:** من خلال التزامه بتلبية كافة احتياجات العملاء بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم.

---

(1) انظر في هذه النبذة: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة نبذة عنا، ورابطه: http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx، بتاريخ 2013/8/5م.
وانظر أيضاً: الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 47.

(2) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة نبذة عنا، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx". بتاريخ 2013/8/5م.

(3) انظر في هذه الأهداف: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة رؤيتنا ومهمتنا وقيمنا، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/vision-mission-and-values.aspx". بتاريخ 2013/8/5م.

ج – بيئة تركز على إيجاد الحلول: ومساعدة العملاء في تحقيق أهدافهم.

د – التواضع: والتحلي بروح التواضع فكراً وممارسة في كل ما نقوم به.

هـ – الابتكار: ورعاية الأفكار وتشجيع الإبداع للحصول على أفضل النتائج.

و – الجدارة: وتعريف وتحديد وتعزيز التفوق.

ي – خدمة المجتمع: والإسهام نحو غد أفضل.

المطلب الثاني: المجموعة الشرعية في مصرف الراجحي:

أولاً: المجموعة الشرعية[1]:

تمثل المجموعة الشرعية في مصرف الراجحي أهم الركائز التي يستند إليها في عمله. وتحتضن المجموعة الشرعية إدارات متكاملة تعمل بتناغم مع المجموعات والإدارات الأخرى لتحقيق استراتيجية المصرف المتمثلة في أن يكون رائد المصرفية الإسلامية، وذلك عبر تنفيذ الخطط والسياسات اللازمة التي تعكس التزام المصرف بتوفير معاملات مصرفية تتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية. ويلتزم مصرف الراجحي منذ إنشائه بتطبيق أحكام الشرع ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاته، ولتحقيق ذلك أنشأت هيئة شرعية يعتمد تكوينها وتقر لائحتها من قبل الجمعية العمومية، وهي مستقلة عن جميع إدارات المصرف، وتخضع جميع تعاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها.

وقرارات الهيئة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة المصرف وإداراته، وتطبيق هذه القرارات من مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها، حيث لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من الهيئة الشرعية، ولا يجوز الإقدام على إجراء مخالف لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية مطلقاً.

---

(1) انظر في هذه الفقرة: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة المجموعة الشرعية، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/sharia-group.aspx". بتاريخ 2013/8/7م.

ثانياً: أهداف المجموعة الشرعية[1]:

تهدف المجموعة الشرعية إلى الإسهام في تحقيق استراتيجية المصرف الشرعية من خلال دعم الخطط والسياسات اللازمة لتحقيق التزام المصرف بتنفيذ معاملاته، وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ولتحقيق هذه الأهداف، تتولى المجموعة المهام الآتية:

1) دراسة معاملات المصرف وأنشطته وتجهيزها للعرض على الهيئة الشرعية لإصدار ما يلزم بشأنها.

2) مراقبة تطبيق قرارات الهيئة الشرعية في جميع أعمال المصرف الداخلية والخارجية.

3) تطوير الصيغ والعقود والمنتجات في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

4) بث الوعي بالاقتصاد الإسلامي داخل المصرف وخارجه.

5) تطوير المعلومات والاتصالات اللازمة لتنفيذ مهام المجموعة الشرعية.

6) تقديم الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تطوير وتلبية احتياجات المجتمع من خلال خدمة أفراده الأكثر حاجة منهم وذلك بالإسهام في إنشاء مشاريع خيرية.

المطلب الثالث: قطاعات المصرف، والشركات التابعة له، ونشاطاته:

أولاً: قطاعات المصرف: يتكون مصرف الراجحي من أربعة قطاعات مصرفية رئيسية هي[2]:

1) قطاع الأفراد: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالأفراد.

---

(1) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة المجموعة الشرعية، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/sharia-group.aspx". بتاريخ 2013/9/1م.

(2) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/pages/default.aspx". بتاريخ 2013/9/1م، وانظر أيضاً: الحميضي، التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 48.

2) قطاع الشركات: يشمل ودائع العملاء الخاصة بالشركات.

3) قطاع الخزينة: ويشمل خدمات الخزينة والمرابحات مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومحفظة المتاجرة الخارجية.

4) قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: يشمل استثمارات الأفراد والشركات في الصناديق الاستثمارية وخدمات المتاجرة في الأسهم المحلية والعالمية والمحافظ الاستثمارية.

ثانياً: الشركات التابعة للمصرف: تتبع المصرف الشركات التالية(1):

1) شركة الراجحي المالية: وهي شركة للخدمات المالية والاستثمار في الأوراق المالية.

2) شركة وكالة تكافل الراجحي: وهي شركة خاصة بخدمات التأمين.

3) شركة الراجحي للتطوير المحدودة: وهي شركة خاصة بالنشاط العقاري.

4) شركة الراجحي المصرفية للاستثمار المحدودة ماليزيا: فرع مصرف الراجحي في ماليزيا.

5) شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (الكويت): فرع مصرف الراجحي في الكويت.

6) شركة الراجحي المصرفية للاستثمار (الأردن): فرع مصرف الراجحي في الأردن.

ثالثاً: النشاطات الاجتماعية والدينية لمصرف الراجحي(2):

يتميز مصرف الراجحي بريادبته في النشاطات الاجتماعية، فعلى مستوى التعليم وقَّع مصرف الراجحي اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية تتضمن إعداد البرامج التدريبية والتطويرية المنتهية

---

(1) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/pages/default.aspx". بتاريخ 2013/9/1م، وانظر أيضاً: الحميضي، التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 49.

(2) انظر في هذه النشاطات: موقع مصوف الراجحي على شبكة الإنترنت، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/pages/default.aspx". بتاريخ 2013/9/1م، وانظر أيضاً: الحميضي، التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 50.

بالتوظيف للشباب والفتيات أولاد المستفيدين من الضمان الاجتماعي والتي تتيح لهم فرص العمل في المجال المصرفي، كما تعاون مصرف الراجحي مع الجامعات النسويّة في إعداد برنامج الدبلوم بتدريب المرأة ليوفر لها الدعم اللازم لإقامة مشاريع تجارية صغيرة، وكرّم المصرف عن طريق إدارة شبكة الفروع النسائية (228) طالبة متفوقة في المرحلة الثانوية على مستوى مناطق المملكة التعليمية، وأقيمت لهذا التكريم حفلات خاصة حضرتها مديرات المدارس المشرفات التربويات في تلك المناطق.

أما على مستوى الرعاية الصحية، فقد تعاون المصرف مع جامعة الملك سعود في إنشاء برج صحي تضمن مراكز لعلاج الأمراض المستعصية وتطوير البحث العلمي فيها، بقيمة إجمالية بلغت (70) مليون ريال، وتبرع المصرف بما مجموعه (600) جهاز ومعدات طبية للمرضى المحتاجين لصالح جمعية أصدقاء المرضى، إضافة إلى مساهمته في توفير السكن والأثاث للمرضى المحتاجين من خارج الرياض ضمن مشروع بلغت قيمته (5) ملايين ريال سعودي ، كما وقع المصرف مؤخراً اتفاقية مع مدينة الملك فهد الطبية بقيمة (500) ألف ريال سعودي لنقل (600) مريض ومريضة من الذين يسافرون إلى مراكز أخرى لتلقي العلاج، وغيرها من الأعمال الخيرية التي ترسخ دور المصرف في خدمة المجتمع.

وبالتعاون مع جمعية الأمير سلمان السكنية، تعهد مصرف الراجحي بدفع قيمة (20) وحدة سكنية في منطقة الخرج والمزاحمية بكلفة بلغت (6) ملايين ريال تقريباً. كما طور مصرف الراجحي، بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية، صندوقاً استثمارياً خصيصاً للأيتام لاستثمار أموالهم ومن ثم حصولهم على النقد في نهاية الأمر. وتبرّع المصرف لدعم هذا الصندوق بمبلغ (6) ملايين ريال.

ومن جانب آخر رعى المصرف عدداً من المشاريع الصغيرة لإحدى عشرة أسرة محتاجة، وذلك ضمن برنامج (اليد المباركة) بالتنسيق مع جمعية البر الخيرية في محافظة حائل وعسير. كما شارك

في حملة التوعية البيئية التي أطلقتها أمانة منظمة الرياض تحت شعار (برّ بلا نفايات)، واستهدفت تنظيف مليون متر مربع من مناطق المنتزهات البرّية.

كما أطلق المصرف برنامج تكافل، واشتمل على عدد من الجوانب، منها: (برنامج تكافل للسيارات – برنامج التكافل الصحي – برنامج تكافل المنازل – تكافل السفر – التكافل للحوادث).

رابعاً: أنشطة التمويل والاستثمار(1):

يقدم مصرف الراجحي المنتجات الإسلامية التالية:

1- تمويل المتاجرة: وهو خدمة يقدمها المصرف للتجار لتسهيل تعاملاتهم التجارية المحلية والدولية، باستخدام الحلول التجارية المبتكرة لتناسب احتياجاتهم، ويتم ذلك من خلال الاعتماد المستندي، وخطابات الضمان، وتحصيل وثائق الاستيراد والتصدير، بما يتناسب مع الشريعة الإسلامية(2).

2- تمويل الاستصناع: حيث يتم تمويل المشاريع العقارية الكبيرة، فيعمد مصرف الراجحي من خلال عقد الاستصناع إلى بناء الموجودات أو منشآت المصانع وفقاً للمواصفات المطلوبة من العميل، وعند الانتهاء يتم تسليم الموجودات إلى العميل مقابل تسديد الدفع على أساس مؤجل بحسب سعر البيع(3).

3- تمويل المرابحة: حيث تتيح عقود المرابحة للعملاء شراء المواد الأولية والسلع الرأسمالية وغيرها من اللوازم الاستهلاكية من الأسواق المحلية والعالمية، على أساس عقد المرابحة للآمر بالشراء، فيقوم

---

(1) انظر: الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 51.

(2) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2013/11/7م، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/business/global-trade-finance/pages/default.aspx".

(3) انظر: تقرير صادر عن مصرف الراجحي بعنوان: "تمويل الشركات"، نقلاً عن موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/en/Business/Documents/corporate-finance-booklet.pdf".

مصرف الراجحي بشراء البضائع لحسابه بناء على طلب العملاء، ثم يقوم ببيعها لهم مع هامش من الربح، وعلى أساس مؤجل لتسديد الدفع، كما يمكن دفع المبلغ مقسطاً أو كاملاً للمصرف[1].

4- تمويل البيع بالتقسيط: حيث يقوم المصرف بشراء السيارة أو العقار، ثم يقوم ببيعها للعميل بالتقسيط على دفعات محددة[2].

المبحث الثاني: بنك البلاد

المطلب الأول: نشأة المصرف، وأهدافه:

أولاً: نشأة مصرف البلاد:

مصرف البلاد هو شركة سعودية مساهمة، تأسست بموجب المرسوم الملكي رقم 48/م، بتاريخ 1425/9/21هـ الموافق 4 نوفمبر 2004م ، برأس مال 3 مليار ريال سعودي[3].

وقد بلغت موجودات البنك في عام 2011م مبلغاً قدره (27,727) مليار ريال سعودي، بنسبة ارتفاع مقدارها 31% عن عام 2010م، وقد بلغ عدد فروع البنك في عام 2010م (75) فرعاً حول المملكة، يعمل فيها ما يقارب (1961) موظفاً، بينما بلغ عدد الفروع في عام 2011م (82) فرعاً يعمل فيها ما يقارب (2247) موظفاً، كما اتجه البنك إلى زيادة أجهزة الصرف الآلي لتبلغ (582) جهازاً للصرف الآلي في عام 2011م[4]. وبالانتقال إلى عام 2012م فقد ارتفعت موجودات البنك لتبلغ

---

(1) المرجع السابق.

(2) انظر: موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة الأسئلة الشائعة، بتاريخ 2013/11/7م، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/faqs/pages/car-installments-questions-and-answers.aspx".

(3) انظر موقع مصرف البلاد على شبكة الإنترنت، فقرة: عن البلاد، ورابطه: "http://www.bankalbilad.com/Pages/default.aspx#bookmark4".

(4) انظر: التقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 22، وص 40.

(29,778) مليار ريال سعودي، بنسبة ارتفاع مقدارها 7,4% عن عام 2011م، كما تم افتتاح (6) فروع جديدة، ليصل عدد الفروع العاملة في نهاية عام 2012م (88) فرعاً، وبلغ عدد الموظفين في عام 2012م (2540) موظفاً، وبلغت نسبة السعودة بنهاية عام 2012م 72%[1].

ثانياً: أهداف المصرف[2]:

يتمثل الهدف الأول للمصرف في أن يكون الأوسع شهرة بين مقدمي الحلول المالية المعتمدة على أسس الشريعة الإسلامية، بما يلبي تطلعات كافة عملاء وحملة أسهم وموظفي البنك. كما يهدف المصرف إلى تحقيق القيم الأساسية التالية:

1- الأمانة والاستقامة: بأن يكون التعامل مبنياً على أعلى المستويات الأخلاقية لتلبية التزاماتهم تجاه العملاء والموظفين وحملة الأسهم.

2- الالتزام المطلق بالمصداقية الشرعية: من خلال التعامل بشفافية وبأعلى مقاييس العدالة مع العملاء والموظفين وحملة الأسهم.

3- التميز في خدمة العملاء، من خلال تحقيق أكبر قدر من رضى العملاء عبر تفهم المصرف لاحتياجاتهم وتزويدهم بأفضل الحلول الممكنة.

4- العمل بروح الفريق، حيث إن مصدر قوة البنك وتفوقه هو الموظفين، ويلتزم البنك تجاههم في تطوير مستوى معرفتهم ومشاركتهم بالأفكار والخبرات، ودعمهم في بناء ثقافة المسؤولية لديهم، وتنشئة وبناء روح العمل كالفريق الواحد على كافة الأصعدة.

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 31، وص 42.

(2) انظر موقع مصرف البلاد على شبكة الإنترنت، فقرة: عن البلاد، ورابطه: "http://www.bankalbilad.com/Pages/default.aspx#bookmark4". والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 6. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 12.

5- المسؤولية الاجتماعية، حيث يلتزم البنك في توفير بيئة عمل آمنة وصحية لكافة الزملاء، مع الالتزام بالمشاركة في دعم النواحي التعليمية وغيرها من المجالات النبيلة التي تصب في المصلحة الاجتماعية الوطنية.

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية للمصرف(1):

أخذ بنك البلاد على نفسه منذ بداية تأسيسه تطبيق الشرع في جميع معاملاته. كما يحمل على عاتقه مراعاة مقاصد الشريعة وغايات الاقتصاد الإسلامي. ولتحقيق هذا الهدف السامي أوجد هيئة شرعية مستقلة عن جميع إدارات البنك، يعرض عليها البنك جميع أعماله؛ للتأكد من مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية. وقرارات الهيئة الشرعية ملزمة لكل إدارات البنك، ولا يقدم أي منتج للعملاء إلا بعد عرضه على الهيئة الشرعية، وموافقتها عليه، كما تقوم الهيئة بمراقبة أعمال البنك؛ للتأكد من موافقة الأعمال لقراراتها، وتتولى ذلك إدارة الرقابة الشرعية، كما تعمل الهيئة الشرعية على تطوير المنتجات بما يتفق مع القواعد الشرعية، ويحقق أهداف وغايات الاقتصاد الإسلامي، ويقع على عاتق الهيئة الشرعية تحمل مسؤولية نشر الوعي المصرفي الإسلامي في البنك، وفي مختلف جهات المجتمع. وتوجد في المصرف إدارة أمانة الهيئة الشرعية، وإدارة الرقابة الشرعية.

المطلب الثالث: قطاعات مصرف البلاد، والشركات التابعة له:

أولاً: قطاعات المصرف: والتي تشمل(2):

---

(1) انظر موقع مصرف البلاد على شبكة الإنترنت، فقرة: الهيئة الشرعية، ورابطه: "http://www.bankalbilad.com/Pages/default.aspx#!go_to=/Pages/Aboutbankalbilad/Shariah.aspx. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 36-37. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 39.

(2) انظر: التقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 14، وص 24. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 32، وص 71.

1) قطاع الأفراد (التجزئة): ويشمل الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد كالإيداعات، الحوالات، وصرف العملات الأجنبية، وتمويل الأفراد.

2) قطاع الشركات: ويشمل الخدمات المقدمة للشركات والمؤسسات المالية كالإيداعات وتقديم التسهيلات الائتمانية الإسلامية، والاعتمادات المستندية وخطاب الضمان ومنتجات الاستثمار الأخرى.

3) قطاع الخزينة: ويشمل خدمات الخزينة، وتزويد العملاء الداخلين بمجموعة واسعة من خدمات الاستثمار إلى جانب خدمات الخزينة المعتادة كما يختص قطاع الخزينة بإدارة السيولة والاستثمارات في أسواق المال، إضافة إلى توفير العملات الأجنبية وتبادل العملات.

4) قطاع خدمات الاستثمار والوساطة: ويشمل خدمات وأنشطة إدارة الأصول المرتبطة بخدمات التعامل وإدارة وترتيب وتقديم المشورة والحفظ للأوراق المالية.

5) أخرى: وتشمل جميع وظائف القطاعات المساندة الأخرى.

ثانياً: الشركات التابعة للمصرف[1]:

1) شركة البلاد للاستثمار: والتي تأسست في عام 2007م، ويتمثل عملها بالقيام بخدمات الاستثمار وأنشطة إدارة الأصول المتمثلة في التعامل والترتيب والإدارة وتقديم المشورة وحفظ الأوراق المالية، كما تقدم العديد من الخدمات والحلول الاستثمارية المبنية على أسس الشريعة الإسلامية، ومقرها الرياض، ونسبة ملكية البنك فيها 99% في عام 2011م، فيما تحولت ملكيتها في عام 2012م إلى 100%.

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 18-19. وص 26. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 28، وص 33.

2) شركة البلاد العقارية المحدودة: وتم تأسيسها في عام 2006م وفقاً لنظام الشركات في المملكة، وعملهاشراء وبيع وإفراز ورهن العقارات وفكها وتأجيرها ومسك وإدارة الأصول المفرغة لصالح البنك وللغير، والقيام بإجراءات التسجيل المتعلقة بالضمانات العقارية التي يحصل عليها البنك من عملائه، ومقرها الرياض، ونسبة ملكية البنك فيها 100%.

ثالثاً: أنشطة الاستثمار والتمويل:

يقدم مصرف البلاد المنتجات الإسلامية التالية[1]:

1- تمويل البيع الآجل وتمويل البيع بالتقسيط: ويمثل عقداً تمويلياً مبنياً على المرابحة ويقوم البنك من خلاله بشراء بضاعة أو أصل ثم بيعه للعميل بناء على وعد منه بالشراء بالإضافة إلى هامش ربح متفق عليه، والبيع الآجل هو منتج مخصص لتمويل الشركات، بينما البيع بالتقسيط مخصص لتمويل الأفراد.

2- الإجارة: وهو اتفاق يكون البنك فيه مؤجراً ويقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات المستأجر بناء على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معينة متفق عليها، ويمكن إنهاء عقد الإجارة بتحويل ملكية الأصل إلى المستأجر بعد انقضاء فترة التأجير، من خلال الهبة المشروطة بسداد جميع الأقساط، وهي الإجارة التمويلية.

3- المشاركة: وهي اتفاق بين البنك والعميل للمشاركة بإنشاء استثمار معين أو تملك عقار معين ينتهي بامتلاك العميل لكامل الاستثمار أو العقار، ويتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق.

ويلاحظ من العبارة السابقة أنها نصت على أنه يتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق، وهذه العبارة وردت في التقارير السنوية للمصرف[2]، وهذه مخالفة شرعية وقع فيها المصرف، حيث إن عقد

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2011م، ص 22، وص 56. والتقرير السنوي لمصرف البلاد، عام 2012م، ص 56.

(2) انظر: التقرير السنوي عام 2011م، وص 56. والتقرير السنوي عام 2012م، ص 56.

المشاركة يتم توزيع الربح فيه حسب بنود الاتفاق أما الخسارة فيتم توزيعها حسب حصص رأس المال، وهذا ما نصت عليه المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث ورد في المعيار رقم (12) ما يلي: "الأصل أن تكون نسبة الربح متوافقة مع الحصة في رأس المال، ولأطراف الشركة الاتفاق على نسبة مختلفة عنها، ويجب أن تتفق نسبة الخسارة مع نسبة المساهمة في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على تحمل أحد الأطراف لها أو تحميلها بنسب مختلفة عن حصص الملكية"(1).

المبحث الثالث: بنك الإنماء

المطلب الأول: نشأة المصرف، وأهدافه:

أولاً: نشأة مصرف الإنماء:

أسس مصرف الإنماء كشركة مساهمة عامة سعودية، بموجب المرسوم الملكي رقم (م/15) في 28 صفر 1427هـ الموافق 28 مارس 2006م، لتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية، وبرأس مال قدره (15) مليار ريال سعودي، قسمت إلى (1500) مليون سهم اسمي متساوية القيمة، وقيمة كل سهم (10) ريالات، وجميعها أسهم عادية. وبدأ المصرف عملياته المصرفية خلال النصف الأخير من عام 2009م(2).

ثانياً: أهداف المصرف:

سعى المصرف منذ بداية نشأته إلى أن يكون الشريك المالي المفضل لجميع شركائه، سواء أكانوا أفراداً أم شركات، وذلك من خلال تقديمه لمنتجات وخدمات مميزة ومبتكرة متوافقة مع أحكام

---

(1) المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (12)، بعنوان: "الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة"، طبعة عام 2004م، ص 210.

(2) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2009م، ص 13، وص 56، وص 39. والتقرير السنوي، عام 2010م، ص 13. والتقرير السنوي، عام 2011م، ص 13. والتقرير السنوي لعام 2012م، ص 13.

وضوابط الشريعة الإسلامية. فيما تتمثل رسالة المصرف في تزويد شركائه بجميع الحلول المالية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية في ظل أفضل بيئة عمل تحقق النمو المتواصل وتسهم في خدمة المجتمع[1]. أما الأهداف الاستراتيجية للمصرف فتتمثل في الآتي[2]:

1. أن يكون أفضل مصرف في خدمات الشركاء.
2. تقديم جميع الحلول المصرفية المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية.
3. تحقيق عوائد مجزية للمساهمين.
4. السعي للقيادة، الإبداع، المبادرة، خدمة المجتمع، احترام الجميع، والأمانة، الترابط بين الزملاء، وخدمة العميل.

المطلب الثاني: الهيئة الشرعية في مصرف الإنماء:

أولاً: نشأة الهيئة الشرعية وأهدافها[3]:

صدر قرار اللجنة التأسيسية للمصرف بإنشاء هيئة شرعية للمصرف، وتعيين أعضائها في دورة انعقادها الأولى، وتخصيص جهاز إداري في المصرف يساندها في أداء أعمالها. وهي لجنة تضم في عضويتها عدداً من العلماء المختصين في فقه المعاملات المالية والاقتصاد، ويعتمد تكوينها على

(1) انظر: الموقع الإلكتروني لمصرف الإنماء على شبكة الإنترنت، فقرة: المصرف، ورابطه: "http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os/3hzf2cLDy93A0t3d1c3A093Ixd3_yBfl-8QI_3gxCL9gmxHRQAN6leX".

(2) انظر: الموقع الإلكتروني لمصرف الإنماء على شبكة الإنترنت، فقرة: الأهداف، ورابطه: http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os/3hzf2cLDy93A0t3d1c3A093Ixd3_yBfl-8QA_3gxCL9gmxHRQAwOqKT".

(3) انظر: الموقع الإلكتروني لمصرف الإنماء على شبكة الإنترنت، فقرة: الهيئة الشرعية، ورابطه: http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os/3hzf2cLDy93A0t3d1c3A093Ixd3_yBfl28fl_3gxCL9gmxHRQCDz2KD". والتقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2009م، ص 29. والتقرير السنوي لعام 2010م، ص 31.

الجمعية العامة للمصرف وهي مستقلة عن جميع إدارات المصرف التنفيذية، وتخضع جميع معاملات المصرف لموافقتها ومراقبتها، وتعد قراراتها ملزمة لجميع إدارات المصرف ومنسوبيه.

وعموماً تهدف الهيئة الشرعية إلى ما يلي:

1) بيان الأحكام الشرعية في جميع معاملات المصرف.

2) التحقق من الالتزام الشرعي في جميع معاملات المصرف.

3) الإسهام فيما يخدم تنمية أداء المصرف من الناحية الشرعية والمحافظة على هويته الإسلامية في السياسات والمعايير والإجراءات ونحوها.

4) تعزيز مشاركة المصرف في التعريف بالمصرفية الإسلامية والإسهام في تطويرها.

ثانياً: مهام الهيئة الشرعية[1]:

تختص الهيئة بالنظر الشرعي في جميع معاملات المصرف، وأنشطته، وبالرقابة الشرعية على أداء المصرف، سواء أكان ذلك داخل المملكة العربية السعودية أم خارجها، والذي يشمل:

1) النظر في جميع معاملات المصرف، وفي العقود والاتفاقيات والنماذج والوثائق ونحوها، وإصدار ما يلزم بشأنها.

2) الإسهام في ابتكار المنتجات وتطويرها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية.

3) مراقبة التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع أنشطته ومعاملاته، والتأكد من تنفيذ قرارات الهيئة على الوجه الصحيح.

---

(1) انظر في اختصاصات الهيئة وأعضائها: الموقع الإلكتروني لمصرف الإنماء على شبكة الإنترنت، فقرة: الهيئة الشرعية، ورابطه:
http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9CP0os/3hzf2cLDy93A0t3d1c3A093Ixd3_yBfI28fI_3gxCL9gmxHRQCDz2KD/".

4) إقرار معايير الرقابة الشرعية.

5) دراسة تقارير الأداء الشرعي والملحوظات الرقابية، وإصدار ما يلزم بشأنها.

6) وضع الضوابط الشرعية للتخلص من المبالغ المستبعدة نتيجة مخالفة شرعية، والإشراف على صرفها.

7) المراجعة الشرعية للقوائم المالية للمصرف قبل اعتمادها من مجلس الإدارة، ويشمل ذلك التأكد من حساب الزكاة على الوجه الشرعي.

8) إصدار التقرير الدوري عن أداء المصرف من الناحية الشرعية، وإعلانه للمساهمين، والإجابة عما قد يرد من أسئلة المساهمين بشأنه.

9) تقويم الأداء الفني للأمانة.

بالإضافة إلى وجود أمانة للهيئة الشرعية، وهي جهاز فني وإداري متفرغ يساعد الهيئة الشرعية في أداء واجباتها وتحقيق أهدافها، مع ارتباطها الفني المباشر بالهيئة الشرعية.

المطلب الثالث: قطاعات المصرف، ونشاطاته، والشركات التابعة له:

أولاً: قطاعات المصرف[1]:

يتمثل النشاط الرئيس للمصرف في تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المصرفية والاستثمارات المتوافقة مع الأحكام والضوابط الشرعية الذي يشمل القطاعات التالية:

1) قطاع الأفراد: ويشمل التمويل والودائع والمنتجات الأخرى المقدمة للأفراد والمؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2009م، ص 46. والتقرير السنوي لعام 2010م، ص 54. والتقرير السنوي لعام 2012م، ص 57.

2) قطاع الشركات: ويشمل التمويل والودائع والمنتجات الأخرى والخدمات المقدمة للشركات وكبار العملاء.

3) قطاع الخزينة والاستثمار: ويشمل المرابحات مع البنوك واستثمارات وخدمات الخزينة الأخرى.

4) قطاع الاستثمار والوساطة: ويشمل إدارة محافظ الاستثمار وخدمات الوساطة المتعلقة بإدارة الموجودات التي تشمل التعامل والإدارة والترتيب والمشورة وحفظ الأوراق المالية.

5) أخرى: وتشمل المركز الرئيس (بصفته أميناً على رأس المال والأصول المشتركة) والذي لا يمثل قطاع تشغيلي منفصل يتم رفع التقارير بشأنه بصورة مستقلة.

ثانياً: أنشطة الاستثمار والتمويل:

يتم الاستثمار في مصرف الإنماءمن خلال المرابحة، والاستثمار في الأوراق المالية الصالحة للبيع، فيما يشمل التمويل بشكل أساسي أربعة عقود، هي:

1- المرابحة: وهي البيع الذي يتفق فيه المصرف مع العميل على البيع بسعر التكلفة مع ربح معلوم، وقد تكون مسبوقة بإبداء رغبة أو وعد بالشراء من قبل العميل[1].

2- الإجارة: وهي عبارة عن اتفاق يكون فيه المصرف مؤجراً لأصل يملكه حيث يقوم بشراء أو إنشاء الأصل المؤجر طبقاً لطلب ومواصفات العميل (المستأجر) بناء على وعد منه باستئجار الأصل بإيجار متفق عليه ولمدة معينة، يمكن أن تنتهي الإجارة بنقل ملكية الأصل إلى المستأجر بعد انقضاء فترة الإجارة أو عند إرادة امتلاك الأصل، وهي الإجارة التمويلية[2].

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2009م، ص 40.

(2) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2010م، ص 43. والتقرير السنوي لعام 2011، ص 44. والتقرير السنوي لعام 2012، ص 44.

3- المشاركة: هي اتفاق بين المصرف والعميل للمشاركة في بعض الاستثمارات أو تملك عقار محدد ينتهي بنقل ملكية كامل الاستثمار أو العقار إلى العميل، ويتم تقاسم الأرباح أو الخسائر طبقاً لشروط الاتفاق، أو يتم التصرف بمحل المشاركة بالبيع أو التأجير بين الشريكين(1).

ويلاحظ من العبارة السابقة أنها نصت على أنه يتم توزيع الربح أو الخسارة حسب بنود الاتفاق، وهذه العبارة وردت في التقارير السنوية للمصرف(2)، وهذه مخالفة شرعية وقع فيها المصرف، حيث إن عقد المشاركة يتم توزيع الربح فيه حسب بنود الاتفاق أما الخسارة فيتم توزيعها حسب حصص رأس المال، وهذا ما نصت عليه المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث ورد في المعيار رقم (12) ما يلي: "الأصل أن تكون نسبة الربح متوافقة مع الحصة في رأس المال، ولأطراف الشركة الاتفاق على نسبة مختلفة عنها، ويجب أن تتفق نسبة الخسارة مع نسبة المساهمة في رأس المال، ولا يجوز الاتفاق على تحمل أحد الأطراف لها أو تحميلها بنسب مختلفة عن حصص الملكية"(3).

4- البيع الآجل: هو اتفاق بين المصرف والعميل يبيع بموجبه المصرف إلى العميل بضاعة تم تملكها وتعيينها بالسعر المتفق عليه(4).

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2010م، ص 43. والتقرير السنوي لعام 2011، ص 44. والتقرير السنوي لعام 2012، ص 44.

(2) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2010م، ص 43. والتقرير السنوي لعام 2011، ص 44. والتقرير السنوي لعام 2012، ص 44.

(3) المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار الشرعي رقم (12)، بعنوان: "الشركة (المشاركة) والشركات الحديثة"، طبعة عام 2004م، ص 210.

(4) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2010م، ص 43. والتقرير السنوي لعام 2011، ص 44. والتقرير السنوي لعام 2012، ص 44.

ثالثاً: الشركات التابعة للمصرف[1]:

1) شركة الإنماء للاستثمار: ومقرها مدينة الرياض، وتشمل أعمال الشركة التعامل بصفة أصيل ووكيل والتعهد بالتغطية والإدارة، والترتيب وتقديم المشورة والحفظ في أعمال الأوراق المالية، ويبلغ رأس مالها المصرح مليار ريال، ورأس المال المدفوع (250) مليون ريال.

2) شركة التنوير العقارية: مقرها مدينة الرياض، وتشمل أعمال الشركة مسك وإدارة الأصول المفرغة للمصرف من الغير على سبيل الضمانات، كما يحق لها بيع وشراء وإفراغ العقارات للأغراض التمويلية التي أنشئت من أجلها الشركة، وقد تملك المصرف في عام 2009م نسبة (98%) من الشركة، فيما تملك شركة الإنماء للاستثمار نسبة (2%) منها، ورأسمالها (100) ألف ريال سعودي.

3) شركة طوكيو مارين السعودية: حيث تشمل أعمال الشركة ممارسة أعمال التأمين المتوافقة مع الأحكام الشرعية وضوابط مؤسسة النقد العربي السعودي ويملك المصرف فيها حصة تمثل (28,75%) من رأس مالها البالغ (200) مليون ريالاً، في عام 2011م[2].

وقد قام المصرف خلال عام 2011م بالاستحواذ على الحصة المتبقية من رأس مال شركة الإنماء للاستثمار، وشركة التنوير العقارية، بحيث أصبح المصرف مالكاً لكلا الشركتين ملكية تامة[3].

رابعاً: النشاطات الاجتماعية والدينية:

شارك المصرف خلال عام 2011م في فعاليات اجتماعية كثيرة منها أيام المهنة والتوظيف في عدد من الجهات، كما تم خلال نفس العام توقيع مذكرات تفاهم مع جامعة الإمام محمد بن سعود

---

(1) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2009م، ص 24، وص 39. والتقرير السنوي لعام 2010م، ص 26، وص 41. والتقرير السنوي لعام 2011، ص 25. والتقرير السنوي لعام 2012م، ص 41.

(2) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2011م، ص 25.

(3) انظر: التقرير السنوي لمصرف الإنماء، عام 2011م، ص 41.

الإسلامية لدعم دراسات المصرفية الإسلامية من خلال كرسي الشيخ محمد الراشد للدراسات المصرفية الإسلامية، ودراسات الأسواق المالية الإسلامية من خلال كرسي سابك، ووزارة الشئون الإسلامية والدعوة والإرشاد ممثلة بالهيئة العامة للأوقاف لتوفير كافة الخدمات المصرفية والمالية من فتح الحسابات الجارية والاستثمارية وإدارة السيولة والتدفقات النقدية، وغيرها من الخدمات، بالإضافة إلى دور المصرف في تأسيس معهد (ريادة الأعمال الوطني) الذي يهدف إلى نشر ثقافة العمل الحر بين أفراد المجتمع وبناء سلوك ايجابي نحو ممارسته وتطوير برنامج وطني لزيادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[1].

---

(1) الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 59.

المبحث الأول: المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين، والمعالجات المقترحة لها.

المبحث الثاني: المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين، والمعالجات المقترحة لها.

المبحث الثالث: المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي، والمعالجات المقترحة لها.

الفصل الأول:

المعوقات الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تواجه المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية عدداً من المعوقات، وهذا ما ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث، حيث ورد في الفقرة (18) من استبانة العاملين ما يلي: "**لا توجد أي عوائق تؤثر على مسيرة المصارف الإسلامية في المملكة**"، وقد أجاب (46.5%) من العاملين الذي شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض بشدة"، و(5.3%) بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن ما مجموعه (51.8%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه العبارة ويرون أن المصارف الإسلامية السعودية تواجه بعض المعوقات المختلفة والتي سيرد تفصيلها فيما بعد، فيما أجاب (22.3%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، و(10.1%) بعبارة: "أوافق"، وأجاب (15.8%) منهم بالحياد[1].

وتعرف المعوقات الداخلية بأنها: "المعوقات المتعلقة بالعمل المؤسسي ذاته داخل المصارف الإسلامية"[2]. كما يمكن أن تعرف المعوقات الداخلية بأنها: "التحديات الذاتية الناشئة أمام المصرفية الإسلامية من المصرفية نفسها"[3].

ويلاحظ من التعريفين السابقين أن المعوقات الداخلية تكون من داخل المؤسسة، أو من داخل المصرف الإسلامي، وبذلك فهي تشمل العاملين، والمتعاملين، والتنظيم المصرفي الإسلامي.

---

(1) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) زين العابدين، محمد وفيق، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، بحث منشور في مجلة البيان، العدد 306، نقلاً عن موقع مجلة البيان على شبكة الإنترنت، بتاريخ 1434/1/26هـ، ورابطها:
". http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2448"

(3) الناصر، لاحم، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية حول معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وهي منشورة على موقع: "http://www.bltagi.com/portal/news.php?action=show&id=9". بتاريخ 2013/9/7م.

فالمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية تواجه عدداً من المعوقات الداخلية التي تعترض طريقها وتحول دون تحقيق الأهداف المنوطة بها، ومن هذه المعوقات ما يتصل بالعاملين، ومنها ما يتصل بالمتعاملين، ومنها ما يتصل بالتنظيم المصرفي الإسلامي.

المبحث الأول:

المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين، والمعالجات المقترحة لها

تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الداخلية من جانب العاملين، وسوف يحاول الباحث بيان هذه المعوقات، بالإضافة إلى تقديم عدد من المعالجات المقترحة لها.

المطلب الأول: معوقات المصارف الإسلامية المتصلة بالعاملين:

من المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية والخاصة بالعاملين ما يلي:

أولاً: ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية:

حيث تعاني المصارف الإسلامية في مختلف الدول من ضعف مستوى التأهيل والتدريب للعاملين، فزيادة وتنوع أدوات الاستثمار لدى المصارف الإسلامية وتوسع آفاقها، يتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تستطيع تطوير وابتكار أدوات استثمارية جديدة ومتنوعة بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية[1]. وفي هذا الإطار يقول الدكتور عبد الباري مشعل: "فعلى مستوى الموارد البشرية الموجودة داخل المصارف هناك اعتراف عام بأن هذه الكوادر البشرية لم تتأهل التأهيل الكافي لتعبر عن أهداف البنك الإسلامي"[2].

---

(1) زعتري، علاء الدين، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مقال منشور على موقعه على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2010/5/25م، ورابطه: "http://www.alzatari.net/research/341.html".

(2) مشعل، عبد الباري، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية، العدد 5592، تاريخ 1430/2/5 هـ، الموافق 2009/2/1م، نقلاً عن موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ورابطها: "http://www.aleqt.com/print191021/article_01/02/2009".

وعموماً يرجع السبب في هذه المشكلة إلى ما يلي:

1- أن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في المصارف التقليدية، وما زالوا متأثرين بالعمل المصرفي الربوي[1].

2- أن أسلوب وسياسات التوظيف بالبنوك الإسلامية لا تهتم بمعايير الجدارة ولا بالالتزام بالسلوك الإسلامي، ولا تهتم كثيراً بتنويع مصادر الاستقطاب، وتعتمد على المعرفة كثيراً والعلاقات الشخصية[2].

3- غياب مؤسسات البحث والتطوير والتأهيل داخل المصارف الإسلامية، إذ يعد التطور التكنولوجي والتعليم والتدريب والبحث والتطوير من أهم أركان نمو العمل المصرفي الإسلامي، كما أن عمليات البحث والتطوير والتأهيل لا تلاقي الاهتمام المطلوب من قبل المصارف الإسلامية[3].

4- سيطرة أصحاب المصارف الربوية التقليدية على مراكز القرار في المصارف الإسلامية، وعدم تدريس الاقتصاد الإسلامي في الجامعات الإسلامية علماً بأنه أصل المصارف الإسلامية، والاقتصار على تدريس الاقتصاد الوضعي، ما أدى إلى عدم وجود كوادر مدربة في المصارف الإسلامية تجمع بين الشريعة والاقتصاد[4].

---

(1) الرفيعي، افتخار محمد مناحي، وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، عام 2012م، ص 27-28.

(2) العوضي، رفعت السيد، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، دار السلام، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ 2010م، ج 9 ص 410.

(3) الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2**، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، عام 2009م، ص 107.

(4) سميران، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية المشاكل والمعوقات والطموحات**، مرجع سابق، ص 5.

5- أن المصرفية الإسلامية لم تحظ حتى الآن بما يتوافر للمصرفية التقليدية من وجود كليات متخصصة بها منذ زمن طويل، وترتب على ذلك أن اعتمدت البنوك الإسلامية على مؤهلين بخبرة مصرفية تقليدية، حيث لم تنجح الدورات التدريبية في تحويل هؤلاء العناصر إلى ما يتلاءم مع احتياجات العمل المصرفي الإسلامي[1].

كل هذه الأسباب جعلت المصارف الإسلامية تواجه نقصاً ملحوظاً في الموارد البشرية سواء الكوادر العليا التي ترسم لها سياستها الاستثمارية وترشدها، أو الكوادر الأدنى المعنية بالتنفيذ والمتابعة[2].

وقد ترتب على هذه المشكلة عدد من النتائج السلبية، ومن هذه النتائج ما يلي[3]:

1- ضعف العلم الفقهي الشرعي لدى بعض العاملين بالمصارف الإسلامية، لا سيما المتعلق بالمعاملات الشرعية، وعلى وجه الخصوص المرابحة وضوابطها الشرعية باعتبارها تمثل أكثر من 90% من تعاملات المصارف الإسلامية.

2- عدم الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية الواجب اتباعها، حيث يعدّها بعض العاملين في المصارف الإسلامية شكلية.

3- رغبة بعض العاملين في المصارف الإسلامية وبعض المتعاملين معها في سرعة إنجاز المعاملة في أقل وقت ممكن، ولو على حساب الضوابط الشرعية والالتزام بتسلسل الإجراءات.

---

(1) انظر: أبو غدة، عبد الستار، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، 1430هـ 2009م، ج 11 ص 102.

(2) السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً**، مطبعة حلاوة، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012م، ص 224.

(3) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 4.

وهذه المشكلة تعاني منها المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية بشكل كبير وواضح، يقول البلتاجي: "إن من أكبر المشكلات التي تواجهنا هو عدم توفر الكوادر البشرية المتخصصة في هذا مجال المصرفية الإسلامية سواء على مستوى القيادات أو على مستوى العاملين، بل تعدى الأمر إلى أن العجز في الموارد البشرية يصل إلى الآلاف، وهناك دراسة صدرت قبل فترة تشير إلى أن الصناعة المصرفية خلال السنوات الثلاث المقبلة تحتاج إلى عشرة آلاف وظيفة وخلال عشر سنوات ستحتاج إلى 30 ألف وظيفة وهذه الدراسة أجراها المعهد الإسلامي في ماليزيا... فهذه مشكلة كبيرة تواجهنا وهي كيفية تجهيز الموارد البشرية للمصرفية الإسلامية وهي مسؤولية كبيرة جداً، ليست على المعاهد المصرفية فقط بل على البنوك أيضاً، ولو بحثنا في عدد الجامعات التي تخرج مصرفيين ملمين بالمصرفية الإسلامية على مستوى السوق الخليجية والعربية لم نجد إلا عدداً بسيطاً من الممكن أن يسد العجز"[1].

ومن خلال الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث من خلال الاستبانة المطبقة على عينة الدراسة يمكن الوصول إلى النتائج التالية فيما يتعلق بمشكلة ضعف مستوى التأهيل والتدريب للعاملين في المصارف الإسلامية:

1- ففيما يتعلق بأسباب هذا المعوق ومنها أن نسبة كبيرة من العاملين كانوا يعملون في البنوك التقليدية، أو هم من غير المختصين بالاقتصاد الإسلامي أو المصارف الإسلامية: فقد أظهرت الدراسة الإحصائية أن عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص علوم مالية ومصرفية بلغ (244) وبنسبة مئوية (64.8%)، كما بلغ عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص اقتصاد تقليدي (84) وبنسبة مئوية

(1) البلتاجي، محمد، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، وهي منشورة على موقع الدكتور البلتاجي على شبكة الإنترنت، ورابطها: "http://www.bltagi.com/portal/news.php?action=show&id=9 ".

(22.3%)، وهذا يعني أن ما نسبته (87.1%) من العاملين في المصارف الإسلامية من غير المتخصصين، فيما بلغ عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص الاقتصاد الإسلامي (16) وبنسبة مئوية (4.3%)، أما تخصص المصارف الإسلامية فقد بلغ (16) وبنسبة مئوية (4.3%)، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة في التخصصات أخرى (16) وبنسبة مئوية (4.3%)[1].

2- وفيما يتعلق بالسبب الثاني من أسباب المشكلة وهو أن سياسات التوظيف لا تعتمد على الكفاءة والجدارة والخبرة العملية فقد أظهرت الدراسة الإحصائية وجود هذا السبب في المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، حيث ظهر من خلال الدراسة أن ما نسبته (53.5%) ممن شملهم الاستطلاع من العاملين في البنوك الإسلامية يرون أن التوظيف قائم بناء على الاعتبارات الشخصية والمعرفة، فيما يرى (12.5%) منهم أن التوظيف يتم بناء على الواسطة والمحسوبية، ويرى (13.3%) منهم أن التوظيف قائم على اعتبارات أخرى، فيما رأى (20.7%) فقط ممن شملهم الاستطلاع أن التوظيف قائم على اعتبارات الكفاءة والخبرة العملية[2].

3- وفيما يتعلق بالسبب الثالث من أسباب المشكلة وهو غياب مؤسسات البحث والتطوير والتدريب والتأهيل، فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن المصارف الإسلامية لا تعاني من هذا السبب، حيث ظهر ذلك من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة، ففي الفقرة (24) من استبانة العاملين والتي تنص على ما يلي: "**يوجد لدى المصرف إدارة خاصة لتدريب وتأهيل العاملين ولا يحتاج إلى مؤسسات خارجية لذلك**"، فقد أجاب (55.3%) من العاملين ممن شملهم الاستطلاع على هذا السؤال بعبارة: "موافق بشدة"،

---

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

فيما أجاب (9%) منهم بعبارة: "موافق"، وهذا يعني أن (64.3%) ممن شملهم الاستطلاع يرون أنه توجد لدى المصارف الإسلامية إدارات خاصة للتدريب والتأهيل[1].

إلا أنه ومع وجود هذه الإدارات إلا أن المصارف الإسلامية تعاني من ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين، والسبب في ذلك أن الموظف لا يخضع للتدريب – في الغالب – بهدف تنمية الخبرات وزيادة مستوى التدريب والتأهيل، وإنما لأسباب أخرى، وهذا ما ظهر من خلال نتائج الدراسة الإحصائية، حيث ظهر من خلال الاستطلاع أن ما نسبته (63.3%) ممن شملهم الاستطلاع يخضعون للتدريب بهدف التهرب من ضغط العمل، وما نسبته (9.6%) منهم يخضعون للتدريب بهدف الترفيه، وما نسبته (4.8%) منهم يخضعون للتدريب لأن الرئيس أو المدير يأمره بذلك، وما نسبته (4.5%) يخضعون للتدريب بسبب الرغبة في الترقية والحصول على راتب أعلى، أما من يخضع للتدريب بهدف زيادة التأهيل والتنمية الذاتية للخبرات فقد بلغت نسبتهم (17.8%) ممن شملهم الاستطلاع[2].

ولعل هذا ما يفسر كون أغلب عمليات التدريب والتأهيل تتم من خلال رغبات العاملين، حيث يرى (60.6%) ممن شملهم الاستطلاع أن الأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل هي رغبات العاملين، فيما يرى (29.3%) منهم أن الأسس هي الخطط والتوجيهات العليا من قبل الإدارة، ويرى (10.1%) منهم أن الأسس في عملية التدريب هي استقصاءات المدراء المباشرين[3]. حيث يظهر أن نسبة (60.6%) منهم يرون أن الأسس هي رغبات العاملين، و(63.3%) منهم يرون أن التدريب بهدف التهرب من ضغط العمل.

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

(3) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

ومع ذلك فالعاملون في المصارف الإسلامية لهم رأي آخر في مشكلة ضعف مستوى التدريب والتأهيل، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة الخاصة بالعاملين، الفقرة (27) والتي تنص على أنه: "**يتوفر لدى العاملين في المصارف الإسلامية إلمام بتخصصاتهم الدقيقة والعملية**"، حيث أجاب (61.2%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق"، وأجاب (7.2%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، وهذا يعني أن ما نسبته (68.4%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أنه يتوفر لديهم إلمام بتخصصاتهم الدقيقة والعملية، بينما أجاب (5.3%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(1.6%) بعبارة: "أرفض بشدة"، و(24.7%) بعبارة: "محايد"(1). كما يظهر ذلك من خلال الفقرة رقم (1) من استبانة العاملين، والتي تنص على: "**تتوفر لدى العاملين في المصرف المعرفة الكافية بأحكام المعاملات الجارية في المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية**"، حيث أجاب (54.8%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع عن هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (23.1%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما نسبته (77.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أنه تتوفر لدى العاملين المعرفة الكافية بأحكام المعاملات الجارية من الناحية الشرعية، بينما أجاب (16%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(1.6%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، و(4.5%) منهم بعبارة: "محايد"(2).

ويرى الباحث أن هذا يعني أن النقص الحقيقي الذي يعاني منه العاملون هو نقص التدريب والتأهيل في النواحي السلوكية والتعاملية كما سيظهر فيما يأتي.

4- ظهر من خلال نتائج الدراسة أن ما نسبته (51.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع كان العامل الذي دفعهم للعمل في البنك الإسلامي هو تفضيل العمل في البنك الإسلامي، فيما ظهر أن ما

---

(1) انظر: الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الأول، الكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

نسبته (36.7%) منهم كان العامل الذي دفعهم للعمل في البنك الإسلامية هو عدم وجود فرصة عمل أخرى، فيما كان عامل وجود الراتب العالي هو العامل الذي دفع (11.4%) ممن شملهم الاستطلاع إلى العمل في البنك الإسلامي[1].

ومع ذلك فقد ظهر أيضاً أن ما نسبته (52.9%) ممن شملهم الاستطلاع يفكرون بترك العمل في المصرف الإسلامي عندما تتوفر لديهم فرصة عمل أخرى، سواء أكانت داخل المصارف الإسلامية أو خارجها، فيما يفكر (25%) ممن شملهم الاستطلاع بترك العمل عندما تتوفر لديهم فرصة عمل ذات راتب أعلى، و(14.9%) ممن شملهم الاستطلاع يفكرون بترك العمل عندما تتوفر لديهم فرصة عمل بمركز وظيفي أعلى، وهذا يدل على أن هؤلاء العاملين لا يفكرون بخدمة رسالة المصارف الإسلامية ولا تنميتها وتطويرها، فيما يفكر (7.2%) فقط ممن شملهم الاستطلاع بترك العمل عندما ترتكب إدارة البنك بعض الأخطاء والمخالفات الشرعية[2].

وفيما يتعلق بالترقية الإدارية والوظيفية داخل البنك فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث أن (57.7%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن معيار الترقية هو الجدارة والكفاءة، وهذا وضع مناسب وجيد تتمتع به المصارف الإسلامية العاملة في المملكة، فيما يرى (14.6%) منهم أن معيار الترقية هو العلاقات الشخصية، ويرى (13.3%) منهم أن معيار الترقية هو اجتياز الدورات التدريبية، ويرى (10.04%) منهم أن معيار الترقية هو الولاء للبنك، فيما يرى (2.7%) أن معيار الترقية هو الأقدمية، ويرى (1.3%) أن معيار الترقية هو الالتزام بالسلوك والأخلاق الإسلامية[3].

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

(3) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

وفيما يتعلق بالترقية أيضاً فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة أن نظم الترقية تعتمد في الغالب على العدالة والموضوعية، حيث كانت الفقرة رقم (25) من استبانة العاملين تنص على ما يلي: "**تعتمد نظم ترقية العاملين وتقييم أدائهم في المصرف على العدالة والموضوعية**"، وكان جواب (46.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "موافق"، فيما كان جواب (10.1%) منهم بعبارة: "موافق بشدة"، وأجاب (17%) منهم على هذه الفقرة بعبارة: "أرفض"، و(20.5%) منهم بعبارة أرفض بشدة، وهذا يعني أن مانسبته (37.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن نظم الترقية لا تعتمد على العدالة والموضوعية، وكان جواب (5.9%) منهم على هذه الفقرة بعبارة: "محايد"[1].

7- وفيما يتعلق بالوسيلة التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي للاستبانة أن الترشيح من قبل العاملين الراغبين بالعمل ومراجعتهم للبنك لتقديم طلب التوظيف من أكثر الوسائل التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك، ونسبة مئوية (55.9%)، وهذا يعني تواصل البنك مع العاملين الراغبين بالعمل، واعتماده على مبدأ الترشيح وتقديم طلب العمل في البنك، بينما يرى (13%) ممن شملهم الاستطلاع أن التوظيف يتم من خلال مكاتب العمل والتشغيل، ويرى (8.5%) منهم أن التوظيف يتن من خلال الصحف، (7.4%) منهم يرون أن التوظيف يتم من خلال الجامعات، فيما يرى (15.2%) ممن شملهم الاستطلاع أن التوظيف يتم من خلال وسائل وأساليب أخرى[2].

---

(1) انظر: الملحق الأل، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي، ص 125 وما بعدها.

ثانياً: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة:

حيث بينت الدراسات أنه من بين العوائق التي واجهت مسيرة المصارف الإسلامية هي ندرة الكوادر المؤهلة والمتخصصة في المجالين الشرعي والمصرفي، وعدم إدراك العاملين في المصارف الإسلامية الفرق بين المصارف التقليدية والإسلامية، بالإضافة إلى قلة الرغبة والحافز لتطوير آليات العمل المصرفي الإسلامي[1].

وهذه المشكلة تختلف عن المشكلة الأولى، حيث إن المقصود بمشكلة ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية، أن العاملين الموجودين في المصارف الإسلامية عينة الدراسة يعانون من ضعف مستوى التدريب والتأهيل، أما المشكلة الثانية وهي ندرة الكوادر البشرية المؤهلة فالمقصود فيها قلة الكوادر البشرية المؤهلة على مستوى المملكة بشكل عام.

ولما كانت كل مؤسسة هي عبارة عما يفعله موظفوها فإن مستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية يعتمد على كفاءة العنصر البشري فيها، وصدق قناعته برسالتها، وفهمه لآليات العمل المصرفي الإسلامي، وقدرته على شرح الفتاوى الشرعية المصرفية وتوصيلها للعملاء، لأنه هو العنصر الذي يقابل العملاء ويرتبط بهم[2].

ويرى الباحث أنه من أسباب هذه المشكلة زيادة الطلب للكوادر البشرية، وقلة العرض من الكوادر البشرية المؤهلة، حيث يوجد طلب كبير على الكوادر البشرية المؤهلة نتيجة النمو المتزايد والمتسارع للبنوك الإسلامية، وتحول العديد من البنوك التقليدية إلى العمل المصرفي الإسلامي، أو فتح البنوك الأجنبية نوافذ للعمل المصرفي الإسلامي. كما يوجد نقص في العرض من الكوادر البشرية المؤهلة

---

(1) زعبنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان المعوقات والحلول**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2011م، ص 144.

(2) مغربي، عبد الحليم، **الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الباحث، العدد 6، 2008م، ص 5.

نتيجة عدم وجود وتدريس اختصاص الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية في عدد من الدول العربية والإسلامية.

وهذه المشكلة أدت إلى اعتماد البنوك الإسلامية على العمالة القادمة من البنوك التقليدية، أو من اختصاصات الاقتصاد التقليدي، والعلوم المالية والمصرفية، دون الاهتمام بالنواحي الشرعية، وقد أخذت تلك العمالة سبيلها في الترقيات حتى وصلت إلى تولي المناصب القيادية والإدارية في البنوك الإسلامية، مما أدى إلى زيادة تدني الجانب الشرعي في بعض البنوك الإسلامية(1). وقد ترتب على مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة عدد من النتائج السلبية، منها(2):

أ- عدم المصداقية مع العملاء: حيث تتأثر بمدى اقتناع العاملين بفكرة المؤسسات المالية الإسلامية.

ب- عدم تطوير العمل بالمؤسسات المالية الإسلامية: نتيجة عدم إمكانية ابتكار وتطوير منتجات وأدوات مالية إسلامية، تلبي احتياجات المتعاملين المتزايدة من المنتجات المصرفية الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى مواجهة المنافسة مع البنوك التقليدية.

ج- انخفاض مستوى الخدمة المقدمة للمتعاملين.

د- عدم القدرة على تسويق المنتجات ومن ثم انخفاض حجم الأعمال مما ينعكس على الربحية، حيث يتطلب تسويق تلك المنتجات الاستيعاب الكامل لها شرعياً ومصرفياً من جانب من يقوم بتسويقها.

هـ- انعدام الثقة بالمؤسسات المالية الإسلامية نتيجة شعور المتعاملين بعدم جدية الالتزام بالضوابط الشرعية من قبل العاملين.

---

(1) مغربي، **الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مرجع سابق، ص 7.

(2) انظر في هذه النتائج: البلتاجي، محمد، **تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، البحرين، عام 2010م، ص 11-12.

و- عدم الالتزام بالضوابط الشرعية نتيجة عدم الإلمام بالخطوات الشرعية لتطبيق المنتجات.

ثالثاً: معوقات أخرى مرتبطة بالعاملين:

ظهر من خلال الاستبانة التي أجراها الباحث وجود عدد من المعوقات الأخرى المتصلة بالعاملين، وهذه المعوقات تم اكتشافها من خلال التحليل النوعي لبعض فقرات الاستبانة، حيث اشتملت الاستبانة الخاصة بالمتعاملين على أسئلة مفتوحة موجهة للمتعاملين تشتمل على أهم المشكلات التي تواجهم خلال التعامل مع المصارف الإسلامية، ومن خلال إجراء تحليل نوعي لهذه الأسئلة ظهر وجود عدد من المعوقات الخاصة بالعاملين، ومن ذلك:

1- قلة عدد الموظفين ضمن الفروع، ما يؤدي إلى الازدحام والبطء الشديد في سير المعاملات.

2- عدم مراعاة شعور العميل خلال السير في إجراءات المعاملة.

3- سوء المعاملة والاستقبال السيء من قبل الموظفين، وعدم الاهتمام بالمراجعين.

4- قلة مستوى التدريب والتأهيل.

5- قلة الوعي والمعرفة لدى بعض الموظفين، وعدم فهمهم لطبيعة المعاملات التي يجرونها.

6- البعد عن مكان السكن، وتدني الرواتب.

ففيما يتعلق بموضوع الرواتب فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي للاستبانة أن الرواتب في البنك تتناسب مع المستوى العام للمعيشة، حيث يرى (56.1%) ممن شملهم الاستطلاع أن الرواتب تتناسب مع المستوى العام للمعيشة، فيما يرى (30.9%) منهم أن الرواتب تتناسب مع أعباء العمل، ويرى (13%) منهم أن الرواتب تتناسب مع المسؤوليات والمكانة الوظيفية للعامل.

ومع أن الرواتب تتناسب مع المستوى العام للمعيشة في رأي أغلب العاملين الذين شملهم الاستطلاع إلا أنها لا تناسب العاملين ولا تحقق لهم عامل الكفاية والأمان المادي في ضوء نتائج

تحليل أسئلة الاستبانة، حيث ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرة (26) من استبانة العاملين والتي تنص على: "**الراتب الذي أتقاضاه مناسب لي ويحقق لي عامل الكفاية والأمان المادي**" فكان جواب (60.6%) ممن شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض"، أي إن الراتب الذي يتقاضونه لا يحقق لهم عامل الكفاية والأمان المادي، فيما أجاب (8.8%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، و(19.1%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (11.4%) منهم بعبارة: "محايد"[1].

وفيما يتعلق بالمشكلتين الثانية والثالثة والمتمثلتين في عدم مراعاة شعور العميل، وسوء المعاملة والاستقبال للعملاء فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي عدم رضا المتعاملين عن هذه الناحية، حيث ورد في الاستبانة الخاصة بالمتعاملين السؤال التالي: "**من خلال تعاملك مع المصارف الإسلامية، ما مدى رضاك عن العناصر التالية: استقبال العملاء، العائد على الاستثمارات والودائع، التوظيف الإسلامي للأموال**"، وكان جواب غالبية المتعاملين عن استقبال العملاء بعبارة: "ضعيف". كما أن ما نسبته (35.5%) من المتعاملين الذي شملهم الاستطلاع يفكرون في سحب ودائعهم من المصرف الإسلامي عندما تكون معاملة الموظفين سيئة[2].

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين:

يقترح الباحث في هذا المطلب عدداً من المعالجات الخاصة بالمعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين.

أولاً: مشكلة ضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية:

يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال زيادة مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف، وبسبب ذلك فقد أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنعقد في دورة مؤتمره الثامن في (بروناي دار

---

(1) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

السلام) في الأسبوع الأول من شهر الله المحرم سنة 1414هـ (الموافق الفترة من 21 حتى 27 يونيو 1993م)؛ توصيته بضرورة: (اهتمام البنوك الإسلامية بتأهيل القيادات والعاملين فيها بالخبرات الوظيفية الواعية لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي، وتوفير البرامج التدريبية المناسبة بالتعاون مع المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب وسائر الجهات المعنية بالتدريب المصرفي الإسلامي)(1).

وفي ضوء ذلك ينبغي على المصارف الإسلامية أن تقوم بما يلي(2):

1- اختيار العاملين بشكل يستبعد تدخل الواسطة أو المحسوبية أو المجاملة، ويتم اختيارهم وفق المعيار الإسلامي القويم الذي يشترط القوة والأمانة والعلم والتمكن والنزاهة والإخلاص.

2- توفير الوعي الاستراتيجي لدى القيادات بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع والوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وآفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف، بدءاً من مستويات الإدارة العليا إلى أقل مستوى إداري.

3- التقييم المستمر للأداء بما يتعلق بالعاملين، والمراجعة المستمرة بما يكفل تصويب نقاط الخلل وتصحيحها.

4- الاهتمام بتعيين كفاءات إدارية مقتنعة وملتزمة دينياً بفكرة وفلسفة العمل المصرفي الإسلامي، ولديها من الخبرات والمؤهلات ما يكفيها للعمل في المصارف الإسلامية، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق بين إدارات المصارف الإسلامية، والاهتمام بتشيجع البحث العلمي وتطوير دوائر التدريب لمواكبة الاحتياجات التدريبية للعاملين(3).

---

(1) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

(2) الرفيعي، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 27-28.

(3) ازريقات، **المصارف الإسلامية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 110.

5- الاهتمام بمراجعة الاختصاصات الوظيفية من قبل الإدارة لمواكبة التطورات الحديثة، بالإضافة إلى دراسة الاحتياجات التي تتطلبها إدارات المصرف وتوفير الكوادر المؤهلة لها لخدمة الأغراض الإسلامية والأدوات التمويلية الإسلامية(1).

وينبغي أن تستهدف عمليات التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية تحقيق مجموعة من الشروط، ومن هذه الشروط(2):

1- التحلي بأخلاق الإسلام في التعامل.

2- الإلمام الكافي بالمعلومات الفقهية والفنية والمقدرة على الإقناع، وشرح الجوانب المختلفة للأساليب التمويلية والخدمات المصرفية الإسلامية.

3- الإلمام الكافي بالتقنيات الحديثة.

4- الإلمام بأساليب المصرفية التقليدية والمقدرة على الإقناع بأهمية المصرفية الإسلامية وتميزها.

ويرى الباحث أن هذه الشروط يجمعها قول الله تعالى: ﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴾ [القصص: ٢٦]، وقوله تعالى على لسان سيدنا يوسف عليه السلام: ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف: ٥٥].

وهذه المعالجات تقوم بها المصارف الإسلامية العاملة في المملكة، حيث تقوم المصارف بتدريب وتأهيل العاملين في البنك، وظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن أسلوب اللقاءات الدورية هو أكثر

---

(1) الملكاوي، محمد، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، طباعة عام 2003م، مصر، المنصورة، ص 357.

(2) انظر: أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، ص 155.

الأساليب اتباعاً في المصارف الإسلامية خلال عمليات التدريب، حيث يرى (54.5%) ممن شملهم الاستطلاع أن اللقاءات الدورية كانت أكثر أساليب التدريب المعتمدة والمتبعة في البنك، فيما حصل أسلوب الندوات والمؤتمرات على نسبة (14.9%)، وحصل أسلوب التدريب على رأس العمل على نسبة (13.6%)، وحصل أسلوب المحاضرات على نسبة (10.1%)، بينما جاءت المناقشات الجماعية في المرتبة الأخيرة وبنسبة (6.9%)[1].

كما تقوم المصارف الإسلامية بمتابعة أداء العاملين في البنك، وظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي قام بها الباحث أن أسلوب التفتيش الميداني هو أكثر الأساليب اتباعاً في هذه الناحية، حيث يرى (55.9%) ممن شملهم الاستطلاع أن أسلوب التفتيش الميداني هو الأسلوب المتبع في متابعة الأداء، فيما يرى (32.7%) منهم أن أسلوب متابعة الأداء هو تقارير المتابعة الدورية، ويرى (7.1%) منهم أن الأسلوب المتبع هو ملاحظات رؤساء الأقسام، ويرى (4.3%) منهم أن الأسلوب المتبع هو سجلات البنك الإسلامي[2].

كما أن الإدارات في البنوك الإسلامية مهتمة بتشجيع البحث العلمي والتطوير، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي والتكرارات والنسب المئوية لكل فقرة من فقرات الاستبانة، حيث كانت الفقرة (20) من استبانة العاملين تنص على ما يلي: "**إدارة المصرف غير مهتمة بتشجيع البحث العلمي أو تطوير نظم المعلومات**"، وقد أجاب (46.5%) ممن شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (5.9%) منهم بعبارة: "أرفض

---

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

بشدة"، بينما وافق على هذه الفقرة (20.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع، وأجاب (14.9%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، وكان جواب (12.2%) منهم بعبارة: "محايد"[1].

ثانياً: مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة:

لمواجهة هذا التحدي والمتمثل في ندرة الكوادر البشرية المؤهلة وجدت بعض الأكاديميات ومراكز الأبحاث لمنح شهادات في المحاسبة الإسلامية، وفي التدقيق والرقابة الشرعية، ومن هذه المؤسسات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ولكن مع ذلك لا تزال الحاجة ماسة – في ظل التوسع والنمو المتسارع – إلى إعداد الموارد البشرية الكافية[2].

ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال ما يلي[3]:

أ- إعداد برامج تدريبية عن مفاهيم العمل المصرفي الإسلامي داخل كل دولة من الدول الإسلامية وداخل كل مصرف على حده، تتضمن الضوابط الشرعية للعمل المصرفي، والفرق بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي، والمنتجات التي تقدم بالمصارف الإسلامية وضوابطها الشرعية.

ب- تدريب العاملين على أحدث الأنظمة المالية والمصرفية ومدى توافقها مع أحكام الشريعة، وتنمية قدراتهم على الابتكار والتطوير.

ج- تدريب العاملين على الخطوات العملية والشرعية لتطبيق المنتجات المصرفية الإسلامية مما يؤدي إلى ارتفاع مستوي الخدمة المصرفية المقدمة للمتعاملين.

---

(1) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: أبو غدة، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، مرجع سابق، ج 10 ص 103.

(3) البلتاجي، **تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 11-12.

د – إعداد مناهج وبرامج تدريبية تعد من قبل خبراء التدريب وخبراء العمل المصرفي الإسلامي لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق المصرفية الإسلامية.

وتقوم المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية بإخضاع العاملين والموظفين وخاصة الجدد لدورات تدريبية وتأهيلية للعمل في المصرف الإسلامي، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة، الفقرة رقم (4) من استبانة العاملين، حيث كانت الفقرة كما يلي: "**يخضع العاملون الجدد قبل توظيفهم لدورات تدريبية لتأهيلهم للعمل في المصرف الإسلامي**"، حيث أجاب (55.1%) ممن شملهم الاستطلاع بعبارة: "موافق جداً" على هذه الفقرة، كما أجاب (26.6%) منهم بعبارة: "موافق"، أي ما مجموعه (81.7%) ممن شملهم الاستطلاع(1).

وتعتمد المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية في اختيار المحاضرين والمدربين على معيار الكفاءة والخبرة العملية، حيث يرى (70.2 %) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع أن الكفاءة والخبرة العملية هما معيار اختيار المدربين والمحاضرين في البنك، فيما يرى (17.6%) منهم أن السلوك والمجال الأخلاقي هو معيار الاختيار للمدربين والمحاضرين، فيما يرى (6.9%) أن المستوى العلمي والأكاديمي هو المعيار للاختيار، ويرى (1.3%) أن التخصص الوظيفي هو المعيار للاختيار، ويرى (4%) منهم أن هناك مجالات أخرى هي المعيار للاختيار(2).

ثالثاً: معوقات أخرى مرتبطة بالعاملين:

ظهر من خلال الاستبانة التي أجراها الباحث وجود عدد من المعوقات الأخرى المتصلة بالعاملين، وهذه المعوقات تم اكتشافها من خلال التحليل النوعي لبعض فقرات الاستبانة، حيث اشتملت

---

(1) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

الاستبانة الخاصة بالمتعاملين على أسئلة مفتوحة موجهة للمتعاملين، لمعرفة رأيهم في أهم المعوقات التي تواجههم وأبرز الحلول التي يرونها، وقد قدم المتعاملون بعض الحلول التي يرونها، ومن هذه الحلول:

1- زيادة عدد الموظفين في المصارف الإسلامية، وتوفير طواقم عمل أخرى لتخفيف الازدحام الحاصل في الفروع وتسريع إجراءات التعامل.

2- زيادة مستوى التدريب والتأهيل والتثقيف للعاملين كل بحسب وظيفته واختصاصه.

3- تأهيل العاملين وتدريبهم من النواحي الأخلاقية والسلوكية على التعامل الحسن مع المتعاملين، وإرضاء الزبون والعلاقات الإنسانية.

وهي نفس الحلول التي قدمها العاملون والتي يمكن اكتشافها من خلال الفقرات المفتوحة في استبانة العاملين، بالإضافة إلى زيادة الرواتب للعاملين، ومناسبة الرواتب للوضع المعيشي، ورفع معدل نمو الدخل.

وبالنسبة لتأهيل العاملين من النواحي الأخلاقية والسلوكية والتعامل مع المراجعين ظهر من خلال التحليل الإحصائي للاستبانة أن هذا المجال هو المجال الأكثر أهمية في البنك لعمليات التدريب والتأهيل، حيث يرى (51.1%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع أن المجالات السلوكية والأخلاقية والتعاملية هي أكثر مجالات التدريب أهمية بالنسبة لهم، فيما يرى (26.6%) منهم أن المعاملات المالية الإسلامية والأحكام الشرعية هي أكثر مجالات التدريب أهمية، ويرى (11.7%) أن المجالات العملية والفنية المتخصصة هي أكثر المجالات أهمية، ويرى (10.6%) وجود مجالات أخرى هي أكثر المجالات أهمية في التدريب والتأهيل[1].

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

المبحث الثاني:

المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين، والمعالجات المقترحة لها

المطلب الأول: المعوقات الداخلية الخاصة بالمتعاملين:

تعاني المصارف الإسلامية من بعض المعوقات الخاصة بالمتعاملين، ومن ذلك:

أولاً: مشكلة انخفاض الوعي المصرفي لدى بعض المتعاملين في المصارف الإسلامية:

وهذه مشكلة تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام، ومن أسباب هذه المشكلة ما يلي:

1- ضعف الوازع الديني في حياة الناس بشكل عام.

2- عدم قناعة بعض المفكرين والمتعاملين من المستثمرين بفكرة المصارف الإسلامية، وعدم ثقتهم بما تقوم به من أعمال، وضعف الوازع الديني لديهم، مما يؤدي إلى قيامهم بتشويه سمعة المصارف الإسلامية لدى المتعاملين أو انتقادها على الملأ[1].

3- قيام البنوك التقليدية في بعض الحالات بانتقاد المصارف الإسلامية في العلن ومحاولة تشويه سمعتها حرصاً على مصالحها ولمحاولة جذب المزيد من العملاء.

4- نقص المناهج التعليمية من تدريس مبادئ وأحكام الاقتصاد الإسلامي، وعدم قدرة العلماء والمفكرين على إعطاء الآراء والحلول المقنعة للأسئلة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي والمعاملات المصرفية المعاصرة[2].

---

(1) زعبنوت، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان المعوقات والحلول**، مرجع سابق، ص 144.

(2) المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، طباعة المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، عام 2000م، ص 626.

أما النتائج التي تترتب على هذه المشكلة فمنها:

أ- جهل كثير من المتعاملين مع المصارف الإسلامية لحقيقة وآلية عمل المصارف الإسلامية وترويجهم للشائعات عن عدم وجود فرق بين المصارف الإسلامية والربوية[1].

ب- أن بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية يسعون للتعامل معها، لا لتجنب المعاملات الربوية مع البنوك التقليدية، إنما بُغية الحصول على السلعة أو النقد بأي وسيلة، فصيغ المرابحة والمشاركة والمضاربة لا تعدو بالنسبة لهم إلا وسيلة للتمويل وليست نوعاً من أنواع التجارة والبيوع، وهو ما يدفعهم إلى التحايل على الإجراءات وتقديم المستندات الوهمية والمعلومات غير الحقيقية متجاهلين الجوانب الشرعية في المعاملة التي يقوم بها المصرف، فتكون صورة المعاملة في حقيقتها صورية[2]. وقلة خبرة المضاربين والمشاركين المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الأعمال والأنشطة الاستثمارية، فضلاً عن الانحدار الأخلاقي المتعلق بالأمانة والسلوك القويم؛ مما دفع كثيراً من المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية إلى الإحجام عن إبرام عقود المضاربة والمشاركة وما يماثلهما؛ خوفاً على أموال المودعين وتحرزاً من تعريض أموال المصرف للضياع، فمن المعلوم أن قوة الضمانات في مثل هذه الصيغ ليست هي أساس التمويل، بل الأساس هو الثقة بالعميل، وهو ما لا يمكن الاستيثاق منه بسهولة، ما أدى إلى ازدهار صيغة المرابحة كصيغة من صيغ التمويل على حساب باقي الصيغ[3].

---

(1) فياض، عطية السيد، **العوائق والأخطاء الشرعية في عمل المصارف الإسلامية**، كلية الشريعة جامعة الأزهر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص 615.

(2) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 5.

(3) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 5.

ج- أن المتعامل في بعض الحالات لا يفرق بين الزيادة التي يدفعها للبنك التقليدي باسم الفائدة، وبين الزيادة التي يدفعها للمصرف الإسلامية باسم المرابحة. كما يترتب على انخفاض الوعي اعتقاد الناس أن المصارف الإسلامية تملك عصاً سحرية لتصحيح أوضاعهم وحل مشكلاتهم[1].

د- عدم قدرة بعض المتعاملين على إدارة أموالهم ومشاريعهم في حال المشاركة والمضاربة لأنهم من الطبقات الفقيرة التي لا تملك الوعي المصرفي أو الاستثماري والتجاري، بالإضافة إلى قيامهم بإخفاء جزء من أرباح مشاريعهم في عمليات المشاركة والمضاربة[2].

هـ- أن غالبية المودعين لا يرغبون في تحمل الخسارة، بل يرغبون في الحصول على الربح السريع في مشاريعهم خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى عدم تقبل بعض أفراد المجتمع للمصارف الإسلامية نتيجة قلة الوعي الفكري بالمعاملات الإسلامية[3].

وفيما يتعلق بمشكلة انخفاض الوعي المصرفي عند المتعاملين فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية عدد من النتائج، منها:

1- ففيما يتعلق بضعف الوازع الديني لدى العملاء فقد تبين من خلال الدراسة الميدانية وجود هذا السبب، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي للفقرة (21) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على ما يلي: "**هناك ضعف في الوازع الديني لدى بعض العملاء يترتب عليه الإخلال بالالتزامات**"، حيث أجاب (30.1%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة" على هذه الفقرة، فيما أجاب (25.2%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (4.2%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، و(3.1%) منهم بعبارة

---

(1) زعتري، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 3.

(2) زعبنوت، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان المعوقات والحلول**، مرجع سابق، ص 143.

(3) المرجع السابق، ص 143.

أرفض، و(37.4%) منهم بعبارة: "محايد". وهذا يعني أن ما نسبته (55.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون وجود ضعف في الوازع الديني لدى بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية[1].

2- وفيما يتعلق بمعرفة حقيقة الفرق بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية لدى المتعاملين فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية وجود هذه المشكلة ولكن بنسبة ضعيفة، وهذا ما ظهر من خلال الفقرات التالية في الاستبانة:

- الفقرة رقم (2) من استبانة المتعاملين والتي تنص على: "**لا يوجد فرق في الواقع بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي إلا في الاسم فقط**"، حيث أجاب (11.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (7.3%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (9.9%) منهم بعبارة: "محايد"، و(19.2%) بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (52.5%) منهم على هذه الفقرة بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما نسبته (71.6%) ممن شملهم الاستطلاع يرفضون هذه العبارة، وهذا يعني أنهم يدركون الفرق الحقيقي والواقعي بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية[2].

- الفقرة رقم (5) من استبانة المتعاملين والتي تنص على: "**أعرف حقيقة المصرف الإسلامي وآلية عمله**"، فقد أجاب عنها (12.5%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، و(37.9%) منهم بعبارة: "أوافق"، و(35.1%) منهم بعبارة: "محايد"، بينما أجاب (6%) من المتعاملين بعبارة: "أرفض"، و(8.6%) فقط بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما نسبته (14.6%) منهم فقط لا يعرفون حقيقة المصرف الإسلامي وآلية عمله، و(50.4%) منهم يعرفون حقيقة المصرف وآلية عمله، وأجاب الباقي بالحياد[3].

---

(1) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(3) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

- الفقرة رقم (6) من استبانة المتعاملين والتي تنص على: "**الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي مشابهة للخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية**" فقد أجاب (14.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، و(27%) منهم بعبارة: "أوافق"، و(14.8%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(26%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، فيما أجاب (17.9%) منهم بعبارة: "محايد"، وهذا يعني أن ما نسبته (40.8%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه الفقرة، وبالتالي فالخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الإسلامي ليست مشابهة للخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية، وهو يعني وجود وعي مصرفي لدى هؤلاء المتعاملين، وما نسبته (41.3%) منهم يوافقون على هذه العبارة[1].

وقد جاء في توصيات قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 76 (8/7) بشأن مشكلات البنوك الإسلامية ما يلي: "دعوة البنوك الإسلامية لإقامة قاعدة معلومات تتوافر فيها البيانات الكافية عن المتعاملين مع البنوك الإسلامية ورجال الأعمال، وذلك لتكون مرجعاً للبنوك الإسلامية وللاستفادة منها في تشجيع التعامل مع الثقات المؤتمنين والابتعاد عن سواهم"[2].

ثانياً: مشكلة انخفاض الثقة لدى المتعاملين في المصارف الإسلامية:

فكثير من المتعاملين مع المصارف الإسلامية يشككون في شرعيتها وفي أدواتها وهذا يشكل أحد التحديات الذاتية الداخلية التي تواجه المصارف الإسلامية[3].

---

(1) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

(3) الناصر، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، مرجع سابق، ص 7.

وفيما يتصل بوجود هذه المشكلة في المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة عدم وجود هذه المشكلة لدى غالبية المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (1) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على: "**لدي ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للمصرف وفي شرعية معاملاته**"، حيث أجاب (49.9%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (37.9%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (10.9%) منهم بعبارة: "محايد"، بينما أجاب (1.3%) منهم بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن ما نسبته (87.8%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع لديهم ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للمصرف وفي شرعية معاملاته[1].

كما يظهر من خلال التحليل الإحصائي للاستبانة أن اهتزاز الثقة لدى المتعاملين في المصارف الإسلامية يدفع المودعين للتفكير بسحب ودائعهم من المصرف الإسلامي، حيث تبين من خلال السؤال رقم (3) في استبانة المتعاملين أن الشعور بعدم اختلاف البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى من أهم أسباب سحب الوديعة من البنك الإسلامي، وبنسبة مئوية (50.9%)، بينما يفكر (35.3%) من المتعاملين بسحب ودائعهم عندما تكون معاملة الموظفين سيئة، ويفكر (11.2%) فقط بسحب ودائعهم عندما تهتز المكانة المالية للبنك، فيما جاء انخفاض العائد في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (2.6%)[2].

ثالثاً: مشكلة قناعات المتعاملين في المصارف الإسلامية:

إن أساس العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع الاستثمارية يحكمها عقد المضاربة والقائم على أساس المشاركة في الربح والخسارة، والعامل في هذه الحالة لا يضمن إلا إذا قصر أو تعدى أو خالف الشروط، وبالتالي فلا ضمان على البنك لهذه الودائع الاستثمارية كما هو في النموذج النظري

---

(1) انظر: الملحق الثاني: التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

لعمل المصارف الإسلامية. لكن الواقع التطبيقي لتجربة المصارف الإسلامية بين بأن بعض المودعين يميلون إلى ضمان أموالهم على الرغم من اختلاف طبيعة العمل المصرفي الإسلامي عن طبيعة عمل البنوك التقليدية وقد مثل هذا التكوين الربوي لبعض العملاء معوقاً لنشاط المصارف الإسلامية[1].

وتظهر طبيعة هذا المعوق في أمرين يمثلان خاصتين من خصائص العملاء المدخرين في المصارف الإسلامية:

1- عدم الاستعداد الكافي عند بعض المستثمرين أصحاب الودائع للمخاطرة من خلال المشاركة في الربح والخسارة وقد تبين أن هؤلاء المستثمرين من أصحاب الودائع يميلون نحو الضمان لأموالهم والرغبة في الحصول على الربح الثابت، بل ولا يقبلون بمعدل أرباح أقل مما تمنحه البنوك الأخرى[2]. فبعض المتعاملين مع البنوك الإسلامية لا يزالون أسرى المفاهيم الربوية من حيث حرصهم على دوام الربح العاجل، وسلامة استرداد الأموال المودعة دون مشقة أو أية مخاطرة[3].

2- رغبة المستثمرين من أصحاب الودائع في السحب من أموالهم في أي وقت كما هو الحال في البنوك التقليدية، حيث إن طبيعة النشاط الاستثماري للمصارف الإسلامية يتطلب دخول هذه المصارف في عمليات استثمارية حقيقية، لأن الاستثمار يمثل العمود الفقري لنشاط هذه المصارف، وتتميز هذه الاستثمارات بأنها ذات آجال متوسطة وطويلة الأجل، والذي يستدعي في ذات الوقت ضرورة توافر موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل، وهذا حسب النموذج النظري لعمل المصارف الإسلامية. لكن

---

(1) انظر: الأمين، حسن عبد الله، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، البنك الإسلامية للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، طبعة عام 1408هـ 1988م، ص 48.

(2) أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الضمان في الفقه الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1425هـ، ص63.

(3) النجار، أحمد، **دور البنوك الإسلامية في إقامة اقتصاد إسلامي**، مجلة البنوك الإسلامية، القاهرة، العدد 70 كانون الثاني 1990، ص34.

الواقع العملي لتجربة المصارف الإسلامية كشف عن عدم استعداد هؤلاء العملاء من المستثمرين أصحاب الودائع ترك ودائعهم لفترة طويلة، ورغبتهم في السحب من ودائعهم في أي وقت يشاؤون متجاهلين أو غير مدركين للطبيعة المختلفة لعمل المصارف الإسلامية التي تدخل في عمليات استثمارية حقيقية طويلة الأجل(1).

وفيما يخص هذه المشكلة في المملكة العربية السعودية فقد ظهر وجود هذه المشكلة ولكن بنسبة ضعيفة، وهذا ما يمكن الوصول إليه من خلال ما يلي:

* الفقرة (7) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على: **لدي الاستعداد لوضع مدخراتي في المصرف الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة**"، حيث ظهر من خلال التحليل الإحصائي لهذه الفقرة أن ما نسبته (34%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع أجابوا بعبارة: "أوافق بشدة"، وما نسبته (41.8%) منهم أجابوا بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما نسبته (75.8%) منهم موافقون على هذه الفقرة، وهذا يعني أن يعرفون آلية عمل المصرف الإسلامي وأنها قائمة على المشاركة في الربح والخسارة. فيما أجاب (10.4%) منهم بالحياد، وأجاب (3.9%) منهم بعبارة: "أرفض"، كما أجاب (9.9%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"(2).

* من خلال الفقرة رقم (8) والتي تنص على: "**أقبل تحمل الخسارة عند وقوعها في المصرف الإسلامي وأتحمل المخاطرة**"، حيث أجاب (37.4%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (26.8%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه

---

(1) أبو زيد، محمد عبد المنعم، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ 2001م، ص 91.

(2) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(64.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع أجابوا بالموافقة على هذه الفقرة، وهذا يعني استعدادهم لتحمل المخاطرة ومعرفتهم للمخاطرة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف الإسلامي، فيما أجاب (18.6%) منهم بالحياد، وأجاب (4.2%) بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (13%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"(1).

* من خلال الفقرة رقم (9) والتي صيغت بعبارة أخرى وهي: "**أفضل اللجوء للبنك التقليدي للحصول على التمويل إذا كانت تكلفة التمويل أقل من نظيرتها في المصرف الإسلامي**"، فكان جواب (54.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض بشدة"، وأجاب (23.4%) منهم بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن ما مجموعه (77.7%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه الفقرة، وهذا يعني أنهم يفضلون التعامل مع المصرف الإسلامية حتى ولو كانت تكلفة التمويل أعلى من البنك التقليدي، فيما أجاب (1.3%) فقط من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (16.8%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (4.2%) منهم بالحياد(2).

* من خلال الفقرة رقم (11) في الاستبانة، والتي تنص على ما يلي: "**لدي الاستعداد لاستثمار مدخراتي في حسابات استثمارية ذات آجال طويلة في المصارف الإسلامية دون السحب منها قبل الاستحقاق**"، حيث أجاب (24.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (46.8%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (71%) من المتعاملين موافقون

---

(1) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

على هذه الفقرة، وبالتالي لديهم الاستعداد لاستثمار مدخراتهم في حسابات استثمارية طويلة الأجل دون السحب منها، فيما أجاب (17.1%) منهم بالحياد، وأجاب (11.9%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"[1].

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الخاصة بالمتعاملين:

أولاً: مشكلة انخفاض الوعي المصرفي لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية:

يقترح معالجة هذه المشكلة من خلال ما يلي:

1- الاهتمام بالفكر الاقتصادي الإسلامي ونماذجه التطبيقية من قبل المؤسسات التعليمية، وقيام المصارف الإسلامية بمضاعفة دورها في مجال الدعوة الإسلامية بصفة عامة وتطهير البيئة التي تعمل فيها من الأفكار المستوردة، ونشر فكرة الصيرفة الإسلامية وبثها في صفوف المجتمع وعلى مختلف المستويات والطبقات الاجتماعية، والتعريف بالمصارف الإسلامية ورسالتها وخدماتها ومنتجاتها، وذلك من خلال قيامها بالحملات الواسعة كالندوات والمؤتمرات والمطبوعات والصحف والمقابلات ووسائل الإعلام المختلفة[2].

2- توسيع نطاق مشاركة الأفراد في رسم سياسات المصرف واتخاذ القرارات دون أن يرتبط ذلك بعدد الأسهم التي يملكها الفرد، بمعنى إعطاء المودعين نوعاً من الرقابة على أعمال المصرف الإسلامي[3].

3- تضمين مناهج التعليم مقررات دراسية عن المعاملات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص وتوضيح أوجه الاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية[4].

وفي هذا الباب يقول الدكتور عبد الستار أبو غدة: "وهذه المشكلة تتطلب وجود توعية علمية وعملية غير هادفة للاسترباح سواء من خلال اللقاء بجمهور المتعاملين مع المؤسسات المالية

---

(1) انظر: الملحق الثاني: التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) زعبنوت، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سطنة عمان**، مرجع سابق، ص 155.

(3) الرفيعي، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادي**، مرجع سابق، ص 28.

(4) زعبنوت، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان**، مرجع سابق، ص 156.

الإسلامية أو طرح النشرات المجانية على نطاق واسع أو تجنيد وتأهيل الإعلاميين من صحفيين أو غيرهم"[1].

وتقوم المصارف الإسلامية العاملة في المملكة بعدد من الخطوات بهدف رفع مستوى الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع السعودي، وهذا ما سيعرض في الفصل الثالث – إن شاء الله تعالى – فيما يتصل بالمعوقات المتصلة بالمجتمع.

ثانياً: مشكلة انخفاض الثقة لدى المتعاملين وقناعاتهم تجاه المصارف الإسلامية:

يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال زيادة وتعزيز ثقة المتعاملين بالمصرفية الإسلامية ويتم ذلك من خلال هيئة الفتوى الشرعية، فينبغي أن تكون الفتوى الشرعية مبنية على الدليل ومعللة وواضحة ولا تبنى على الأقوال الشاذة أو على الحيل، أو على التلفيق بين المذاهب. كما ينبغي أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالرقابة والتدقيق في أعمال سائر الموظفين والإداريين؛ لأن أعضاء هيئة الرقابة الشرعية مؤتمنون على هذا العمل بحكم أنهم هيئة فتوى ورقابة، لا أن تقتصر الهيئة على إصدار الفتوى فقط، فدور الهيئة مهم في تعزيز ثقة الناس بالمصارف الإسلامية، لأن أهم عنصر تتميز به المصارف الإسلامية هو المصداقية الشرعية، وهيئة الرقابة هي التي تساهم في تعزيز هذه المصداقية الشرعية لدى أفراد المجتمع، وإن لم تقم بذلك ستكون عرضة للتشكيك من قبل المتعاملين.

---

(1) أبو غدة، **<u>ما للمصارف الإسلامية وما عليها</u>**، مرجع سابق، ج 10 ص 100.

المبحث الثالث:

المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي، والمعالجات المقترحة لها

هناك معوقات تواجه المصارف الإسلامية وترتبط بالتنظيم المصرفي الإسلامي، وسوف أتناول هذه المعوقات، ثم المعالجات المقترحة لها.

المطلب الأول: المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي:

تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي، ومن هذه المعوقات:

أولاً: معوقات متعلقة بهيئات الرقابة الشرعية:

ومن هذه المعوقات:

1- ضعف نظم الرقابة الشرعية على معاملات المصارف، والتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية، بالإضافة إلى عدم استقلالية هيئة الرقابة الشرعية عن مجالس إدارات المصارف الإسلامية، وتأثرها بالنظام المصرفي في الدولة وتوجهات المصرف ومجلس إدارته[1].

2- تعدد الفتاوى لدى هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية لدرجة تناقضها بين تلك الهيئات الشرعية من جهة وبين علماء المسلمين من خارج هيئات الرقابة الشرعية، ما بين فتاوى نظرية وفتاوى تلامس الحاجة المصرفية والحياة الاقتصادية، وما بين متمسك بالأصل الشرعي، وبين محاول تبرير الواقع. كما أنه من الملاحظ أن بعض المصارف الإسلامية تعيش على تطويع المسائل الفقهية بما يتناسب مع أعمالها، مما يصل في بعض الأحيان إلى درجة التساهل والتفريط؛ بدافع الحرص على

(1) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 3.

المسيرة المصرفية الإسلامية، حتى يمكن القول بأن المنتجات في المصارف الإسلامية تراوح بين ضوابط الشريعة ورضا العملاء[1].

فنظراً لاعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي في الفتاوى على أحكام الشريعة الإسلامية فقد تباينت الآراء التي تعتمدها المصارف الإسلامية بالنسبة للمعاملة المصرفية الواحدة وأصبح المسلمون يشكون من اختلاف فتاوى المفتين التي وصلت إلى حد التضارب والتناقض أحياناً، وهذا يحرم وذاك يحلل، والجمهور أصبح في حيرة بين هذا وذاك. وهذا الوضع أدى إلى إحداث بلبلة فكرية لدى المسؤولين عن إدارة هذه المصارف والقائمين عليها فضلاً عن تعطيل بعض الصيغ والأدوات المصرفية التي توفر لهذه المصارف المرونة في العمل[2].

ويرجع السبب في هذه المشكلة إلى ندرة الكوادر البشرية المؤهلة التي تجمع بين الخبرة المصرفية والمعرفة الشرعية والكفاءة المهنية، فهناك صعوبة في إيجاد الفقيه المتخصص في المعاملات المصرفية والمسائل الاقتصادية مما أدىإلى عدم استطاعة الفقيه من إبداء الرأي الشرعي في عدد من المسائل الاقتصادية والمصرفية حتى يعرف شرحها وتفاصيلها من الاقتصادي والمصرفي المتخصص، وقد يقوم المصرفي بتصوير الواقع بشكل خاطئ مما يؤدي في بعض الحالات إلى إصدار حكم خاطئ في المسألة[3].

وفيما يتعلق بالمعوقات المتصلة بهيئة الرقابة الشرعية في المملكة العربية السعودية فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث ما يلي:

---

(1) زعتري، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 5.

(2) حميد، إسراء مهدي، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، عام 2010م، ص 371.

(3) حميد، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 371. وانظر أيضاً: الناصر، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، مرجع سابق، ص 4.

1- أن هيئة الرقابة الشرعية تمارس دورها الكامل في الرقابة على أعمال المصرف، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة (5) من استبانة العاملين، والتي تنص على: "**تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الكامل في مراقبة كافة معاملات المصرف**"، حيث أجاب (33.5%) من العاملين الذي شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (49.2) بعبارة: "أوافق"، بينما أجاب (13.3%) منهم بعبارة: "محايد"، وأجاب (4%) منهم بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن (83.4%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن هيئة الرقابة الشرعية تمارس دورها الكامل في مراقبة كافة أعمال المصرف[1].

وما يعزز ذلك ما ظهر من خلال نتائج استبانة المتعاملين، حيث ظهر من خلال الفقرة (4) والتي تنص على: **تمارس هيئة الرقابة الشرعية في المصرف دوراً فاعلاً في توجيه نشاطات البنك ومعاملاته والرقابة عليها**"، فقد أجاب (34%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (22.3%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (1.3%) بعبارة: "أرفض بشدة"، وأجاب (42.4%) بعبارة: "محايد"[2]. وهذا يعني أن ما نسبته (56.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن هيئة الرقابة الشرعية تمارس دوراً فاعلاً في المصرف.

2- تبين أن هيئة الرقابة الشرعية لا تمارس دورها الرقابي إلا عندما يطلب منها ذلك، وهذا ما يستخلص من التحليل الإحصائي للفقرة (6) من استبانة العاملين، والتي تنص على: "**لا تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الرقابي إلا عندما يطلب منها ذلك**"، حيث أجاب (56.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة" على هذه الفقرة، فيما أجاب (1.6%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (21.8%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، و(9.6%) منهم بعبارة أرفض، و(10.1%) منهم

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الثلي، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

بعبارة: "محايد"[1]. وهذا يعني أن ما نسبته (58.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يوافقون على أن هيئة الرقابة الشرعية لا تقوم بدورها إلا عندما يطلب منها ذلك.

3- ظهر من خلال التحليل الإحصائي النوعي لفقرات الاستبانة المفتوحة وجود مشكلة تعدد الفتاوى في الهيئات الشرعي، حيث أشار عدد من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع إلى أنه من المشكلات والمعوقات التي تواجههم تعدد الفتاوى داخل الهيئات الشرعية، وهذه المشكلة تعني وقوع الجمهور والمتعاملين في حيرة في معرفة الرأي الذي ينبغي اتباعه.

ثانياً: قلة الفروع وضعف الانتشار الجغرافي وضعف الشبكة الحالية:

تحتاج الأعمال المصرفية والمالية إلى وجود شبكة منتشرة انتشاراً جغرافيا مناسباً حتى تستطيع أن تؤدي عملها بكفاءة وفاعلية، وحتى تستطيع أن تخدم الجمهور في أماكن تواجده أو في الأماكن التي يرغب أن يحصل فيها على خدمة معينة، ويرجع ضعف الانتشار هذا الى عدة أسباب من بينها صعوبة الحصول على تراخيص لقيام مؤسسات جديدة أو فتح فروع جديدة، وعدم توفير المناخ التشريعي الملائم الذي يشجع على إنشاء المصارف الاسلامية وذلك في أكثر الدول العربية والإسلامية[2].

وهذه المشكلة تعاني منها البنوك الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي النوعي للفقرات المفتوحة في استبانة العاملين والمتعاملين، حيث احتوت كلا الاستبانتين على عدد من الأسئلة المفتوحة الموجهة إلى المتعاملين والعاملين حول بعض المشكلات التي تواجههم في المصارف الإسلامية، وكان من بين المشكلات التي أشار إليها العاملون

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) حميد، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 372.

قلة الفروع، وبالتالي الاكتظاظ والازدحام داخل الفروع الموجودة، كما أدت قلة الفروع إلى مشكلة أخرى يواجهها العاملون وهي بعد الفروع التي يعملون فيها عن مكان السكن.

كما أشار عدد من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع إلى أنه من ضمن المشكلات التي تواجههم قلة الفروع للبنوك الإسلامية، وهذا يؤدي إلى مشكلة أخرى وهي الازدحام داخل البنوك الإسلامية، بسبب كثرة المراجعين وقلة الموظفين والفروع، كما يؤدي ذلك إلى البطء في إجراءات التعامل.

ثالثاً: مشكلات متصلة بالإدارات في المصارف الإسلامية:

حيث تعاني بعض المصارف الإسلامية من نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة، وضعف كفاءة القادة الإداريين التنفيذيين، ويرجع السبب في هذه المشكلة إلى ما يلي[1]:

1- عدم معرفة الإداريين بالمعاملات الإسلامية وفقه المعاملات، وعدم توفر المعرفة الكافية لدى العاملين بأن النشاط الأساسي للمصارف الإسلامية هو النشاط الاستثماري، وهذا قد يكون ناتجاً عن الجهل أو التعمد أو قلة الخبرة في المصارف الإسلامية.

3- ضعف الاهتمام بتطوير لمعلومات الإدارية والتنسيق بين الإدارات، كما أن بعض الإدارات تفضل استقطاب الموظفين أصحاب المؤهلات الأقل حتى تتجنب تكاليف زيادة المرتبات، وهذا يؤثر على كفاءة الإدارات وقلة المدراء المتمرسين على آليات العمل المصرفي الإسلامي.

4- التغيير المستمر للإدارات.

---

(1) انظر في هذه الأسباب: ازريقات، سعدي محمود، **المصارف الإسلامية في فلسطين مشكلات وتحديات وحلول**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، ص 83. زعبنوت، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان المعوقات والحلول**، مرجع سابق، ص 143. الرفيعي، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 29.

5- عدم وجود قناعة برسالة المصرف الإسلامية لدى الإدارات بسبب حداثة تجربتهم، ولكون معظمهم من الذين عملوا سابقاً في المصارف التقليدية.

6- عدم استقلالية المصارف الإسلامية وإداراتها في بعض الدول، وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصارف الإسلامية، كأن تفرض بعض الأشخاص غير المؤهلين للعمل في المصارف الإسلامية، أو تفرض هيكلاً تنظيمياً قد لا يتناسب مع طبيعة المصرف الإسلامي.

وقد ترتب على هذه المشكلة عدد من النتائج، منها(1):

1- المركزية في اتخاذ القرارات التنفيذية وعدم وضوح خطوط السلطة والمسؤولية فضلاً عن المجاملات والضغوط الخارجية.

2- ضعف انتقاء العاملين على أساس الكفاءة وانعدام فرص التدريب المناسب لهم.

3- ضعف فاعلية نظام الحوافز المادية والمعنوية.

4- تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب مع المصارف الإسلامية وطبيعتها.

وفيما يتعلق بوجود مشكلة الإدارات في المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية فقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي لفقرات الاستبانة عدد من النتائج، منها:

1- لا تواجه المصارف الإسلامية مشكلة التغيير المستمر للإدارات الذي يعيق عمليات التخطيط والتطوير، وهذا ما يراه غالبية العاملين الذين شملهم الاستطلاع، حيث ورد في الفقرة (21) من استبانة العاملين ما يلي: "**يواجه المصرف مشكلة التغيير المستمر للإدارات العليا وهذا يعيق عملية التخطيط وتطوير آليات العمل المصرفي**"، فكان جواب ما نسبته (56.9%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، وما

---

(1) الرفيعي، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 29.

نسبته (4.3%) منهم أجابوا بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (11.4%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، و(10.9%) منهم أجابوا بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (16.5%) منهم بالحياد[1]، وهذا يعني أن ما نسبته (61.2%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع لا يرون أن المصارف الإسلامية تواجه مشكلة التغيير المستمر للإدارات بشكل يعيق عملية التخطيط والتطوير.

2- مشكلة مراعاة تخصص أعضاء مجلس الإدارة تشكل معوقاً بالنسبة للمصارف الإسلامية، فقد تضمنت استبانة العاملين في الفقرة رقم (22) ما يلي: "**أعضاء مجلس الإدارة غير متخصصين في المصارف الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي**"، حيث أجاب (19.1%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (11.2%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (43.6%) منهم بعبارة: "أرفض"، وأجاب (13.3%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، فيما أجاب (12.8%) منهم بعبارة: "محايد"[2]، وهذا يعني أن ما نسبته (56.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه الفقرة وبالتالي يرون أن أعضاء مجلس الإدارة متخصصون ولا يشكلون معوقاً لعمل المصارف الإسلامية في المملكة.

رابعاً: مشكلة محاكاة المصرفية التقليدية:

يقصد بالمحاكاة التقليد، حيث يقول البلتاجي في هذا الباب: "إن كل ما نقوم به في المصرفية الإسلامية هو محاكاة لمنتجات البنوك التقليدية، وهذا ليس عيباً في بداية العمل المصرفي الإسلامي لكن السؤال المهم هل سنستمر في محاكاة البنوك التقليدية بعد مرور كل هذه السنوات... والمشكلة تكمن في عدم وجود جهة مصرفية متخصصة في تطوير المنتجات المصرفية الإسلامية"[3]. كما يشير

(1) انظر: الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لاستبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(3) البلتاجي، محمد، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية حول معوقات المصارف الإسلامية في السعودية، منشورة على موقع الدكتور البلتاجي على شبكة الإنترنت، ورابطها: "http://www.bltagi.com/portal/news.php?action=show&id=9".

البلتاجي إلى أن نقطة الضعف التي يجب التركيز عليها في محاكاة المصارف الإسلامية للمصرفية التقليدية عدم استطاعتها أن تنتج أدوات إسلامية مستنبطة من الكتاب والسنة تحقق مقاصد الشريعة وليس قوالب الشريعة، وعندها ستصبح المصرفية الإسلامية حقيقة تأتي بالنموذج الإسلامي الذي يزيل النموذج الربوي ويحقق للناس العدالة ويبين للناس صلاحية هذه الشريعة لكل زمان ومكان[1].

ويرى الباحث أن هذه المشكلة تعاني منها كافة المصارف الإسلامية بما فيها المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية.

حيث يرى بعض الكتاب أن أهم المآخذ على المصرفية الإسلامية في التطبيق أنها اقتفت أثر المصرفية التقليدية مع محاولة تنقيتها من الربا والمحاذير الشرعية، ويعتبر ذلك تلفيقاً فاحشاً نظراً لاختلاف فلسفة ومقاصد وخصائص النظام الاقتصادي الذي ترتكز عليه كل من المصرفية الإسلامية والمصرفية التقليدية، حيث أظهرت الممارسة العملية للبنوك الإسلامية أنها تأخذ دور المضارب يضارب أو يشارك بمعنى أنها لا تمارس الاستثمار بنفسها بل تكتفي بدور الممول فقط، كما أن تسعير الخدمات والمنتجات في المصارف الإسلامية يتم على أساس سعر الفائدة، وهذا لا يصلح للمصارف الإسلامية التي يتم التمويل فيها من خلال ارتباطه بالاقتصاد الحقيقي الذي محله سلع وخدمات ومعلومات، ومن الأمثلة على ذلك أن نسبة المرابحة يتم تحديدها على أساس سعر الفائدة الذي تتعامل به النوك التقليدية بالنسبة لكل السلع، والمفروض أن يختلف السعر حسب نوع السلعة على أساس أن البنك في هذه المعاملة تاجر وليس ممولاً فقط[2].

---

(1) البلتاجي، محمد، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، مرجع سابق.

(2) أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 148. وانظر أيضاً: عمر، محمد عبد الحليم، **مقترح للمصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1426هـ 2005م، ص 2 وما بعدها.

خامساً: مشكلة عدم تفعيل حسابات الاستثمار:

يرى البلتاجي أنه من المشكلات التي تعاني منها المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية غياب نظام الودائع في السوق السعودي حيث يقول: "لا يوجد إلا بنك واحد في السعودية يقدم الوديعة الإسلامية أو ما يسمى حسابات الاستثمار، وهو الذي يطبق في أكثر من بنك منذ أكثر من 20 عاماً في الإمارات وفي الكويت وفي مصر، أما البنوك الأخرى فهي تقدم مقلوب التورق أو المرابحة العكسية وتعزف عن هذا المنتج، وإن كنا نحتاج إلى تفعيله؛ لأن الكثير من الأموال موجودة في الخارج ولا نستطيع أن نستقدمها للسوق السعودية أو نستقدمها للمصرفية الإسلامية، ومع الأسف لا يوجد لدينا بدائل لتوفير هذه المنتجات وفي المقابل فإن البنك يهتم لتحصيل الربحية العالية دون أن ينظر إلى احتياجات العميل لتوفير البديل الإسلامي له"[1].

سادساً: مشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي:

من المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية غياب نظام محاسبي موحد لعمل المصارف الإسلامية، حيث إن كل مصرف له أسلوب محاسبي مختلف، مما يعني اختلاف نتائج التقييم المعتمدة من خلال القوائم المالية[2].

سابعاً: مشكلات أخرى:

لقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي النوعي للفقرات المفتوحة في استبانة المتعاملين أن هناك عدداً من المعوقات التي تواجههم خلال التعامل مع المصارف الإسلامية، ومن هذه المعوقات التي تتصل بالتنظيم المصرفي الإسلامي ما يلي:

(1) البلتاجي، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، مرجع سابق، ص 5.

(2) البلتاجي، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، مرجع سابق، ص 5.

1- عدم وجود القرض الحسن في المصارف الإسلامية في المملكة.

ويعد القرض الحسن من مصادر التمويل في الاقتصاد الإسلامي، إلا أن البنوك الإسلامية تخصص القرض الحسن وبمبالغ متواضعة لغايات الزواج والعلاج والتعليم فقط، لكن يمكنها أن تقدم القرض الحسن لمشروعات إنتاجية صغيرة.

حيث إنه ومن خلال الاطلاع على التقارير السنوية للمصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية لا يظهر وجود خدمة القرض، إلا أن مصرف الراجحي يشير إلى أنه يقدم خدمة القرض الحسن لموظفيه(1).

2- عدم وجود مكاتب وموظفين في قسم خاص بالاستعلامات في فروع المصارف الإسلامية.

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الداخلية المرتبطة بالتنظيم المصرفي:

أولاً: مشكلات متعلقة بهيئات الرقابة الشرعية:

تواجه المصارف الإسلامية في المملكة مشكلة تعدد فتاوى هيئات الرقابة الشرعية كما سبق، ويمكن معالجتها من خلال إيجاد مرجعية واحدة تعتمدها الهيئات الشرعية داخل الدولة الواحدة، بحيث تلتزم جميع الهيئات الشرعية بقرارات هذه المرجعية(2). ومن هذه المرجعيات:

أ - قرارات مجمع الفقه الإسلامي: حيث جاء في قرار مجمع الفقه الإسلامي رقم 104 (11/7) في التوصيات ما يلي: "دعوة القائمين بالإفتاء من علماء وهيئات ولجان إلى أخذ قرارات وتوصيات

---

(1) الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 124.

(2) انظر: البوطي، محمد سعيد رمضان، **سبل إمكانية التجانس في الفتاوى المالية في أعمال هيئات الرقابة الشرعية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، البحرين، عام 1429هـ 2008م، ص 3. النشمي، عجيل جاسم، **إمكانية تحقيق التجانس في الفتوى في المسائل المالية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، البحرين، عام 1429هـ 2008م، ص 40.التسخيري، محمد علي، **إطار تنظيمي مقترح لتوحيد الفتاوى**، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية في البحرين، عام 2008 – 1429، ص 11.

المجامع الفقهية بعين الاعتبار سعياً إلى ضبط الفتاوى وتنسيقها وتوحيدها في العالم الإسلامي" والسبب في ذلك أن قرارات المجامع الفقهية هي أعلى مستويات الفقه الجماعي وهي تؤدي لتوحيد الفتاوى في المصارف الإسلامية.

كما جاء في قرار رقم 76 (8/7) بشأن مشكلات البنوك الإسلامية ما يلي: "دعوة البنوك الإسلامية إلى تنسيق نشاط هيئات الرقابة الشرعية لديها، سواء بتجديد عمل الهيئة العليا للرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية أم عن طريق إيجاد هيئة جديدة بما يكفل الوصول إلى معايير موحدة لعمل الهيئات الشرعية في البنوك الإسلامية"(1).

ب – اعتماد قرارات المجلس الشرعي في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

وهذه المعايير لها أهمية خاصة في توحيد فتاوى الهيئات الشرعية، لأنها اهتمت بالجمع بين الفقه والواقع وحظيت بالقبول على مستوى علماء الأمة لتوفيرها معايير محددة على أسس معينة، وقد جاء في أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة ما يلي: "تحقيق التطابق أو التقارب في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب وعدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية"(2).

ويرى الباحث أن مؤسسة النقد يمكنها إلزام المصارف الإسلامية بتوحيد الفتوى من خلال طريقتين:

الأولى: إلزام المصارف الإسلامية بالتقييد بقرارات المجامع الفقهية وقرارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

---

(1) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

(2) المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ص. (ن) طبعة عام 2004م.

الثانيـة: إيجـاد هيئـة رقابـة شـرعية عليـا فـي مؤسسـة النقـد تعمـل علـى إصـدار معـايير موحـدة وتلـزم المصارف الإسلامية بالعمل بها والتقيد بها، وتكون هذه المعايير ملزمة للهيئات الشرعية الخاصة.

وهذا ما تم تطبيقه فعلاً في سوريا، حيث أنشأ المصرف المركزي السوري هيئة رقابة شرعية عليا تابعـة لـه، مهمتهـا مساعدة مجلس النقد والتسليف فـي سوريا فـي الرقابـة علـى المصارف الإسـلامية، ومساعدته في البت في المسائل التي هي موضع خلاف فقهي داخل الهيئات الشرعية، وبذل الجهد في توحيد وتنسيق الفتاوى المرتبطة بالعمل المصرفي الإسلامي[1].

ويلاحظ من خلال التحليل الإحصائي لاستبانة العاملين شمولية عمل هيئات الرقابة الشرعية، حيث إن هيئـة الرقابـة الشرعية تشارك في عدد كبيـر مـن أعمـال البنـك، حيـث ظهـر أن (88%) مـن العـاملين الـذين شـملهم الاسـتطلاع يـرون أن هيئـة الرقابـة الـشرعية تـشارك فـي الـرد علـى استفسارات وتساؤلات العمـلاء، ويرى (89.4%) من العاملين أيضاً أن الهيئة تشارك في إعداد العقود والمعاملات التـي يجريهـا البنـك وتطويرهـا ومراقبـة تنفيـذها، ويـرى (70.7%) مـن العـاملين أن هيئـة الرقابـة الـشرعية تشارك في اختيار العاملين في البنك، ويرى (73.4%) منهم أن هيئة الرقابة الشرعية تشارك في تدريب العاملين وتأهيلهم[2]. وهذا يعني شمول أعمال هيئة الرقابة الشرعية.

ثانياً: قلة الفروع وضعف الانتشار الجغرافي وضعف الشبكة الحالية:

يمكن معالجة هذه المشكلة من خلال توفير انتشار الفروع للمصارف الإسلامية على أوسع نطاق جغرافي ممكن في منطقة عمل المصرف، حتى تتاح فرصة تقديم الخدمة المصرفية لكل أفراد المجتمع،

---

(1) انظر في هذه الهيئة وأهدافها ومهمتها ودرجة الإلزام التي تتمتع بها: الخلف، محمد عمر، **تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، عام 2011م، ص 130 وما بعدها.

(2) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

وتعبئة طاقاتهم، حيث إن الانتشار الواسع يتيح للمصارف أن تدخل في النسيج الشامل للمجتمع بما يهيء المناخ المناسب لتحقيق التنمية الشاملة في جميع هذه المناطق[1].

وهذا الحل هو ما يقترحه الباحث كحل لمشكلة قلة الفروع التي يعاني منها المتعاملون، والتي ينتج عنها مشكلة الازدحام الشديد، والبطء في إجراءات التعامل. كما يمكن أن تعتمد المصارف الإسلامية على التعاملات الإلكترونية في بعض الحالات والمعاملات كحل لمشكلة قلة الفروع والازدحام الحاصل في الفروع الإسلامية.

ثالثاً: المشكلات المرتبطة بالإدارات:

يمكن معالجتها من خلال ما يلي[2]:

1- توفير القيادات الرشيدة والرائدة وتأهيلها بفنون العمل المصرفي الإسلامي بأعلى المستويات، بحيث تكون مدركة لعظم المسؤولية الملقاة على عاتقها.

2- توفير الوعي الاستراتيجي لدى القيادات بالدور المهم للمصارف الإسلامية في تحقيق التنمية في المجتمع والوضوح الفكري لمهمة ووظيفة وآفاق المصرف الإسلامي لدى كل العاملين في المصرف، بدءاً من مستويات الإدارة العليا إلى أقل مستوى تنفيذي.

3- إحداث تطوير فى أداء المصارف الإسلامية نفسها، عن طريق تحديث نظم العمل بها، وتخفيض التكاليف، والبيع بأسعار منافسة، وابتكار منتجات مصرفية جديدة، حفاظاً على عملائها الذين تسرب جزء منهم بالفعل للبنوك التقليدية التي تقدم المنتجات المصرفية الإسلامية[3].

---

(1) الرفيعي، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص 28.

(2) المرجع السابق، ص 28.

(3) مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 126.

رابعاً: مشكلة محاكاة المصرفية التقليدية:

ينبغي أن تصل المصرفية الإسلامية إلى مرحلة الإبداع والتحديث عن طريق إبتكار منتجات تحمل طابع الإستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة، وما لم تقم بذلك فإنها ستظل قاصرة وغير قادرة على المنافسة، وهذا الأمر يتطلب إتخاذ خطوات إيجابية في هذا الاتجاه مثل(1):

1. إيجاد مراكز بحوث متخصصة وتوفير الدعم المادي والبشري لها، لإجراء بعض الدراسات والبحوث التطبيقية، وتطوير منتجات مصرفية إسلامية منافسة للمنتجات التقليدية القائمة في السوق.

2. عدم اقتصار دور الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية على الرقابة، و إنما يرى كثيرون فيها أملاً في أن تقود عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية.

3. إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية، وتطويرها(2).

خامساً: مشكلة عدم تفعيل حسابات الاستثمار:

يمكن معالجة هذا المعوق من خلال تفعيل الحسابات الاستثمارية في المصارف الإسلامية، وحسابات الاستثمار هي المبالغ التي تتلقاها المؤسسة من المستثمرين على أساس المضاربة المشتركة، ويفوض أصحابها المؤسسة باستثمارها على أساس المضاربة، وتنقسم إلى حسابات الاستثمار إلى قسمين(3):

---

(1) مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 131.

(2) الغامدى، محمد سعيد، **الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بديل أم خيال؟** مجلة الجسور، العدد الثالث، شعبان 1424هـ، شركة النجوم للصحافة والنشر، قبرص، ص 30.

(3) انظر في تعريف حسابات الاستثمار وأقسامها: المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معيار رقم 40، توزيع الربح في الحسابات الاستثمارية على أساس المضاربة، طبعة عام 2009م، ص 548 وما بعدها.

1- حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المطلقة: التي يفوض فيها المضارب باستثمار المال فيما يراه مناسباً، دون الربط ببرنامج محدد أو مشروع استثماري معين.

2- حسابات الاستثمار التي تدار على أساس المضاربة المقيدة: التي يقيد فيها المضارب بنوع محدد أو كيفية محددة من الاستثمار يعينها رب المال، وتتقيد بمشروع محدد أو برنامج استثماري معين، كما يمكن أن تدار هذه الحسابات على أساس الوكالة بالاستثمار.

سادساً: مشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي:

يمكن معالجة هذا المعوق من خلال اعتماد المصارف الإسلامية على المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما يمكن اعتماد معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة أيضاً، حيث يمكن من خلال تطبيق هذه المعايير توحيد النظام المحاسبي المعمول به داخل المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية.

سابعاً: مشكلات أخرى:

لقد ظهر كما سبق وجود بعض المعوقات التي تتصل بالتنظيم المصرفي الإسلامي كعدم تقديم القرض الحسن في المصارف الإسلامية في المملكة، وعدم وجود مكاتب وموظفين في قسم خاص بالاستعلامات في فروع المصارف الإسلامية.

ويمكن حل هذه المشكلات من خلال ما يلي:

1- توفير خدمة القرض الحسن في المصارف الإسلامية، وهذا ما اقترحه المتعاملون مع المصارف الإسلامية في إجابتهم على الأسئلة المفتوحة في استبانة المتعاملين، حيث طلبوا أن تقوم المصارف

الإسلامية بتقديم خدمة القرض الحسن لتوفير ما يحتاجه الفقراء من الأموال، وحتى لا يضطروا إلى اللجوء إلى المصارف التقليدية للحصول على السيولة المالية التي يحتاجونها.

2- مكتب استعلام في كل فرع للبنوك الإسلامية يكون فيه عدد من الموظفين المدركين لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وكل معاملة من المعاملات التي تقوم بها ليشرحوا للمتعاملين آليات التعامل وشروطها وآلية عمل المصارف الإسلامية.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المبحث الأول: المعوقات الخارجية المتصلة بالقوانين والتشريعات، والمعالجات المقترحة لها.

المبحث الثاني: المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي، والمعالجات المقترحة لها.

المبحث الثالث: المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع، والمعالجات المقترحة لها.

الفصل الثانـي:

المعوقات الخارجية التي تواجه المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية

تعرف المعوقات الخارجية بأنها: "معوقات خارجية متعلقة بالبيئة الإدارية والقانونية والقضائية التي تعمل فيها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية"(1).

ويلاحظ من هذا التعريف أن المعوقات الخارجية تكون من خارج المؤسسة، أو من خارج المصرف الإسلامي، وبذلك فهي تشمل القوانين والتشريعات، والسوق المالي والمصرفي، والمجتمع.

المبحث الأول:

المعوقات الخارجية المتصلة بالقوانين والتشريعات، والمعالجات المقترحة لها

تعاني أكثر المصارف الإسلامية من عدم تطوير قوانين البنوك لمراعاة خصوصية المصارف الإسلامية من حيث منحها صلاحيات لا تحتاج إليها البنوك التقليدية، أو إعفاؤها من الخضوع لنصوص قانونية تتعارض مع التزامها الشرعي، وهذه التحديات موجودة في كثير من الدول الإسلامية حتى تلك الدول التي لها تاريخ ديني عريق أو حضور شرعي بارز(2).

وتقف القوانين المصرفية وقوانين التجارة والنقد وقوانين الملكية العقارية وقوانين الضرائب في معظم البلدان الإسلامية في طريق أداء وتطور النظام المالي الإسلامي بوجه عام، وإذا أضفنا إلى ذلك إن معظم استثمارات المصارف الإسلامية تعتمد اعتماداً تاماً على إخلاص المستثمرين وأمانتهم فيمكن

---

(1) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 5.

(2) أبو غدة، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، مرجع سابق، ج 10 ص 101.

القول إنه في ظل تلك التشريعات الحالية كلها فإن هذه الاستثمارات ليست بمأمن تام، وتواجه عدداً من المعوقات[1].

وتمثل تعليمات البنك المركزي أحد المعوقات الأساسية لحركة ونشاط المصارف الإسلامية، وهذا يتم من خلال أدوات السياسة النقدية، وهي قد لا تكون مناسبة للمصارف الإسلامية لأن البنك المركزي عندما يضع هذه الأدوات يضع في اعتباره أن تناسب البنوك التجارية، وبالتالي فإن هذه الأدوات قد لا تتفق مع طبيعة المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: المعوقات القانونية والتشريعية، والمعالجات المقترحة لها:

تجد أكثر المصارف الإسلامية نفسها غريبة في بيئة قانونية صُمِّمت من حيث الأصل لمصرفية تقليدية تختلف من حيث أسسها وأسلوب عملها عن المصرفية الإسلامية، ما أوجب تضمين قوانين المصارف السائدة مواد قانونية خاصة بالمصارف الإسلامية أو أن تصدر قوانين خاصة بها[2].

وتختلف المصارف الإسلامية عن المصارف التقليدية في عدد من النقاط التي تتصل بالعلاقة مع المصرف المركزي، وبالتالي بالقوانين والتشريعات، ومن ذلك:

أولاً: تملك المصارف للعقارات والمنقولات: تمنع البنوك التجارية بموجب قوانين البنوك المركزية من تملك العقار والمنقولات، باستثناء العقارات والمنقولات المخصصة لإدارة أعمال المصرف، وذلك خوفاً من تجميد أموالها، حيث إنها تواجه خطر السحوبات اليومية المتكررة، وقيامها بتملك العقارات والمنقولات يؤدي إلى تجميد أموالها، كما أنها شركات وساطة مالية ولا حاجة لها إلى تملك العقارات والمنقولات، أما المصارف الإسلامية فطبيعة عملها تتطلب تملك العقارات والمنقولات، حيث إنها تقوم بعمليات التجارة

---

(1) حمود، سامي حسن، **مشغل المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 210، عام 1998م، ص 15.

(2) السبهاني، **الوجيز في التمول والاستثمار**، مرجع سابق، ص 221.

كالبيع والشراء، ولا بد لها من تملك المخازن لتقوم بحفظ هذه المواد فيها، ولا بد لها من تملك وسائل النقل لتقوم بنقل وتسلم وتسليم البضائع والمواد بها[1]. وهذه مشكلة تواجه المصارف الإسلامية في كثير من الدول، حيث تمنع جميع المصارف العاملة في الدولة – ومنها المصارف الإسلامية – من تملك العقار والمنقولات[2]، كما أن هذا المنع يتنافى مع طبيعة عمل المصرف الإسلامي الذي يقوم بعمليات البيع والشراء والتجارة الحقيقية، ولا يتعامل بالقروض والاتجار بالائتمان[3].

ثانياً: نسبة الاحتياطي الإجباري القانوني: حيث يفرض البنك المركزي على جميع البنوك العاملة في الدولة الاحتفاظ بنسبة من ودائعها لديه، على شكل وديعة إجبارية احتياطية قانونية، وذلك تحقيقاً للسيولة في حالات الأزمات والمقدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه البنوك الأخرى[4].

وتختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني حيث إن المصرف الإسلامي لا يستطيع أخذ الفوائد التي قد تمنحها البنوك المركزية عن هذه الاحتياطيات؛ لأنها محرمة، ولا يجوز له شرعاً التعامل بها، كما أن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على حسابات الاستثمار يتعارض مع طبيعة هذه الحسابات، فأصحاب هذه الودائع يودعونها للاستثمار متحملين عواقب الربح

---

(1) إرشيد، محمود عبد الكريم، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 1427هـ 2007م، ص 16.

(2) حطاب، كمال توفيق، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها**، بحث مقدم لمؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ 2002م. ص 117.

(3) زعير، محمد عبد الحكيم، **العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، بحث منشور ضمن كتاب الوقائع الجزء الأول، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1423هـ 2002م، ص 92.

(4) السرطاوي، محمود علي، **علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية**، بحث منشور ضمن كتاب الوقائع الجزء الأول، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1423هـ 2002م، ص 44.

والخسارة، وتطبيق هذه النسبة على الاستثمارات يعني عدم استثمار هذه الحسابات بالكامل[1].

كما أن الودائع الاستثمارية في المصارف الإسلامية غير مضمونة إلا في حالات التعدي والتقصير، باعتبار أن المصرف هو مُضارِب بهذه الأموال، وبالتالي فإن الخوف من عدم تلبية طلبات السحب من قبل المودِعين تكاد تكون منعدمة تماماً، وبالتالي لا بد من الاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطي النقدي؛ لأن المصارف الإسلامية تسمح بسحب الوديعة أو جزء منها بشروط قبل استحقاق أجلها، كما ينبغي أن يقع الاحتياطي النقدي على الودائع الجارية أو التي تقل آجالها عن فترة قصيرة[2].

ثالثاً: نسبة السيولة القانونية: تلتزم المصارف بموجب تعليمات البنوك المركزية بضرورة الاحتفاظ ببعض الأصول التي تتميز بسيولتها المرتفعة، حتى يسهل تحويلها إلى نقود بيسر وسهولة، إذا زادت حركة السحوبات من المودعين عن المعدل المتوقع، وتختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر، والهدف من فرض هذه النسبة هو مواجهة طلبات الدفع المفاجئة التي قد يتعرض لها المصرف في الأزمات[3].

وتختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية فيما يتعلق بهذه النقطة باختلاف مكونات بسط النسبة، حيث إن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالسندات الحكومية لأنها تقوم على الفائدة المحرمة شرعاً، ولذلك يقترح البعض اعتبار الأسهم التي يتعامل بها المصرف الإسلامي ضمن مكونات بسط النسبة بدلاً من السندات الحكومية، أو إضافة سندات المقارضة التي تتعامل بها المصارف الإسلامية،

---

(1) حطاب، كمال توفيق، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سابق، ص 118.

(2) عبيسي، هنادة، **الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة التي تواجه المصارف الإسلامية في الرقابة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، سوريا، دمشق، 2008–2009م، ص 33.

(3) ارشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 318. وانظر أيضاً: الكفراوي، عوف محمود، **النقود والمصارف في النظام الإسلامي**، دار الجامعات المصرية، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 329.

كما أن فرض هذه النسبة – خاصة عندما تكون كبيرة – يؤدي إلى تعطيل أموال كثيرة عن الدخول في عمليات الاستثمار، خاصة وأن المصرف الإسلامي لا يتعامل بالديون والقروض، وبالتالي فهو لا يتعرض لخطر السحوبات المفاجئة(1).

رابعاً: وظيفة المقرض الأخير: حيث يعتبر البنك المركزي بمثابة خط الدفاع الأخير بالنسبة لجميع البنوك، يزودها بالسيولة في حالة الأزمات، وتختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية في هذه النقطة، فلبنوك التقليدية تحصل على هذه السيولة بناء على القرض بفائدة، أو بإعادة خصم الأوراق التجارية التي يملكها البنك، أما البنوك الإسلامية فتحرم من هذه المزية بسبب عدم جواز أخذ القرض بفائدة أو إعادة خصم الأوراق التجارية، ومع ذلك يجب على المصرف المركزي أن يلبي احتياجات المصارف الإسلامية إلى السيولة؛ حفاظاً على استقرار النشاط المصرفي في الدولة بشكل كامل، وذلك بعد التأكد من حاجتها إلى السيولة، ويقترح البعض أن يقوم البنك المركزي بتقديم القرض الحسن للمصارف الإسلامية، أو يقوم بوضع أمواله مضاربة مع المصرف الإسلامي، وينبغي عليه فعل ذلك وإن اقتضى الأمر إجراء تعديلات على أنظمته ولوائحه التنظيمية، للحاجة الملحة إلى هذه السيولة في بعض الحالات(2).

خامساً: الرقابة على الائتمان (سقوف الائتمان): تقوم البنوك المركزية بتحديد سقف معين لإجمالي الائتمان الذي يقدمه أي بنك إلى كل متعامل على حده، أو إلى مجموع ما يقدمه إلى المتعاملين من ائتمان، وقد يكون السقف نسبة من بعض موارد البنك، أو قد يكون نسبة من أرصدة الائتمان في فترات

---

(1) حطاب، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سابق، ص 119. وانظر أيضاً: السرطاوي، **علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 47.

(2) حطاب، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سابق، ص 119، وانظر أيضاً: العقول، محمد علي، **المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول بعنوان: (صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي)، معهد الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، المفرق، ص 17.

سابقة. ويطبق البنك المركزي هذا المبدأ على جميع البنوك العاملة في الدولة، ويهدف من خلال فرض هذا السقف إلى الحد من العرض النقدي عن طريق وضع حد أقصى للائتمان المصرفي الذي يتم تمويله عن طريق البنوك التقليدية. وتختلف المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية في هذه النقطة في أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية تختلف عن طبيعة عمل المصارف التقليدية، وفرض هذه النسبة يعتبر عائقاً أساسياً في ممارسة المصارف الإسلامية لنشاطاتها وأهدافها، لأنها تقوم بعمليات البيع والشراء والمشاركة والمضاربة، فهي بعيدة عن المتاجرة في الديون، وتوسعها في الائتمان يؤدي إلى التنمية وإفادة الاقتصاد القومي وخلق فرص عمل، وهذا بخلاف البنوك التقليدية التي تمارس الإقراض والاقتراض، فهي تسهم في زيادة العرض النقدي، ويمكن تطبيق هذه النسبة في المصارف الإسلامية على ما هو دين فقط، وليس على الاستثمارات المباشرة التي يقوم بها المصرف الإسلامي[1].

سادساً: نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر: تفرض البنوك المركزية على جميع البنوك في الدولة أن لا تقل نسبة رأس المال إلى الودائع عن 8% كما هي مقررات بازل 2، وذلك بهدف حماية حقوق المودعين والدائنين، وتعزيز ثقة الجماهير والمستثمرين بالجهاز المصرفي واستقراره، وتبدو أهمية فرض هذه النسبة في الحالات التي يثبت فيها التقصير والإهمال من المصرف، ولكنها ليست بنفس النسبة التي تثبت فيها لدى البنوك التقليدية، ومع أن مقررات بازل تعتبر أن رأس المال المساند مثل الودائع الاستثمارية تعزيز لحقوق الملكية، إلا أن البنوك المركزية ترفض اعتبار ودائع الاستثمار رأس مال مساند، وينبغي أن تكون النسبة مختلفة في المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية؛ لأن مؤشر حقوق الملكية على إجمالي الأصول مرتفع نسبياً في

(1) زعير، <u>**العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**</u>، مرجع سابق، ص 91.

المصارف الإسلامية عن البنوك التقليدية بسبب زيادة المشاركات والاحتياطيات[(1)].

سابعاً: مشكلات قانونية أخرى:

تواجه المصارف الإسلامية مشكلات قانونية أخرى تتمثل فيما يلي:

1- الهيكل الضريبي غير الواقعي وغير الملائم للمصارف الإسلامية، حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل في الهيكل الضريبي والسياسة المالية في الدول التي تعمل فيها. فأغلب الدول الإسلامية تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار وهذا الأمر يدفع أصحاب الأعمال إلى أن يخفوا الأرباح الحقيقية وأن يبالغوا في المصاريف بشكل غير منطقي وهذا الوضع يشكل عائقاً أمام نشاط المصارف الإسلامية، ولا سيما في مجالي المشاركة والمضاربة، وذلك لأن أصحاب المشاريع المنتجة والمربحة سوف يتجنبون المصارف الإسلامية لأنهم عن طريق المشاركة لن يتمكنوا من إخفاء الأرباح الحقيقية[(2)].

2- إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية غالباً ما تتعرض لحالات من الازدواج الضريبي بخصوص الأنشطة التي تمارسها، وقد عانت شركات بناء وبيع العقارات التي كانت تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في أمريكا؛ عبء دفع الضريبة مرتين للبيوع والمعاملات التي كانت تقوم بها، وهو ما جعل دولة مثل إندونيسيا تُقر في غضون عام 2009م قانوناً بإلغاء الازدواج الضريبي على المصارف الإسلامية الذي كان عقبة رئيسية أمام نمو تلك المصارف، ونظراً لتعدد المعاملات في العمليات المالية الإسلامية؛ ازداد خضوع العملية الواحدة لرسوم الدمغات والطوابع التي تصل في بعض الأحيان إلى

---

(1) حطاب، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية**، مرجع سابق، ص 120. وانظر أيضاً: الشيخ عطية، **مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 45-46.

(2) الرفيعي، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 372.

مبالغ كبيرة، ولتلافي تأثير هذه التكاليف والرسوم على تطور الصيرفة الإسلامية في ماليزيا؛ تم تعديل قانون رسوم الدمغة لقصر هذه الرسوم على التصرف الأول (سند الملكية) دون التصرف الثاني (سند البيع الثاني بين المموّل والعميل)، وذلك في حالة تعدد التصرفات والعقود، لذلك فإن قيام المصارف الإسلامية بمزاولة عمليات الاستثمار المباشر في الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية وغيرها من الأنشطة النوعية؛ يوجب منحها التمتع بالامتيازات والإعفاءات المقررة بموجب قوانين الاستثمار [1].

وقد جاء في توصيات مجمع الفقه الإسلامي ما يلي: "مواصلة البنوك الإسلامية الحوار مع البنوك المركزية في الدول الإسلامية لتمكين البنوك الإسلامية من أداء وظائفها في استثمار أموال المتعاملين معها في ضوء المبادىء الشرعية التي تحكم أنشطة البنوك وتلائم طبيعتها الخاصة. وعلى البنوك المركزية أن تراعي متطلبات نجاح البنوك الإسلامية للقيام بدورها الفعال في التنمية الوطنية ضمن قواعد الرقابة بما يلائم خصوصية العمل المصرفي الإسلامي ودعوة منظمة المؤتمر الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية لاستئناف اجتماعات البنوك المركزية للدول الإسلامية، مما يتيح الفرصة لتنفيذ متطلبات هذه التوصية"[2].

المطلب الثاني: واقع المعوقات القانونية والتشريعية في المملكة العربية السعودية:

يمكن توضيح موقف مؤسسة النقد العربي السعودي من المصارف الإسلامية من خلال التصريح الذى أدلى به محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى إلى مجلة المصارف المركزية، حيث قال: "انسجاماً مع الاتجاهات العامة في العالم الإسلامي هناك طلب متنامٍ في المملكة على منتجات وخدمات مصرفية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وهذا الأمر تدركه السلطات السعودية التي تشجع

---

(1) زين العابدين، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، مرجع سابق، ص 6.

(2) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

المصارف السعودية على تقديم خدمات ومنتجات مصرفية لا تقوم على أساس الفائدة، وفي الوقت الحالي تقدم كافة المصارف السعودية خدمات مصرفية إسلامية وينمو عملها في هذا المجال بسرعة، ولا توجد أي قيود على المصارف السعودية بأن تختار أي نموذج تنظيمي قابل للتطبيق لممارسة هذه النشاطات، وتتراوح هذه النشاطات فيما بين مصرف يقدم كامل خدماته ومنتجاته على أساس إسلامي إلى مصارف أخرى تقدم هذه الخدمات والمنتجات من خلال فروع أو وحدات أو إدارات محددة أو من خلال الاستثمار وصناديق استثمارية مشتركة"[1].

كما أكد محافظ مؤسسة النقد على إدراك المؤسسة للسمات الخاصة للنشاطات المصرفية الإسلامية، إلا أن الرقابة والتنظيم اللذين تمارسهما يتوافقان مع تلك التي تطبق على الأعمال المصرفية التجارية التقليدية. ولذلك تسري معايير كفاية رأس المال والسيولة والمتطلبات الرقابية الأخرى على هذه النشاطات. كما أن المؤسسة تقوم بالرقابة داخل وخارج الموقع وتطلب من المصارف تقديم تقارير عن هذه النشاطات من خلال بيانات إحترازية خاصة. ولابد أن تطبق كافة المصارف التي تقدم هذه المنتجات المعايير القويه للإدارة السليمة للشركات، وأن تحدد وتدير المخاطر المتعلقة بالأعمال المصرفية الإسلامية وأن تقدم تقارير عنها[2].

---

(1) تصريح لمجلة المصارف المركزية من السيد حمد السياري، محافظ مؤسسة النقد العربى السعودى، الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي، www.sama.org.sa، قسم الأخبار: **مجلة المصارف المركزية**، دراسة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ومهامها، وأعمالها، وتطورها.

(2) المرجع السابق.

فمؤسسة النقد العربي السعودي تقوم بتطبيق معايير واحدة للرقابة على البنوك بنوعيها التقليدية والإسلامية دون مراعاة لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي وعدم منحها تراخيص مكتوبة للفروع والإدارات الإسلامية بالبنوك التقليدية(1).

وعلى الرغم من عدم سن قوانين خاصة بالمصارف الإسلامية بالسعودية إلا أن مؤسسة النقد العربي السعودي لم تعارض البنوك التقليدية التى أدخلت المصرفية الإسلامية فى تعاملاتها، بل أنشأت وحدة للتدريب المصرفي الإسلامى بالمعهد المصرفي، حيث أنشأ المعهد المصرفي التابع لمؤسسة النقد وحدة للتدريب المصرفي الإسلامي في أبريل عام 2000م، وقد نفذت (250) دورة تدريبية، استفاد منها (3900) من العاملين فى البنوك الإسلامية السعودية حتى نهاية أكتوبر 2005م، كما أن المؤسسة تدعم العمل المصرفي الإسلامي من خلال اللجان الدورية التى تنظمها بالاشتراك مع المسئولين عن العمل المصرفي الإسلامي فى هذه البنوك، لبحث مشاكل العمل وإيجاد الحلول، وتنظيم الندوات المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، بالإضافة إلى تدريب موظفي الرقابة على فنون المصرفية الإسلامية(2).

وفيما يتصل بالمعوقات القانونية والتشريعية في المملكة العربية السعودية فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث عدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

1- يرى معظم جمهور المتعاملين أن المصارف الإسلامية لا تعاني من بعض العقبات من الناحية التشريعية والقانونية، وهذا ما يظهر من خلال الفقرة (18) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على ما يلي: "**تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف**

---

(1) مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 57.

(2) المرجع السابق، ص 127.

وانظر أيضاً: الحميضي، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية**، مرجع سابق، ص 27-28.

الإسلامية"، حيث أجاب (11.4%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (17.4%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (29.1%) بعبارة: "أرفض"، و(24.2%) بعبارة: "أرفض بشدة"، فيما أجاب (17.9%) منهم بالحياد[1].

2- وهذا ما يظهر أيضاً من خلال الفقرة (13) من استبانة العاملين والتي تنص على ما يلي: "**تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية**"، حيث أجاب (44.7%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض بشدة"، وأجاب (11.2%) منهم بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن ما مجموعه (55.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع أجابوا بالرفض، وبالتالي يرون أن التشريعات والقوانين المصرفية السعودية لا تعتبر معوقاً للمصارف الإسلامية السعودية، فيما أجاب (16.2%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (9%) بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (18.9%) منهم بالحياد[2]. كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة من خلال الفقرة (15) من استبانة العاملين والتي تنص على ما يلي: "**الجهات المختصة كمؤسسة النقد السعودي تضع عقبات في طريق المصارف الإسلامية**"، حيث أجاب (44.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض بشدة"، وأجاب (8.8%) منهم بعبارة: "أرفض"، وهذا يعني أن ما مجموعه (53.7%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه الفقرة، وبالتالي يرون أن مؤسسة النقد لا تضع عقبات في طريق المصارف الإسلامية في المملكة، فيما أجاب (16.5%) من العاملين بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (8.5%) بعبارة: "أوافق"، وأجاب (21.3%) منهم بالحياد[3].

---

(1) انظر :الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(3) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

ويرى الباحث أنه يمكن لمؤسسة النقد العربي السعودي أن تقوم بمعالجة كافة المعقوات والمشكلات القانونية بإصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية، ينظم عملها، ويحدد أوجه رقابته عليها، بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد قامت بعض الدول الإسلامية بإصدار مثل هذه القوانين الخاصة، حيث عالجت الثغرات القانونية والتشريعية التي تواجه المصارف الإسلامية، ومن هذه الدول الإسلامية، لبنان وسورية، كما قامت بعض الدول الإسلامية بتخصيص فصل خاص بالبنك الإسلامي ضمن قانون البنوك بشكل عام، ومن هذه الدول الأردن والكويت، حيث إن تطبيق القوانين المصرفية السارية داخل الدولة الإسلامية يكون فيما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية[1].

المبحث الثاني:

المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي، والمعالجات المقترحة لها

تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام والمصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية عدداً من المعوقات المتصلة بالسوق المالي والمصرفي، وفيما يلي أبرز هذه المعوقات:

المطلب الأول: المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي:

أولاً: تعريف السوق المالي ومدى حاجة المصارف الإسلامية إلى الأسواق المالية:

السوق لغةً: هي موضع البياعات وتذكر البياعات وتؤنث، وسميت بذلك لأنه يساق إليها البضائع والأشياء والجمع أسواق[2]. أما اصطلاحاً: فتعرف السوق المالية (البورصة) بأنها: "المكان الذي يتلاقى فيه الصيرفيون وسماسرة الأوراق المالية لإجراء المعاملات في الأوراق المالية"[3].

---

(1) أبو غدة، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، مرجع سابق، ج 10 ص 101.

(2) الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها، ص322.

(3) الدريويش، أحمد بن يوسف بن أحمد، **أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الإقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ 1989م، ص56.

ويقسم السوق المالي إلى قسمين هما[1]:

1- أسواق النقد: هي الأسواق التي يتم فيها شراء وبيع الأموال المتاحة للإقراض في الأجل القصير.

2- أسواق رأس المال: هي الأسواق التي تباع وتشترى فيها الأدوات المالية ذات الأجل المتوسط وطويل الأجل.

وعموماً يمكن القول إن المصارف الإسلامية تحتاج إلى الأسواق المالية للأسباب التالية:

1- تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف تنموية، وهذا يتم من خلال الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل، ومن المعلوم أن المال لا يستخدم دفعة واحدة في هذه المشاريع. فلابد من توظيف هذه الأموال خلال هذه الفترات الزمنية إلى أن يحين استخدامها في تحقيق تلك الأهداف التنموية[2].

2- تحقيق غاية الربحية: حيث إن الطابع قصير الأجل للإيداعات الذي يمثل السمة الغالبة لكثير من المصارف الاسلامية يحد من قدرتها على توجيه هذه الإيداعات إلى الاستثمار في مشروعات طويلة الأجل، وقد تعجز فرص التوظيف قصيرة الأجل عن استيعاب كامل هذه الموارد مما يفرض على هذه المصارف ضرورة اللجوء إلى الأسواق المالية لتوظيف هذا الجزء من الموارد وبالتالي الحصول على أرباحها[3].

3- تحقيق غاية السيولة: حيث إن المصارف الإسلامية قد تحتاج إلى السيولة وبالتالي تقوم ببيع بعض الحقوق التي لديها أو تسييلها لاستخدامها في استثمارات جديدة أو الوفاء ببعض التزاماتها الحالية مما يجبرها على الاعتماد على الأسواق المالية لتحقيق هذه الغاية[4].

---

(1) الريموني، أحمد ذياب، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار العلوم، جامعة اليرموك، طبعة عام 2001م، ص21- 24.

(2) الأمبابي، عبد الواحد، **ضمانات نجاح سوق الأوراق المالية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 77، ص78.

(3) أبو زيد، محمد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عام 1991م، ص 213.

(4) الأمبابي، **ضمانات نجاح سوق الأوراق المالية**، مرجع سابق ص78.

ثانياً: المشكلات المتصلة بالأسواق المالية والتي تواجه المصارف الإسلامية:

أ – مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية، والآثار المترتبة عليها:

من المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية والمتعلقة بالأسواق المالية غياب الأسواق المالية الإسلامية، ويرجع السبب في ذلك إلى ما يلي[1]:

1. إن البيئات والمجتمعات التي تعمل فيها المصارف الإسلامية تعتمد في نظمها وتشريعاتها على أساس نظام سعر الفائدة، وبالتالي فإن أسواقها وأدواتها المالية السائدة تعتمد أيضاً على أساس سعر الفائدة.

2. تطبيق القوانين الوضعية وعدم قبول القوانين الشرعية في مجال البنوك، حيث إن العديد من الدول الإسلامية لا تقبل تطبيق الشريعة الإسلامية في هذه البنوك من جهة، ومن جهة أخرى عدم قبول السلطات في هذه الدول بإفساح المجال لتطوير الأسواق المالية وأدواتها على الأساس الشرعي.

3. حداثة نشأة المصارف الإسلامية وعدم نموها بالشكل والمستوى المطلوب من حيث الحجم والخبرة المطلوبة[2].

وقد ترتب على غياب الأسواق المالية الإسلامية عدد من النتائج السلبية، منها:

1- إن المصارف الإسلامية بالرغم من تفوقها ونجاحها في مجال اجتذاب المدخرات من البلاد التي توجد فيها، إلا أنها ما زالت غير قادرة على إيجاد الوسائل والأدوات الاستثمارية لتوظيف السيولة الفائضة لديها، مما أدى بشكل غير مباشر إلى استنزاف المزيد من ثروات العالم الإسلامي والذي هو بأمس الحاجة إلى هذه الفوائض المالية[3].

---

(1) أبو زيد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، مرجع سابق، ص 214.

(2) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 56.

(3) انظر: الهيتي، عبد الرزاق، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ص 708.

2- إن عدم توفر الأدوات والوسائل الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية أصبح يشكل جسراً لهروب المدخرات الإسلامية إلى المصارف الغربية على شكل ودائع، مما جعل بعض البنوك تعهد إلى بنوك تقليدية للاستثمار نيابة عنها في الأسواق الدولية معرضةً الأموال للمخاطرة، فضلاً عن حرمان الأمة من خيرات هذه الأموال والتي تعود على الغرب بعائد مجزٍ(1).

3- إن عدم توفر البديل الشرعي للأسواق والأدوات المالية يمثل عقبة أمام المصارف الإسلامية، عند حدوث عجز في السيولة لديها نتيجة تعرضها لحجم كبير من السحوبات والمفاجئة وخاصة أنها لم تستطع الاعتماد على الأسواق المحلية بوسائلها التقليدية(2).

4- عدم إمكانية اعتماد المصارف الإسلامية على الأسواق المالية للحصول على الموارد المالية متوسطة الاجل، كما حد من قدرة المصارف الإسلامية على الولوج في أبواب الاستثمار متوسط وطويل الأجل(3).

ب – مشكلة ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية:

من المعوقات المتصلة بالسوق المصرفي ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية علماً بأنها تشترك في وحدة الأسس والوسائل والأهداف – إذ أنها تسعى إلى إيجاد نظام مصرفي يتفق مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذا القدر من الاتفاق كاف لدفع جميع هذه المصارف إلى تحديد صيغ التعاون والتنسيق المشترك فيما بينها بشكل منظم ودائم من أجل إثبات وجوده في هذه المرحلة من حياته إلا أنه على الصعيد العملي ونتيجة لعدم وجود استراتيجية عملية للتعاون لم تستطع هذه

---

(1) انظر: شيخون، محمد، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للطباعة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ص 478.

(2) انظر: داود، حسن يوسف، **الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، عمان، ص 30.

(3) انظر: أبو زيد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، مرجع سابق، ص 214. الرفيعي، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 372-373.

المصارف والمؤسسات إيجاد قاعدة صلبة ومنظمة للتعاون فيما بينها بالشكل الذي يجعله شاملاً لجميع الجوانب النظرية والعملية(1).

ج – مشكلة المنافسة من البنوك التقليدية العالمية:

وتعد هذه المشكلة من التحديات المهمة التي تواجه عمل المصارف الإسلامية في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي والعولمة المالية، إذ تتمثل هذه التحديات بالمنافسة غير المتكافئة من البنوك العالمية، والتي تمارس العمل المصرفي الربوي، فضلاً عن تلك البنوك العالمية التي قامت بممارسة العمل المصرفي الإسلامي أيضاً، ومع أن المنافسة ضرورية لنمو أي صناعة فهي تجبر الشركات التي تفتقد إلى الكفاءة إلى تطوير مستواها أو الخروج من السوق إلا أن دخول المصارف الإسلامية في حيز المنافسة العالمية يجعلها في وضع منافسة غير متكافئ نظراً للإمكانيات التكنولوجية والمالية الهائلة التي تتمتع بها تلك المصارف، والتي تتمثل في تقديم خدمات متنوعة ومتطورة، بالإضافة إلى الإنفاق على عمليات البحث والتطوير(2).

وقد زادت مخاطر المنافسة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية بعد دخول العالم فيما يعرف بعصر التحرير والعولمة المالية، التي قضت بحرية أنشطة المصارف والشركات المالية في أنحاء العالم، فالمصارف الإسلامية أصبحت تتعرض لمنافسة جدية محلياً وعالمياً، ومكمن الخطورة في الأمر أن المصارف والمؤسسات المنافِسة غالباً ما تكون أكبر في الحجم، وبالتالي أكثر تفوقاً في المقدرة المالية والفنية والتكنولوجية والتسويقية من المصارف الإسلامية، وهي مؤسسات براغماتية لا تتعامل مع البعد

---

(1) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 24.

(2) شلبي، ماجدة أحمد، **مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، للمؤسسات المالية الإلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، عام 2005م، ص 1879.

الشرعي إلا لأغراض تسويقية بدليل إقامة هذه المصارف على النشاط الربوي وسعيها لاجتذاب من لا يرغب في التعامل على هذا الأساس إلى ما يسمى بالنوافذ الإسلامية[1].

وفيما يتصل بالمعوقات المتصلة بالسوق المالي والمصرفي التي تعاني منها المصارف الإسلامية العاملة في المملكة فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية عدد من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: ورد في استبانة العاملين في الفقرة (19) العبارة التالية: "**تعاني المصارف الإسلامية العاملة في المملكة من معوقات متصلة بالسوق المالي السعودي**"، وقد أجاب (52.9%) من العاملين بعبارة: "محايد"، فيما أجاب (7.2%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، و(34.3%) بعبارة: "أوافق"، و(4%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(1.6%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما مجموعه (41.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن المصارف الإسلامية تعاني من معوقات متصلة بالسوق المالي السعودي[2].

ثانياً: ظهر من خلال الاستبانة أن التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية يحميها من التأثر بالأزمات المالية العالمية المرتبطة بالأسواق المالية، حيث ورد في استبانة المتعاملين، في الفقرة رقم (17) العبارة التالية: "**المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية**"، وقد أجاب (33.8%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (35.6%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه

---

(1) انظر: السبهاني، **الوجيز في التمول والاستثمار**، مرجع سابق، ص 224-225. وانظر أيضاً: أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 150.

(2) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(69.4%) من المتعاملين موافقون على هذه الفقرة، ويرون أن الالتزام بأحكام الشريعة يجعل المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية، فيما أجاب (22.8%) منهم بالحياد، و(3.9%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(3.9%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"(1).

وهذا ما يظهر أيضاً من خلال استبانة العاملين حيث وردت نفس العبارة في الفقرة (12) منها، وقد أجاب (17.8%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، و(62%) بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (79.8%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية يجعلها أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية، فيما أجاب (13.8%) منهم بالحياد، وأجاب (4.8%) بعبارة: "أرفض"، و(1.6%) بعبارة: "أرفض بشدة"(2).

ثالثاً: ظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن المصارف الإسلامية تعاني من بعض المعوقات المتصلة بالسوق المالي والمصرفي، ومنها:

1- المنافسة من قبل البنوك التقليدية، حيث ورد في الفقرة (16) من استبانة العاملين ما يلي: "**تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من البنوك التقليدية**"، حيث أجاب (53.7%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (17.3%) بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (71%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يوافقون على هذه الفقرة ويرون أن المصارف الإسلامية تواجه منافسة من البنوك التقليدية، فيما أجاب (13%) منهم بالحياد، وأجاب (2.7%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(13.3%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"(3).

---

(1) انظر :الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر : اللحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(3) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

2- المخاطر الموجودة في المصارف الإسلامية، حيث إن المخاطر الموجودة في المصارف الإسلامية أعلى من المخاطر الموجودة في المصارف التقليدية، وهذا يعطي المصارف التقليدية ميزة تنافسية على المصارف الإسلامية، وهذا ما ورد في الفقرة (17) من استبانة العاملين، والتي تنص على ما يلي: "**مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية أعلى منه في البنوك التقليدية**"، حيث أجاب (64.4%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، و(9.6%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (74%) منهم موافقون على هذه الفقرة، ويرون أن مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية أعلى من مستوى المخاطر في البنوك التقليدية، فيما أجاب (4.3%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(4.3%) بعبارة: "أرفض بشدة"، وأجاب (17.6%) منهم بالحياد(1).

3- ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية العاملة داخل المملكة، وضعف التعاون بين المصارف الإسلامية العاملة داخل المملكة والمصارف الإسلامية خارج المملكة.

ففيما يتعلق بضعف التعاون بين البنوك الإسلامية العاملة داخل المملكة فقد ورد في استبانة العاملين في الفقرة (28) ما يلي: "**درجة التعاون بين المصرف الإسلامي والبنوك الإسلامية الأخرى داخل المملكة قوية جداً**"، وقد أجاب (49.2%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (30.9%) منهم بعبارة: "محايد"، فيما أجاب (2.7%) فقط بعبارة: "أوافق بشدة"، و(17.3%) بعبارة: "أوافق"(2).

وكذلك فيما يتعلق بضعف التعاون بين المصارف الإسلامية داخل المملكة والمصارف الإسلامية خارج المملكة، فقد ورد في استبانة العاملين في الفقرة (30) ما يلي: "**درجة التعاون والاتصال بين المصرف**

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

الإسلامي والمصارف الإسلامية الأخرى خارج المملكة قوية جداً"، فقد أجاب (53.2%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض"، و(1.3%) بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما مجموعه (54.5%) من العاملين يرفضون هذه العبارة ويرون أن درجة التعاون والاتصال ليست قوية، فيما أجاب (27.9%) منهم بالحياد، وأجاب (5.6%) فقط بعبارة: "أوافق بشدة"، و(12%) فقط بعبارة: "أوافق"[(1)].

أما فيما يتعلق بالتعاون بين المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية داخل المملكة، فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن العلاقة ضعيفة، حيث ورد في استبانة العاملين في الفقرة (29) ما يلي: "**درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والبنوك التقليدية الأخرى داخل المملكة قوية جداً**"، وقد أجاب (43.6%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض بشدة، و(8.2%) منهم أجابوا بعبارة: "أرفض"، فيما أجاب (2.7%) فقط بعبارة: "أوافق بشدة"، و(10.1%) فقط بعبارة: "أوافق"، وأجاب (35.4%) منهم بالحياد[(2)].

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي والمصرفي:

أ – مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية:

إن الدور المطلوب من المصارف الإسلامية لحل مشكلة الأسواق المالية الإسلامية يتمثل فيما يلي[(3)]:

1- استحداث وطرح أدوات مالية إسلامية: فيجب على المصارف الإسلامية السعي إلى تقديم بدائل مالية إسلامية بعيدة عن الفائدة أخذاً وعطاءً وأن تثبت جدارتها، وأن تنافس البنوك التقليدية بما تقدمه

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(3) حسن، إسماعيل محمد، **نحو تطوير سوق مالي إسلامي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للبنوك الإسلامية، تركيا، استانبول، عام 1987م، ص 51.

من أدوات، كما يجب على المصارف الإسلامية استحداث أوراق مالية متوسطة وطويلة الأجل تقوم على أسس شرعية بما يشجع على إقامة سوق مالية إسلامية.

2- أن تقوم البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية بدعم رؤوس الأموال والاحتياطات الخاصة بها، بما يوفر لها حجماً للتعامل وإنشاء أسواق مالية إسلامية، فيما بينها كمرحلة أولية لأن صغر رؤوس الأموال في هذه البنوك والمؤسسات يعيق من قدرتها على التعامل على المستوى المطلوب.

3- قيام الدولة بوضع وإصدار تشريعات وقوانين تتضمن في لوائحها تعديل السياسات المالية التي تحكم الأسواق المالية، بما يتفق مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية، مما يساهم في نشر وتداول أساليب وأدوات هذه المصارف وفقاً للأسس الشرعية. وأن تعمل الدولة على استحداث أدوات مالية إسلامية بديلة لتلك التي تعتمد على نظام سعر الفائدة، ومن هذه الأدوات سندات المقارضة وأسهم المشاركة، والتفكير بسوق مالية إسلامية تمثل نواة للتكامل والتنسيق لتستفيد منها كل المصارف الإسلامية[1].

4- أن تقوم الدول الإسلامية بإصدار واعتماد الصكوك الإسلامية، كأداة من أدوات السياسة النقدية التي تناسب المصارف الإسلامية، ويمكن التعامل بها في الأسواق المالية، فلقد عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك بأنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب، وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله"[2].

---

(1) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 61.

(2) هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، معيار رقم 17، ص 310.

وقد جاء في توصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي ما يلي: "الإسراع بإيجاد المؤشر المقبول إسلامياً الذي يكون بديلاً عن مراعاة سعر الفائدة الربوية في تحديد هامش الربح في المعاملات، وتوسيع القاعدة الهيكلية للسوق المالية الإسلامية عن طريق قيام البنوك الإسلامية فيما بينها، وبالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، للتوسع في ابتكار وتداول الأدوات المالية الإسلامية في مختلف الدول الإسلامية"[1].

ب – مشكلة ضعف التعاون بين المصارف الإسلامية:

يمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال اعتماد المصارف الإسلامية على سياسة التعاون والتنسيق والتكامل مع المصارف الإسلامية الأخرى، بدلاً من اتباع سياسة التنافس[2].

كما ينبغي إيجاد بعض الآليات التي تحقق نوعاً من التضافر والمساندة بين المصارف الإسلامية للارتقاء نوعياً بمستوى المصرفية الإسلامية، وبما يحقق حفظ حقوق كل الأطراف داخل إطار أحكام الشريعة الإسلامية[3]. وقد جاء في توصيات مجمع الفقه الإسلامي ما يلي: "توجيه فائض السيولة لخدمة أهداف التنمية في العالم الإسلامي، وذلك بالتعاون بين البنوك الإسلامية لدعم صناديق الاستثمار المشتركة وإنشاء المشاريع المشتركة"[4].

ج – مشكلة المنافسة من البنوك التقليدية العالمية:

يمكن للمصارف الإسلامية التغلب على مشكلة المنافسة من خلال ما يسمى بـ"استراتيجيات البقاء"، والمقصود بها: "تلك الاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها المصارف الإسلامية للبقاء

---

(1) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

(2) انظر: زعتري، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 3.

(3) مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 131.

(4) انظر: قرار مجمع الفقه الإسلامي، 76(8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 124/1.

والاستمرارية بوصفها مؤسسات مالية ومصرفية قادرة على التنافس والتطور أسوة بباقي المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية، فضلاً عن الحاجة إلى تحسين القدرة التنظيمية للمصارف الإسلامية في ظل تحرير الخدمات المالية والمصرفية"[1]. وهذه الاستراتيجيات هي:

1- استراتيجية تقييم الأداء: ويعد تقييم الأداء امتداداً للرقابة المالية، ويبين مدى الفاعلية والكفاءة، حيث يتعلق بمدى تحقيق الأهداف المرسومة، ويبين مدى وحسن استخدام الموارد لتحقيق تلك الأهداف المرسومة[2]، كما أن الهدف الأساسي لتقييم الأداء هو تحسين مستوى إدارة النشاط المصرفي الإسلامية، وضمان حسن استخدام الموارد المتاحة وإدارتها وتجنب الأسباب التي تعيق الفاعلية المصرفية وتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها[3]. ويتلخص تقييم الأداء في مجموعة من الإجراءات التي تقارن النتائج المتحققة للنشاط بأهداف ذلك النشاط بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع تلك الأهداف لتقدير مستوى فاعلية وكفاءة هذا النشاط[4].

2- استراتيجية التثبيت: وهي استراتيجية تهتم بحماية المركز التنافسي للمصرف الإسلامي وتقويته، وتتطلب عملية التثبيت زيادة الكفاءة التشغيلية والتأكيد على العناصر الأساسية للتميز، ومن ثم تستطيع المصارف الإسلامية إيجاد ميزة تنافسية مع المصارف التقليدية[5].

---

(1) الموسوي، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة**، مرجع سابق، ص 111.

(2) ماهر، أحمد، **اقتصاديات الإدارة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، طبعة عام 1994م، ص 46.

(3) قلعاوي، غسان، **المصارف الإسلامية ضرورة عصرية**، دار المكتبي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، عام 1998م، ص 267.

(4) الموسوي، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة**، مرجع سابق، ص 111.

(5) عوجان، وليد هويمل، **أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، عام 2005م، ص 1678.

3- استراتيجية الكلفة، وتتمحور هذه الاستراتيجية حول تقوية المركز التنافسي للمصارف الإسلامية عن طريق تحقيق نسب عوائد للمساهمين والمودعين أعلى مما هي عليه الآن، ومن أفضل الطرائق لتحقيق ذلك تخفيض التكاليف التي يتحملها المصرف الإسلامي في سبيل تقديم خدماته المختلفة، مما يؤدي إلى زيادة هامش الربح بالنسبة للمساهمين والمودعين[1].

كما يمكن للمصارف الإسلامية التغلب على هذه المشكلة من خلال النقاط التالية[2]:

1. الاندماج: حيث إن عملية الاندماج بين المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية ضرورة ملحة لمواجهة التكتلات المصرفية العملاقة على مستوى العالم. والعالم اليوم يعيش عصر التكتلات والكيانات الاقتصادية الكبيرة والعملاقة، ولا مكان للمصارف الصغيرة لأنها لن تستطيع المنافسة.

2. الشراكة: وتظهر الشراكة من خلال المساهمة في تأسيس صناديق الاستثمار المشتركة، وإصدار الأسهم، وشركات التمويل التأجيري، وتمويل إنشاء المجمعات الصناعية المتكاملة، والمشروعات الزراعية الحيوية.

ويرى الدكتور السبهاني أن المنافسة التي تتعرض لها المصارف الإسلامية تحتم عليها أن تعزز تنافسيتها الحقيقية عبر تعزيز مصداقيتها الشرعية، فهي الميزة النسبية التي تتميز بها المصارف الإسلامية، والتي ينبغي أن تحرص عليها أشد الحرص، لأن ذلك هو الذي يؤمن لها ولاء جمهورها وأنصارها[3].

(1) عوجان، **أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة**، مرجع سابق، ص 1680.

(2) انظر في هذه الوسائل: زعتري، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 4.

(3) السبهاني، **الوجيز في التمول والاستثمار**، مرجع سابق، ص 225.

المبحث الثالث:

المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع، والمعالجات المقترحة لها

المطلب الأول: المعوقات المتصلة بالمجتمع:

تعاني المصارف الإسلامية من بعض المعوقات المتصلة بالمجتمع الذي تعمل فيه، ويرجع السبب في هذه المعوقات إلى ما يلي[1]:

1 – عدم اقتناع بعض المفكرين والمتعاملين من المستثمرين أصحاب الودائع بفكرة المصارف الإسلامية أصلاً وعدم ثقتهم فيما تقوم به من أعمال، والفهم الخاطئ من قبل بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية وذلك باعتقادهم بأن العمل بالمشاركة يعني أن الأرباح يتم اقتسامها بالتساوي بين المودعين والبنك.

2– ضعف الوازع الديني في حياة الناس بشكل عام.

3– تقصير العلماء والدعاة: حيث ظهر هذا التقصير في تركيز جهودهم في أبحاثهم على الجانب التعبدي دون جانب المعاملات، وخاصة المعاملات المالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية، فكان له أثر سلبي على المتعاملين مع هذه المصارف، وذلك من حيث عدم قدرة العلماء والفقهاء على إعطاء الآراء والحلول المقنعة للأسئلة المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي عموماً، والمعاملات المصرفية خصوصاً.

4– نظم التعليم السائدة: حيث تبين خلوُّ المناهج التعليمية من تدريس مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وخاصة المعاملات المالية، الأمر الذي جعل من الصعب إدراك هذه المفاهيم التي تقوم عليها هذه البنوك، نتيجة لسير التعليم الحديث في البلدان الإسلامية في الإطار الفلسفي الغربي وخاصة في مجال الاقتصاد، حيث

---

(1) انظر في هذه الأسباب: المالقي، **البنوك الإسلامية في الفقه والقانون والتطبيق**، مرجع سابق، ص638. أبو زيد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، مرجع سابق، ص220. أبو زيد، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص91.

إن أساليب المعاملات في غالبية المجتمعات الإسلامية بعيدة عن منهج الشريعة الإسلامية والمسيطر عليها هو القانون الوضعي.

5- حداثة تطبيق تجربة المصارف الإسلامية.

6- قصور الدور الإعلامي: حيث أثبت الواقع العملي لتجربة المصارف الإسلامية عجز الإعلام عن تربية نخبة من المتعاملين الذين يتميزون بنضج معرفتهم بأساليب المعاملات البنكية، إذ إن الإعلام بإمكانه أن يعرف الجمهور من المتعاملين بطبيعة المعاملات في الإسلام، باعتبارها هي الجذور التي تحكم عملية الاستثمار في المصارف الإسلامية، وهذا أدى إلى عدم توفر الوعي الإدخاري والمصرفي الإسلامي لدى نسبة كبيرة من المتعاملين، وسبب ذلك تقصير المصارف الإسلامية بالقيام بالدور الإعلامي المطلوب منها، وذلك بعدم قيامها بنشر الوعي الادخاري والمصرفي الإسلامي لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية، والمصارف الإسلامية نفسها لم تقم بهذا الدور، حيث اعتبرته أمر دعوةٍ لا شأن لها به كمؤسسة اقتصادية[1].

وقد ترتب على هذه المعوقات عدد من الآثار والنتائج، منها:

1- توجيه انتقادات شديدة من أنصار المصارف التقليدية للمصارف الإسلامية والتي تختلف في طبيعتها عن طبيعة البنوك التقليدية، وكان قد ترتب على هذا الأمر تكوين رأي يقول بعدم وجود فروق أسلسية بين أسلوب المرابحة ونظام الإقراض بالفائدة من حيث طبيعة كل منها[2].

2- وجود الرغبة عند بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية والمتمثلة في الحصول على الضمان لأموالهم، فقد كان لهذا المناخ في حد ذاته أثره في سياسات توظيف الموارد المالية الموجودة لدى

---

(1) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 74.

(2) إرشيد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص331.

المصارف الإسلامية، بحيث كان هناك تفضيل للاستثمارات قصيرة الأجل المتمثلة في المرابحة، لخلوها من المخاطرة على غرار التوظيف التقليدي[1].

3- قناعة بعض المتعاملين مع المصارف الإسلامية في الربط بين تكلفة التمويل في عمليات المرابحة وتكلفة الاقتراض من البنك التقليدي، وهو ما أرغم المصارف الإسلامية على تحديد الأرباح بدرجة متقاربة من معدل سعر الفائدة السائد، حرصاً منها على الإبقاء على عملائها حتى لا يتوجهوا إلى البنوك التقليدية[2].

5- اعتقاد بعض المتعاملين مع البنوك الإسلامية بأن العمل المصرفي، يجب أن يكون على سبيل التبرع، فإذا حصلت البنوك الإسلامية على أية مردودية أو عائد، فهي لا تختلف في نظرهم عن الفوائد الربوية، وبالتالي عدم وجود فرق بين التمويل الإسلامي ونظام التمويل بالإقراض بالفائدة[3].

وفيما يتعلق بوجود المعوقات المتصلة بالمجتمع في المصارف الإسلامية العاملة في المملكة العربية السعودية فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث عدد من النتائج التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- ظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن المصارف الإسلامية محل تأييد من قبل غالبية شرائح المجتمع السعودي، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة (20) من استبانة المتعاملين، حيث نصت الفقرة على ما يلي: "**تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة**"، حيث أجاب

---

(1) يسري، عبد الرحمن أحمد، **النقود والبنوك والفوائد**، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1998، ص292.

(2) انظر: أبو زيد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، مرجع سابق، ص221. المالقي، **البنوك الإسلامية بين الفقه والتجربة والقانون**، مرجع سابق، ص404.

(3) انظر: أبو زيد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، مرجع سابق، ص221. المالقي، **البنوك الإسلامية بين الفقه والتجربة والقانون**، مرجع سابق، ص404.

(67.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (19.2%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما نسبته (86.5%) من المتعاملين يؤيدون هذه الفقرة، وبالتالي يؤيدون وجود المصارف الإسلامية في المملكة، فيما أجاب (13.5%) فقط منهم بالحياد، فيما لم يجب أحد من المتعاملين بعبارتي: "أرفض" و"أرفض بشدة"[1].

كما يمكن الوصول إلى نفس النتيجة من خلال استبانة العاملين حيث نصت الفقرة (14) من استبانة العاملين على ما يلي: " **تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة**"، وقد أجاب (58.2%) منهم على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (29.3%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (87.5%) منهم موافقون على هذه الفقرة[2].

2- ظهر من خلال الاستبانة أن أهم سبب للتعامل مع البنوك الإسلامية هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث ورد في استبانة المتعاملين القسم الثالث السؤال التالي: "**ما أهي أسباب تفضيلك للتعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية؟**"، وقد ظهر من خلال التحليل الإحصائي أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من أهم أسباب التعامل مع البنك الإسلامي وبنسبة مئوية (82.8%)، وهي مزية ينبغي أن يحافظ عليها البنك الإسلامي ويسعى إلى تعزيزها، حيث يحرص المتعاملون معه على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن عنصر الالتزام هو الذي يدفعهم إلى التعامل مع البنك الإسلامي، بينما جاء تنوع الخدمات في المرتبة الثانية، وبنسبة مئوية (7%)، وجاء

---

(1) انظر:الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

حسن التعامل في المرتبة الثالثة وبنسبة مئوية بلغت (4.4%)، وحلت مزية "السمعة الطيبة والأمان" و"نسبة الربح" في المرتبة الأخيرة وبنسبة مئوية (2.9%) لكل منهما[1].

وهذه النتيجة يمكن الوصول إليها من خلال استبانة العاملين أيضاً، حيث ورد في استبانة العاملين الفقرة (2) ما نصه: "**يجب أن تكون جميع أنشطة المصرف وخدماته منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية**"، حيث أجاب (94.4%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (2.7%) بعبارة: "أوافق"، وأجاب (1.3%) بعبارة: "محايد"، و(1.6%) منهم بعبارة: "أرفض"[2].

3- ظهر من خلال الاستبانة أهمية وجود المصارف الإسلامية في المملكة، ويرجع ذلك إلى سببين: الأول: أن وجودها يحل مشكلة الجمهور في التحرج من التعامل مع المصارف التقليدية، والثاني: أن وجودها يشجع على استثمار الأموال داخل المملكة ويحد من تسربها إلى الخارج.

ففيما يتعلق بالسبب الأول فقد نصت استبانة المتعاملين في الفقرة (16) على ما يلي: "**يحل المصرف الإسلامي مشكلة الجمهور في التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية**"، فقد أجاب (34.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (36.4%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (70.6%) منهم موافقون على هذه الفقرة، ويرون أن وجود المصارف الإسلامية تحل مشكلة التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية، فيما أجاب (18.2%) منهم بالحياد، وأجاب (8.6%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(2.6%) منهم فقط بعبارة: "أرفض بشدة"[3].

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

(2) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(3) انظر :الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

أما فيما يتعلق بالسبب الثاني فقد نصت الفقرة (19) من استبانة المتعاملين على ما يلي: "**وجود المصارف الإسلامية في المملكة يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة**"، فقد أجاب (39%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (32.2%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (71.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع موافقون على هذه العبارة، فيما أجاب (21.8%) منهم بالحياد، وأجاب (7%) منهم بعبارة: "أرفض"، فيما لم يجب أحد بعبارة: "أرفض بشدة"[1].

4- فيما يتعلق بأسباب المشكلة ومنها ضعف الوازع الديني لدى العملاء فقد ظهر من خلال الدراسة الميدانية وجود هذا السبب، وهذا ما ظهر من خلال التحليل الإحصائي للفقرة (21) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على ما يلي: "**هناك ضعف في الوازع الديني لدى بعض العملاء يترتب عليه الإخلال بالالتزامات**"، حيث أجاب (30.1%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة" على هذه الفقرة، فيما أجاب (25.2%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (4.2%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، و(3.1%) منهم بعبارة أرفض، و(37.4%) منهم بعبارة: "محايد". وهذا يعني أن ما نسبته (55.3%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون وجود ضعف في الوازع الديني لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية[2].

5- وفيما يتعلق بأسباب المشكلة أيضاً ومنها قصور الدور الإعلامي فقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية وجود الحاجة الماسة في المصارف الإسلامية للدعاية والإعلان، حيث ورد في الفقرة (10) من استبانة العاملين ما يلي: "**يحتاج المصرف الإسلامي إلى دعاية قوية لكسب أكبر عدد ممكن من**

---

(1) انظر :الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(2) انظر: الملحق الثاني:التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

المتعاملين"، وقد أجاب (57.7%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (26.6%) منهم بعبارة: "أوافق"، وهذا يعني أن ما مجموعه (84.3%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع موافقون على هذه الفقرة ويرون وجود حاجة إلى الدعاية والإعلان لكسب المتعاملين، فيما أجاب (8.5%) منهم بالحياد، و(5.9%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(1.3%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"[1].

6- وفيما يتعلق بالتقارب بين نسبة الأرباح في البنوك الإسلامية ونسبة الفائدة في البنوك التقليدية، فقد نصت الفقرة (12) من استبانة المتعاملين على ما يلي: "**نسبة الأرباح في المصارف الإسلامية قريبة من نسبة الفائدة في البنوك التقليدية**"، فقد أجاب (10.4%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (34%) منهم بعبارة: "أوافق"، و(14%) منهم بعبارة: "أرفض"، و(4.2%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، فيما أجاب (37.4%) منهم بالحياد، وهذا يعني أن ما مجموعه (44.4%) من المتعاملين موافقون على الفقرة، ويرون أن نسبة الفائدة في البنوك التقليدية قريبة من نسبة الأرباح في المصارف الإسلامية[2].

كما ظهر من خلال التحليل النوعي للفقرات المفتوحة من استبانة المتعاملين وجود معوق ضعف التعريف بالبنوك الإسلامية في المملكة، حيث يرى بعض المتعاملين أن إحدى المشكلات التي تواجههم هي ضعف التعريف بالبنوك الإسلامية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع السعودي.

المطلب الثاني: المعالجات المقترحة للمعوقات المتصلة بالمجتمع:

يقترح علاج المعوقات المتصلة بالمجتمع من خلال عدد من العوامل:

---

(1) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر :الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

أولاً: بالنسبة للمصارف الإسلامية: يمكنها القيام ببعض المعالجات من خلال أسلوبين:

الأول: على المستوى النظري: حيث يمكن للمصارف الإسلامية القيام بإزالة التراكمات التي تركها عدم فهم المتعاملين للنموذج التمويلي والمصرفي الإسلامي الذي يحتاج إلى جهد طويل، ووقت كثير؛ لأن هذا الفهم لدى المتعاملين لم يكن وليد ساعته، وإنما تكون بعامل زمني علاوة على سيادة نظام الفائدة على المستوى الفكري والمستوى التطبيقي في آن واحد، مما أدى إلى تكوين هذه القناعات لدى أولئك المتعاملين مع المصارف الإسلامية، وتستطيع المصارف الإسلامية القيام بهذا الدور من خلال وسائل الإعلام المتاحة لها كالندوات، والمعارض، والنشرات، والمطبوعات، والمؤتمرات الصحفية، واللقاءات الدورية والمنح الدراسية، ومراكز البحث للتعريف بدورها الذي تقوم به[1].

الثاني: على المستوى العملي: والمتمثل في عدم توفر العملاء بالصفات المرغوبة للمصارف الإسلامية فإن معالجة ذلك يمكن أن تتم من خلال إعداد جيل من المتعاملين المؤهلين للتعامل مع المصارف الإسلامية، وذلك من خلال بث الوعي المصرفي الإسلامي، لدى المتعاملين، والتعريف بالفروق الجوهرية بين النظام التقليدي القائم على الفائدة ونظام التمويل الإسلامي القائم على المشاركة والمضاربة[2].

كما تقوم المصارف الإسلامية بالعمل على إيجاد صيغ جديدة للعقود تضمن للبنك حقوقه في حال تعدّي المتعاملين على أمواله والمتمثلة في عدم السداد وذلك من خلال معالجة الثغرات في بعض القوانين لتلبية حاجات التطبيق، لذلك يجب على المصارف الإسلامية أن تعمل على توفير الكوادر البشرية الملائمة لتتمكن من القيام بحسن الاختيار للعملاء[3].

---

(1) أبو زيد، **الدور الاقتصادي للمصارف الإسلامية**، ص107.

(2) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 80.

(3) المرجع السابق، ص 92.

فالمطلوب من المصارف الإسلامية أن تقوم بتفعيل الوعي المصرفي الإسلامي من خلال محورين: يتمثل المحور الأول الدعوي في الجهود الإعلامية للتعريف بالمصارف الإسلامية، من خلال الوسائل المختلفة، ومن أهمها: إجراء مسابقات في بحوث الاقتصاد الإسلامي، والمصارف الإسلامية، وفقه المعاملات المالية، ومن خلال المشاركة في رعاية وإحياء المناسبات الدينية، وإحياء فريضة الزكاة، واستخدام وسائل الإعلام المختلفة في التعريف بالمصارف الإسلامية وتفنيد الشبهات حولها. والمحور الثاني هو المحور التنموي، من خلال تفعيل الأساليب الإسلامية التنموية والتي تقوم على الارتباط بالاقتصاد الحقيقي، بالإضافة إلى دخول البنوك الإسلامية بشكل كاف في المناطق الإقليمية الريفية والمساعدة في إيجاد فرص عمل جديدة للناس بشكل ملموس كما كان يرى الأباء المؤسسون للتجربة المصرفية الإسلامية، ففي هذه الأساليب دعوة وتعريف بالمصارف الإسلامية بطريق غير مباشر[1].

وقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث أن المصارف الإسلامية في المملكة لا تقوم بالدور المأمول منها في توفير الوعي المصرفي الإسلامي لدى شرائح المجتمع السعودي من خلال المؤتمرات والندوات واللقاءات، وهذا ما يظهر من خلال الفقرة (7) من استبانة العاملين والتي تنص على ما يلي: "**يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصارف الإسلامية**" حيث أجاب (46.5%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بعبارة: "أرفض"، وأجاب (11.4%) منهم بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما مجموعه (57.9%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع يرفضون هذه الفقرة وبالتالي يرون أن المصرف لا

---

(1) انظر: أبو الفتوح، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص 155.

يمارس الأنشطة التي تسهم في تنمية الوعي الجماهيري في المجتمع، فيما أجاب (22.1%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، و(9.8%) منهم بعبارة: "أوافق"، وأجاب (10.2%) منهم بالحياد[1].

وهذا ما يظهر أيضاً من خلال استبانة المتعاملين، حيث نصت الفقرة (13) منها على ما يلي: "**يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصرف الإسلامي**"، حيث أجاب (16.6%) منهم بعبارة: "أوافق بشدة"، وأجاب (31.7%) منهم بعبارة: "أوافق"، فيما أجاب (23.1%) بالحياد، وأجاب (22.1%) بعبارة: "أرفض"، و(6.5%) بعبارة: "أرفض بشدة"، وهذا يعني أن ما مجموعه (48.3%) من المتعاملين موافقون على هذه الفقرة، ويرون أن المصرف يقوم بالأنشطة التي تساهم في توفير الوعي الجماهيري بمعاملات وأنشطة المصارف الإسلامية[2].

وهذا ما يطلبه المتعاملون حيث ظهر من خلال التحليل النوعي للفقرات المفتوحة من استبانة المتعاملين أن الحل لمشكلة انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع السعودي يتمثل في تعريف الجمهور وأفراد المجتمع بمهام وأنشطة البنك الإسلامية، وبيان طبيعته المتميزة، وآلية عمله.

كما ينبغي أن تقوم المصارف الإسلامية بتقديم مشاريع غير ربحية تساهم من خلالها في تحقيق التنمية في المجتمع السعودي، وتساهم بشكل غير مباشر في توفير الوعي المصرفي لدى شرائح المجتمع، والتعريف بالمصارف وطبيعة وآلية عملها، وقد ظهر من خلال الدراسة الإحصائية أن المصارف الإسلامية في المملكة لا تقوم بهذا الدور، حيث نصت الفقرة (8) من استبانة العاملين على ما يلي: "**يقوم المصرف بمشاريع غير ربحية بهدف المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية**"، حيث

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر:الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

أجاب (63.6%) من العاملين الذين شملهم الاستطلاع بالحياد على هذه الفقرة، فيما أجاب (5.9%) فقط بعبارة: "أوافق بشدة"، و(11.4%) بعبارة: "أوافق"، و(10.4%) بعبارة: "أرفض"، و(8.8%) بعبارة: "أرفض بشدة"(1).

وهذا ما يظهر أيضاً من خلال استبانة المتعاملين، حيث ورد في الفقرة (14) منها ما يلي: "**يساهم المصرف الإسلامي في مشاريع غير ربحية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية**"، حيث أجاب (12.2%) من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع على هذه الفقرة بعبارة: "أوافق بشدة"، فيما أجاب (30.9%) بعبارة: "أوافق"، و(25.2%) بعبارة: "أرفض"، و(6.5%) بعبارة: "أرفض بشدة"، و(25.2%) بالحياد، وهذا يعني أن ما مجموعه (43.1%) فقط من المتعاملين الذين شملهم الاستطلاع يرون أن المصارف الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال المشاريع غير الربحية(2).

ثانياً: على مستوى الدولة: وتحقق الدولة هذا الدور من خلال ما يلي(3):

1 – تطوير نظم التعليم، وذلك بأن تتضمن مناهج التعليم المختلفة مقررات دراسية عن نظم المعاملات الإسلامية والاقتصاد الإسلامي عامة والمعاملات البنكية خاصة.

2– الاهتمام بعملية الدعوة من خلال أساليب ووسائل مختلفة من أجل الحث على التحلي بآداب وأخلاق الإسلام وتأصيل الوازع الديني لدى المتعاملين مع المصارف الإسلامية خاصة والمواطنين عامة.

---

(1) انظر:الملحق الأول، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين، ص 169 من الرسالة.

(2) انظر:الملحق الثاني، التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين، ص 170 من الرسالة.

(3) انظر: أبو زيد، **الدور الإقتصادي للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 108 وما بعدها.

3- صياغة التشريعات والقوانين ونظم العمل وفق المنهج الإسلامي حيث إن هذه المشكلة تتمثل في بعد القوانين التي تحكم نظم العمل في المصارف الإسلامية التي هي أحكام وقوانين وضعية بعيدة عن أحكام وقوانين الشريعة التي تعيشها مع معظم البلاد الإسلامية ولذلك فإن الحل يكمن في صياغة قوانين تتلاءم مع طبيعة عمل المصارف الإسلامية(1).

ثالثاً: على المستوى الإعلامي: أما فيما يتعلق بالدور الإعلامي فإنه يقع على عاتق الإعلام مسؤولية كبيرة في تعريف الجمهور بطبيعة المعاملات في الإسلام وذلك من خلال المحاور التالية(2):

1- التركيز على أوجه الاختلاف بين طبيعة عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية.

2- توضيح الاتفاق بين أسس الاقتصاد الإسلامي والنشاطات التي تمارسها المصارف الإسلامية حيث إنها تعتبر تطبيقاً عملياً للاقتصاد الإسلامي.

3- العمل على زيادة عدد المتعاملين مع المصارف الإسلامية من خلال القيام بدور كبير في مجال التعريف بالمصارف الإسلامية وأنشطتها.

وتقوم المصارف الإسلامية في المملكة باستغلال الإعلام والدعاية في التعريف بالبنك الإسلامي وآلية عمله، وهذا ما ظهر من خلال الدراسة الإحصائية التي أجراها الباحث، حيث اشتملت استبانة المتعاملين على السؤال التالي: "**تعرفت على آلية عمل البنك الإسلامي وأهم خدماته من خلال...**"، وقد ظهر من خلال الإجابات أن الإعلام والدعاية من أكثر الآليات أهمية للتعرف على عمل البنك الإسلامي وبنسبة مئوية (45.7%)، وهذا يدل على أن إدارات البنوك الإسلامية تولي أهمية كبيرة

---

(1) غارجي، وهبي سليمان، **مقالات في الربا والفائدة المصرفية**، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، دون ذكر تاريخ الطبعة، ص52.

(2) العماوي، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية**، مرجع سابق، ص 81.

للدعاية والإعلام في التعريف بالبنوك الإسلامية، وبيان طبيعتها وآلية عملها، بينما جاء إخبار الأصدقاء في المرتبة الثانية، وبنسبة مئوية (17.2%)، وحلت شبكة الإنترنت في المرتبة الثالثة، وبنسبة مئوية (14.5%)، فيما حلت التقارير السنوية للبنك في المرتبة الرابعة، وبنسبة مئوية (10.9%) فيما حلت المؤتمرات والندوات الثقافية في المرتبة الخامسة، وبنسبة مئوية (9.1%) بينما ما جاءت وسائل أخرى في المرتبة الأخيرة، وبنسبة مئوية (2.6%)[1].

(1) انظر: الفصل الثالث، التحليل الإحصائي للاستبانة، ص 125 وما بعدها.

[illegible]

[illegible]

المبحث الأول: نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للعاملين

المبحث الثاني: نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للمتعاملين

المبحث الثالث: ملخص نتائج الدراسة

الفصل الثالث:

نتائج التحليل الإحصائي

المعيار الإحصائي:

تم اعتماد سلم ليكرت الخماسي لتصحيح أدوات الدراسة، بإعطاء كل فقرة من فقراته درجة واحدة من بين درجاته الخمس (أوافق بشدة، أوافق، محايد، ارفض، ارفض بشدة) وهي تمثل رقمياً (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب، وقد تم اعتماد المقياس التالي لأغراض تحليل النتائج:

(المتوسط الحسابي من 1- 2.33 منخفضة).

(المتوسط الحسابي من 2.34- 3.66 متوسطة).

المتوسط الحسابي من 3.67- 5.00 كبيرة).

وقد تم احتساب المقياس من خلال استخدام المعادلة التالية:

الحد الأعلى للمقياس (5)- الحد الأدنى للمقياس (1)
____
عدد الفئات المطلوبة(3)

$$\frac{5-1}{3} = 1.33$$

ومن ثم إضافة الجواب (1.33) إلى نهاية كل فئة.

ثبات أداة الدراسة: (المتعاملين):

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (50) متعاملاً مع البنك حسب معادلة كرونباخ ألفا، إذ بلغ (0.89)، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

ثبات أداة الدراسة: (العاملين)

للتأكد من ثبات الأداة، تم حساب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (50) متعاملاً مع البنك حسب معادلة كرونباخ ألفا، إذ بلغ (0.91)، واعتبرت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (1)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة (المتعاملين)

	الفئات	التكرار	النسبة%
العمر	أقل من 25 سنة	16	4.2
	من 25 إلى 40 سنة	197	51.2
	أكثر من 40 سنة.	172	44.6
المجموع		385	%100
الجنس	ذكر	232	60.3
	أنثى	153	39.7
المجموع		385	%100
العمل	في القطاع العام	216	56.1
	في القطاع الخاص	75	19.5
	عمل شخصي	94	24.4
المجموع		385	%100
المستوى التعليمي	دون البكالوريوس	71	18.4
	بكالوريوس	224	58.2
	دراسات عليا	79	20.5
	أخرى	11	2.9
	المجموع	385	100.0

يلاحظ من الجدول (1) بالنسبة لمتغير العمر أن الفئة العمرية أقل من (25) بلغ عددها (16) وبنسبة مئوية (4.2%) وبلغ عدد الفئة العمرية من 25 إلى 40 سنة (197) وبنسبة مئوية (51.2%)، بينما بلغ عدد الفئة العمرية من أكثر من 40 سنة (172) وبنسبة مئوية (44.7%).

أما بالنسبة لمتغير الجنس فإن عدد الذكور بلغ (232) وبنسبة مئوية (60.3)، بينما بلغ عدد الاناث (153) وبنسبة مئوية (39.7%). وأما بالنسبة لمتغير العمل فإن عدد الذين يعملون في القطاع العام بلغ (216) وبنسبة مئوية (56.1%)، وبلغ عدد العاملين في القطاع الخاص (75) وبنسبة مئوية (19.5%)، وبلغ عدد العاملين في العمل الشخصي (94) وبنسبة مئوية (24.4%). وأما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فتبين أن (71) من عينة الدراسة دون البكالوريوس وبنسبة مئوية (18.4%)، و(224) يحملون درجة البكالوريوس، وبنسبة مئوية (58.2%)، وبلغ عدد حملة الدراسات العليا (79) وبنسبة مئوية (20.5%)، وبلغ عدد الذين يحملون مؤهلات علمية أخرى (11) وبنسبة مئوية (2.9%).

جدول (2)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة (العاملين)

	الفئات	التكرار	النسبة%
نوع الوظيفة التي تشغلها في البنك:	مدير فرع	6	1.6
	رئيس قسم	16	4.2
	موظف	327	87.0
	أخرى	27	7.2
المجموع		376	%100
العمر	أقل من 25 سنة	11	2.9
	من 25 إلى 40 سنة	323	85.9
	أكثر من 40 سنة	42	11.2
المجموع		376	%100
المستوى التعليمي	دون البكالوريوس	17	4.5
	بكالوريوس	297	79.0
	دراسات عليا	42	11.2
	أخرى	20	5.3
المجموع		376	%100
الجنس	ذكر	249	66.2
	انثى	127	33.8
المجموع		376	%100
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	44	11.7
	من 5–10 سنوات	256	68.1
	11–15 سنة	56	14.9
	أكثر من 15 سنة	20	5.3
المجموع		376	%100
التخصص الدقيق	علوم مالية ومصرفية	244	64.8
	اقتصاد تقليدي	84	22.3
	اقتصاد إسلامي	16	4.3
	مصارف إسلامية	16	4.3
	أخرى	16	4.3
	المجموع	376	%100

يلاحظ من الجدول رقم (2) بالنسبة لنوع الوظيفة أن عدد مدراء الفروع بلغ (6) وبنسبة مئوية (1.6%)، وبلغ عدد الذين يشغلون رئيس قسم (16) وبنسبة مئوية (4.3%)، وبلغ عدد الموظفين (327) وبنسبة مئوية (87.00%)، بينما بلغ عدد الذين يشغلون وظائف أخرى (27) وبنسبة مئوية (7.2%). كما يلاحظ بالنسبة لمتغير العمر أن الفئة العمرية أقل من 25 بلغ عددها (11) وبنسبة مئوية (2.9%) وبلغ عدد الفئة العمرية من 25 إلى 40 سنة (323) وبنسبة مئوية (85.9%)، بينما بلغ عدد الفئة العمرية من أكثر من 40 سنة (42) وبنسبة مئوية (11.2%).

أما بالنسبة لمتغير المستوى التعليمي فتبين أن (17) من عينة الدراسة دون البكالوريوس وبنسبة مئوية (4.5%)، و(297) وبنسبة مئوية (79.0%) يحملون درجة البكالوريوس، وبلغ عدد حملة الدراسات العليا (42) وبنسبة مئوية (11.2%)، وبلغ عدد الذين يحملون مؤهلات علمية أخرى (20) وبنسبة مئوية (5.3%). أما بالنسبة لمتغير الجنس فتبين أن عدد الذكور بلغ (249) وبنسبة مئوية (66.2%)، بينما بلغ عدد الاناث (127) وبنسبة مئوية (33.8%).

كما يلاحظ بالنسبة لمتغير الخبرة العملية أن فئة الخبرة أقل من 5 سنوات بلغ عددها (44) وبنسبة مئوية (11.7%)، وبلغ عدد فئة الخبرة من 5 إلى 10 سنوات (256) وبنسبة مئوية (68.1%)، وبلغ عدد فئة الخبرة من 11- 15 سنة (56) وبنسبة مئوية (14.9%)، بينما بلغ عدد فئة الخبرة من أكثر من 15 سنة (20) وبنسبة مئوية (5.3%).

أما بالنسبة لمتغير التخصص الدقيق فتبين من الجدول رقم (2)أن عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص علوم مالية ومصرفية بلغ (244) وبنسبة مئوية (.864%)، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص اقتصاد تقليدي (84) وبنسبة مئوية (22.3%)، وبلغ عدد افراد عينة الدراسة في تخصص اقتصاد إسلامي (16) وبنسبة مئوية (4.3%)، وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة في تخصص مصارف إسلامية (16) وبنسبة مئوية (4.3%)،وبلغ عدد أفراد عينة الدراسة في التخصصات أخرى (16) وبنسبة مئوية (4.3%).

المبحث الأول:

نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للعاملين:

حيث يبين الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالعاملين في المصارف الإسلامية، العاملة في المملكة العربية السعودية.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالعاملين في المصارف الإسلامية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدرجة
1	2	يجب أن تكون جميع أنشطة المصرف وخدماته منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية	4.90	0.46	كبيرة
2	14	تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة	4.41	0.82	كبيرة
3	10	يحتاج المصرف الإسلامي إلى دعاية قوية لكسب أكبر عدد ممكن من المتعاملين	4.34	0.95	كبيرة
4	4	يخضع العاملون الجدد قبل توظيفهم لدورات تدريبية لتأهليلهم للعمل في المصرف الإسلامي	4.33	0.87	كبيرة
5	17	مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية أعلى منه في البنوك التقليدية	4.26	1.14	كبيرة
6	1	تتوفر لدى العاملين في المصرف المعرفة الكافية بأحكام المعاملات الجارية في المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية	4.14	1.17	كبيرة
7	5	تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الكامل في مراقبة كافة معاملات المصرف	4.12	0.78	كبيرة
8	16	تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من البنوك التقليدية	3.95	1.40	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدرجة
9	24	يوجد لدى المصرف إدارة خاصة لتدريب وتأهيل العاملين، ولا يحتاج إلى مؤسسات خارجية لذلك	3.91	1.36	كبيرة
10	12	المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية	3.90	0.80	كبيرة
11	27	يتوفر لدى العاملين في المصارف الإسلامية إلمام بتخصصاتهم الدقيقة والعملية	3.67	0.75	كبيرة
12	6	لا تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الرقابي إلا عندما يطلب منها ذلك	3.62	1.70	متوسطة
13	19	تعاني المصارف الإسلامية في المملكة من معوقات متصلة بالسوق المالي السعودي	3.41	0.75	متوسطة
14	9	المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح عالية تفوق الأرباح في البنوك التقليدية	3.40	0.79	متوسطة
15	25	تعتمد نظم ترقية العاملين وتقييم أدائهم في المصرف على الموضوعية والعدالة	3.09	1.36	متوسطة
16	11	تمنح المصارف الإسلامية فرصة للعاملين في البنوك التقليدية للانتقال إلى مزاولة العمل المصرفي المشروع	3.05	0.60	متوسطة
17	23	الصيغ التمويلية المتاحة في المصارف الإسلامية غير مهيأة للاستفادة من السيولة بالطريقة المثلى.	3.01	0.78	متوسطة
18	3	من معوقات المصارف الإسلامية في المملكة أن العاملين في المصارف غير مؤهلين لسد احتياجات العمل وذلك على المستويات الوظيفية المختلفة	3.00	1.21	متوسطة
19	8	يقوم المصرف بمشاريع غير ربحية بهدف المساهمة في التنمية الاجتماعية	2.95	0.90	متوسطة
20	20	إدارة المصرف غير مهتمة بتشجيع البحث العلمي أو تطوير نظم المعلومات	2.92	1.22	متوسطة
21	7	يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصرف الإسلامي	2.85	1.37	متوسطة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدرجة
22	22	أعضاء مجلس الإدارة غير متخصصين في المصارف الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي	2.79	1.34	متوسطة
23	26	الراتب الذي أتقاضاه مناسب بالنسبة لي ويحقق لي عامل الكفاية والأمان المادي	2.76	1.05	متوسطة
24	28	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والبنوك الإسلامية الأخرى داخل المملكة قوية جداً	2.73	0.84	متوسطة
25	30	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والمصارف الإسلامية الأخرى خارج المملكة قوية جداً	2.67	0.91	متوسطة
26	18	لا توجد أي عوائق تؤثر على مسيرة المصارف الإسلامية في المملكة	2.56	1.65	متوسطة
27	15	الجهات المختصة كمؤسسة النقد السعودي تضع عقبات في طريق المصارف الإسلامية	2.43	1.52	متوسطة
28	13	تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية	2.41	1.52	متوسطة
29	29	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والبنوك التقليدية الأخرى داخل المملكة قوية جداً	2.20	1.18	منخفضة
30	21	يواجه المصرف مشكلة التغيير المستمر للإدارات العليا وهذا يعيق عملية التخطيط وتطوير آليات العمل المصرفي	2.16	1.48	منخفضة

* الدرجة القصوى 5.

يبين الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (2.16–4.90)، حيث جاءت الفقرة رقم (2) والتي تنص على "يجب أن تكون جميع أنشطة المصرف وخدماته منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية " في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.90)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (14) ونصها "تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة" وبمتوسط حسابي بلغ (4.41)، تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (10) ونصها "يحتاج المصرف الإسلامي إلى

دعاية قوية لكسب أكبر عدد ممكن من المتعاملين" وبمتوسط حسابي بلغ (4.34)، بينما جاءت الفقرة رقم (21) ونصها "يواجه المصرف مشكلة التغيير المستمر للإدارات العليا وهذا يعيق عملية التخطيط وتطوير آليات العمل المصرفي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (2.16).

كما تضمنت نتائج تحليل استبانة العاملين الآتي:

1. أكثر صيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية:

جدول (4)

التكرارات والنسب المئوية لصيغ الاستثمار المنتشرة في المصارف الإسلامية

الفئات	التكرار	النسبة%
المرابحة	90	23.9
المضاربة	65	17.3
المشاركة	11	2.9
الإجارة	18	4.8
أخرى (التورق)	192	51.1
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الصيغ الأخرى كانت من أكثر صيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية بتكرار بلغ (192) ونسبة مئوية (51.1%)، وهذا يؤكد على انتشار صيغة التورق في المصارف الإسلامية السعودية، حيث أشار عدد كبير ممن اختاروا الصيغ الأخرى أن الصيغة الأخرى هي صيغة التورق، بينما ما جاءت المشاركة في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (11) وبنسبة مئوية (2.9%).

2. الوسيلة التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك هي:

جدول (5)

التكرارات والنسب المئوية للوسائل التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك

الفئات	التكرار	النسبة
الصحف	32	8.5
الجامعات	28	7.4
مكاتب العمل والتشغيل	49	13.0
الترشيح من قبل العاملين الراغبين بالعمل	210	55.9
أخرى	57	15.2
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الترشيح من قبل العاملين الراغبين بالعمل من أكثر الوسائل التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك بتكرار بلغ (210) ونسبة مئوية (55.9%)، وهذا يعني تواصل البنك مع العاملين الراغبين بالعمل، واعتماده على مبدأ الترشيح وتقديم طلب العمل في البنك، بينما جاءت الجامعات في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (28) وبنسبة مئوية (7.4%).

3. العوامل التي تؤثر على توظيف العامل وقبوله للعمل بالبنك هي:

جدول (6)

التكرارات والنسب المئوية للعوامل التي تؤثر على توظيف العامل وقبوله للعمل بالبنك

الفئات	التكرار	النسبة%
الواسطة والمحسوبية	47	12.5
الاعتبارات الشخصية والمعرفة	201	53.5
الكفاءة والخبرة العملية	78	20.7
عوامل أخرى	50	13.3
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الاعتبارات الشخصية والمعرفة من أكثر العوامل التي تؤثر على توظيف العامل وقبوله للعمل بالبنك بتكرار بلغ (201) ونسبة مئوية (53.5%)، وهذه مشكلة تواجهها المصارف الإسلامية في المملكة، حيث ينبغي أن تكون عوامل الكفاءة والخبرة العملية هي الأساس الذي يتم بناء عليه توظيف العامل في البنك، وليس عوامل الاعتبارات الشخصية والمعرفة، بينما ما جاءت الواسطة والمحسوبية في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (47) وبنسبة مئوية (12.5%).

4. الأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين في البنك الإسلامي هي:

جدول (7)

التكرارات والنسب المئوية للأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين في البنك الإسلامي

الفئات	التكرار	النسبة%
استقصاءات المدراء المباشرين	38	10.1
رغبات العاملين	228	60.6
الخطط والتوجيهات العليا من قبل الإدارة	110	29.3
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن رغبات العاملين من أكثر الأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين في البنك الإسلامي بتكرار بلغ (228) ونسبة مئوية (60.6%)، وهذه ميزة تتميز بها البنوك الإسلامية، حيث إن رغبات العاملين هي الأساس في التدريب حيث يبحث كل عامل عن النقاط والخبرات التي تنقصه ويرغب في تعلمها والتدريب عليها، بينما جاءت استقصاءات المدراء المباشرين في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (38) وبنسبة مئوية (10.1%).

5. **الدوافع التي تدفع الموظفين إلى الخضوع للدورات التدريبية والتأهيلية هي:**

جدول (8)

التكرارات والنسب المئوية للدوافع التي تدفع الموظفين إلى الخضوع للدورات التدريبية والتأهيلية

الفئات	التكرار	النسبة%
التنمية الذاتية للخبرات	67	17.8
التهرب من ضغط العمل	238	63.3
الترفيه	36	9.6
لأن الرئيس والمدير يأمره بذلك	18	4.8
الرغبة في الترقية والحصول على راتب أعلى	17	4.5
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن التهرب من ضغط العمل من أكثر الدوافع التي تدفع الموظفين إلى الخضوع للدورات التدريبية والتأهيلية بتكرار بلغ (238) ونسبة مئوية (63.3%)، وهذه مشكلة تواجه البنوك الإسلامية في المملكة، حيث ينبغي أن يكون الدافع الأساسي للتدريب هو التنمية الذاتية للخبرات لأن هذا ما يساهم في تطوير البنوك الإسلامية، ولكن المشكلة في الضغوط التي يتحملها العامل خلال عمله، وهذا ما يدفعه إلى التدريب للتخلص من ضغط العمل، بينما ما جاءت الرغبة في الترقية والحصول على راتب أعلى في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (17) وبنسبة مئوية (4.5%).

6. **العامل الذي دفعك للعمل في البنك الإسلامي هو:**

جدول (9)

التكرارات والنسب المئوية للعامل الدافع للعمل في البنك الإسلامي

الفئات	التكرار	النسبة%
الراتب العالي	43	11.4
عدم وجود فرصة عمل أخرى	138	36.7
تفضيل العمل في البنك الإسلامي	195	51.9
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن تفضيل العمل في البنك الإسلامي من أكثر العوامل الدافعة للعمل في البنك الإسلامي بتكرار بلغ (195) ونسبة مئوية (51.9%)، وهذا يدل على مستوى وعي لدى العاملين بأن الرغبة في العمل في المصارف الإسلامية وتفضيل العمل فيها هو الدافع للعمل في البنوك الإسلامية، بينما ما جاءت الراتب العالي في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (43) وبنسبة مئوية (11.4%).

7. **أفكر بترك العمل في البنك الإسلامي عندما:**

جدول (10)

التكرارات والنسب المئوية للأسباب التي تقود إلى ترك العمل في البنك الإسلامي

الفئات	التكرار	النسبة%
تتوفر لدى فرصة عمل أخرى	199	52.9
تتوفر لدي فرصة عمل ذات راتب أعلى	94	25.0
تتوفر لدي فرصة عمل بمركز وظيفي أعلى	56	14.9
ارتكبت إدارة البنك بعض الأخطاء والمخالفات الشرعية	27	7.2
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن توفر فرصة عمل أخرى من أكثر الأسباب التي تقود إلى ترك العمل في البنك الإسلامي بتكرار بلغ (199) ونسبة مئوية (52.9%) بينما ما جاءت ارتكبت إدارة البنك بعض الأخطاء والمخالفات الشرعية. في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (27) وبنسبة مئوية (7.2%).

8. تشارك هيئة الرقابة الشرعية في الأعمال والمهام التالية:

جدول (11)

التكرارات والنسب المئوية لمدى مشاركة هيئة الرقابة الشرعية في الأعمال والمهام

الفئات	التكرار	النسبة%
الرد على استفسارات وتساؤلات العملاء	331	88.0
إعداد العقود والمعاملات التي يجريها البنك وتطويرها ومراقبة تنفيذها	336	89.4
اختيار العاملين في البنك	266	70.7
تدريب العاملين وتأهيلهم	276	73.4

يتبين من الجدول أعلاه أن إعداد العقود والمعاملات التي يجريها البنك وتطويرها ومراقبة تنفيذها من أكثر الأعمال والمهام التي تشارك فيها هيئة الرقابة الشرعية بتكرار بلغ (336) ونسبة مئوية (89.4%)، بينما جاءت اختيار العاملين في البنك في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (266) وبنسبة مئوية (70.7%)، وهذا يدل على مشاركة فاعلة من قبل الهيئات الشرعية في أغلب الأمور التي تتم داخل البنك.

9. يتمثل الهدف الرئيس للبنك الإسلامي في:

جدول (12)

التكرارات والنسب المئوية للهدف الرئيس للبنك الإسلامي

الفئات	التكرار	النسبة%
الحفاظ على درجة نمو المصرف	351	93.4
تحقيق المنافع والأهداف الاجتماعية	345	91.8
تحقيق أقصى ربح للمساهمين والمودعين	256	68.1
المحافظة على مشروعية المعاملات	315	83.8

يتبين من الجدول أعلاه أن الحفاظ على درجة نمو المصرف من أكثر الأهداف الرئيسية للبنك الإسلامي بتكرار بلغ (351) ونسبة مئوية (93.4%)، بينما جاءت تحقيق أقصى ربح للمساهمين والمودعين في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (256) وبنسبة مئوية (68.1%).

10. إجراءات التعيين في البنك:

جدول (13)

التكرارات والنسب المئوية لإجراءات التعيين في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
طويلة ومعقدة	17	4.5
مناسبة إلى حد ما	311	82.7
سهلة وميسرة	48	12.8
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن لإجراءات التعيين في البنك كانت مناسبة إلى حد ما بأعلى تكرار بلغ (311) ونسبة مئوية (82.7%)، وهذا يدل على مرونة الجهاز المصرفي السعودي وعدم تعقيده، فالإجراءات الإدارية مناسبة وليست طويلة ومعقدة، وهذا في رأي (82.7%) من شملتهم الاستبانة، بينما جاءت الإجراءات الطويلة والمعقدةفي المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (17) وبنسبة مئوية (4.5%).

11. مجال التدريب الأكثر أهمية في البنك

جدول (14)

التكرارات والنسب المئوية لمجالات التدريب في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
المجالات العملية والفنية المتخصصة	44	11.7
المعاملات المالية الإسلامية والأحكام الشرعية	100	26.6
المجالات السلوكية والأخلاقية والتعاملية	192	51.1
مجالات أخرى	40	10.6
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن المجالات السلوكية والأخلاقية والتعاملية من أكثر مجالات التدريب أهمية في البنك بتكرار بلغ (192) ونسبة مئوية (51.1%)، وهذا في الواقع هو أكثر ما يحتاجه حيث ظهر من خلال استبانة المتعاملين أنه من بين المشكلات التي تواجه المتعاملين هو سوء الاستقبال والمعاملة من قبل الموظفين، بينما جاءت المجالات أخرى في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (40) وبنسبة مئوية (10.6%).

12. أسلوب التدريب المعتمد والمتبع في البنك:

جدول (15)

التكرارات والنسب المئوية لأساليب التدريب المعتمدة والمتبعة في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
المحاضرات	38	10.1
اللقاءات الدورية	205	54.5
التدريب على رأس العمل	51	13.6
المناقشات الجماعية	26	6.9
الندوات والمؤتمرات	56	14.9
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن اللقاءات الدورية كانت أكثر أساليب التدريب المعتمدة والمتبعة في البنك بتكرار بلغ (205) ونسبة مئوية (54.5%) بينما جاءت المناقشات الجماعية في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (26) وبنسبة مئوية (6.9%).

13. **معيار اختيار المدربين والمحاضرين في البنك:**

جدول (16)

التكرارات والنسب المئوية لمعايير اختيار المدربين والمحاضرين في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
التخصص الوظيفي	5	1.3
الكفاءة والخبرة العملية	264	70.2
السلوك والمجال الأخلاقي	66	17.6
المستوى العلمي والأكاديمي	26	6.9
مجالات أخرى	15	4.0
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الكفاءة والخبرة العملية من أهم معايير اختيار المدربين والمحاضرين في البنك بتكرار بلغ (264) ونسبة مئوية (70.2%)، وهذه ميزة ينبغي أن تحافظ عليها البنوك الإسلامية، وهو الأصل أن يتم اختيار المدرب بناء على كفاءته وخبرته العملية في مجال المصرفية الإسلامية، بينما جاءت التخصص الوظيفي في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (5) وبنسبة مئوية (1.3%).

14. **معيار الترقية في البنك:**

جدول (17)

التكرارات والنسب المئوية لمعايير الترقية في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
الأقدمية	10	2.7
الجدارة والكفاءة	217	57.7
الولاء للبنك	39	10.4
اجتياز الدورات التدريبية	50	13.3
الالتزام بالسلوك والأخلاق الإسلامية	5	1.3
العلاقات الشخصية	55	14.6
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الجدارة والكفاءة كانت من أهم معايير الترقية في البنك بتكرار بلغ (217) ونسبة مئوية (57.7%)، وهي مزية تسجل لإدارات البنوك الإسلامية في المملكة حيث تعتمد في الترقية الوظيفية معيار الجدارة والكفاءة، بينما جاءت الالتزام بالسلوك والأخلاق الإسلامية في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (5) وبنسبة مئوية (1.3%).

15. تتناسب الرواتب في البنك

جدول (18)

التكرارات والنسب المئوية للعوامل التي تتناسب معها الرواتب في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
المسؤوليات والمكانة الوظيفية للعامل	49	13.0
أعباء العمل	116	30.9
المستوى العام للمعيشة	211	56.1
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن المستوى العام للمعيشة أكثر ما تتناسب الرواتب في البنك معه بتكرار بلغ (211) ونسبة مئوية (56.1%)، وهذا يساهم في تحقيق الأمان النفسي والمادي للعامل حيث إن الراتب الذي يستحقه يتناسب مع المستوى العام للمعيشة، بينما جاءت المسؤوليات والمكانة الوظيفية للعامل في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (49) وبنسبة مئوية (13.0%).

16. الأساليب المتبعة في متابعة الأداء في البنك:

جدول (19)

التكرارات والنسب المئوية للأساليب المتبعة في متابعة الأداء في البنك

الفئات	التكرار	النسبة%
سجلات البنك	16	4.3
تقارير المتابعة الدورية	123	32.7
التفتيش الميداني	210	55.9
ملاحظات رؤساء الأقسام	27	7.1
المجموع	376	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن التفتيش الميداني من أكثر الأساليب المتبعة في متابعة الأداء في البنك بتكرار بلغ (210) ونسبة مئوية (55.9%) بينما جاءت سجلات البنك في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (16) وبنسبة مئوية (4.3 %).

المبحث الثاني:

نتائج تحليل الاستبانة بالنسبة للمتعاملين

حيث يبين الجدول رقم (20) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالمتعاملين مع المصارف الإسلامية والجمهور.

جدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة الخاصة بالمتعاملين مع المصارف الإسلامية والجمهور مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدرجة
1	20	تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة	4.54	0.72	كبيرة
2	1	لدي ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للمصرف وفي شرعية معاملاته	4.36	0.73	كبيرة
3	19	وجود المصارف الإسلامية في المملكة يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة	4.03	0.94	كبيرة
4	3	يراعي المصرف الإسلامي مصالح المساهمين والمودعين بكفاءة وفاعلية	3.96	0.91	كبيرة
5	16	يحل المصرف الإسلامي مشكلة الجمهور في التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية	3.91	1.05	كبيرة
5	17	المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية	3.91	1.03	كبيرة
7	4	تمارس هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي دوراً فاعلاً في توجيه نشاطات البنك ومعاملاته والرقابة عليها	3.88	.93	كبيرة

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	الدرجة
8	7	لدي الاستعداد لوضع مدخراتي في المصرف الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة	3.86	1.21	كبيرة
9	21	هناك ضعف في الوازع الديني لدى بعض العملاء يترتب عليه الإخلال بالالتزامات	3.74	1.05	كبيرة
10	8	أقبل تحمل الخسارة عند وقوعها في المصرف الإسلامي وأتحمل المخاطرة	3.71	1.35	كبيرة
10	11	لدي الاستعداد لاستثمار مدخراتي في حسابات استثمارية ذات آجال طويلة في المصارف الإسلامية دون السحب منها قبل الاستحقاق	3.71	1.19	كبيرة
12	10	أنا راض عن العائد الذي يمنحه المصرف الإسلامي على ودائع الاستثمار	3.41	1.05	متوسطة
13	5	أعرف حقيقة المصرف الإسلامي وآلية عمله	3.40	1.06	متوسطة
14	15	أعرف أنواع الحسابات في المصارف الإسلامية وأساليب الاستثمار	3.39	1.19	متوسطة
15	12	نسبة الأرباح في المصارف الإسلامية قريبة من نسبة الفائدة في البنوك التقليدية	3.32	0.98	متوسطة
16	13	يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصرف الإسلامي	3.30	1.17	متوسطة
17	14	يساهم المصرف الإسلامي في مشاريع غير ربحية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية	3.17	1.13	متوسطة
18	6	الخدمات المصرفية والبنكية التي يقدمها المصرف الإسلامي مشابهة للخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية	2.89	1.42	متوسطة
19	18	تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية	2.63	1.32	متوسطة
20	2	لا يوجد فرق في الواقع بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي إلا في الاسم فقط	2.05	1.39	منخفضة
21	9	أفضل اللجوء للبنك التقليدي للحصول على التمويل إذا كانت تكلفة التمويل أقل من نظيرها في المصرف الإسلامي	1.88	1.17	منخفضة

* الدرجة القصوى 5.

يبين الجدول (20) أن المتوسطات الحسابية قد تراوحت ما بين (1.88-4.54)، حيث جاءت الفقرة رقم (20) والتي تنص على "تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (4.54)، تلاها في المرتبة الثانية الفقرة رقم (1) ونصها "لدي ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للمصرف وفي شرعية معاملاته" وبمتوسط حسابي بلغ (4.36)، تلاها في المرتبة الثالثة الفقرة رقم (19) ونصها "وجود المصارف الإسلامية في المملكة يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة" وبمتوسط حسابي بلغ (4.03)، بينما جاءت الفقرة رقم (9) ونصها "أفضل اللجوء للبنك التقليدي للحصول على التمويل إذا كانت تكلفة التمويل أقل من نظيرها في المصرف الإسلامي" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.88%).

كما تضمن تحليل استبانة المتعاملين النتائج التالية:

1- من خلال تعاملك مع المصارف الإسلامية، ما مدى رضاك عن العناصر التالية:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا العملاء عن بعض العناصر، والجدول رقم (21) يوضح ذلك.

جدول (21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمدى رضا العملاء عن بعض العناصر مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي*	الانحراف المعياري	المستوى
1	3	التوظيف الإسلامي للأموال	2.08	0.58	متوسط
2	2	العائد على الاستثمارات والودائع	1.87	0.37	متوسط
3	1	استقبال العملاء	1.77	0.82	متوسط

* الدرجة القصوى 3

يتبين من الجدول أن التوظيف الإسلامي للأموال حصل على أعلى درجة رضا بمتوسط حسابي بلغ (2.08)، بينما جاءت الفقرة رقم (1) ونصها "استقبال العملاء" بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط حسابي بلغ (1.77)، وهذا يؤكد ما سبق في السؤال الأول وهو أن المجالات الأخلاقية والسلوكية والتعاملية هي أكثر مجال يحتاج الموظف إلى التدريب والتأهيل فيه.

2- ما هي أسباب تفضيلك للتعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية

جدول (22)

التكرارات والنسب المئوية لأسباب التعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية

الفئات	التكرار	النسبة%
السمعة الطيبة والأمان	11	2.9
الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية	319	82.8
حسن التعامل	17	4.4
تنوع الخدمات	27	7.0
نسبة الربح	11	2.9
المجموع	385	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من أهم أسباب التعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية في البنك بتكرار بلغ (319) ونسبة مئوية (82.8%)، وهي مزية ينبغي أن يحافظ عليها البنك الإسلامي، حيث يحرص المتعاملون معه على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وأن عنصر الالتزام هو الذي يدفعهم إلى التعامل مع البنك الإسلامي، بينما جاءت "السمعة الطيبة والأمان" و"نسبة الربح" في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (11) وبنسبة مئوية (2.9%).

3- أفكر في سحب الوديعة من البنك الإسلامي عندما:

جدول (23)

التكرارات والنسب المئوية لأسباب سحب الوديعة من البنك الإسلامي

الفئات	التكرار	النسبة%
ينخفض العائد	10	2.6
أشعر أنه لا يختلف عن البنوك الأخرى	196	50.9
تهتز المكانة المالية للبنك	43	11.2
تكون معاملة الموظفين سيئة	136	35.3
المجموع	385	100.0

يتبين من الجدول أعلاه أن الشعور بعدم اختلاف البنك الإسلامي عن البنوك الأخرى من أهم أسباب سحب الوديعة من البنك الإسلامي في البنك بتكرار بلغ (196) ونسبة مئوية (50.9%)، وهذا يؤكد ما ورد في السؤال السابق من بيان أهمية عنصر الالتزام الشرعي، حيث يفكر أغلب المتعاملين مع البنك الإسلامي في سحب ودائعهم عندما يشعرون أنه لا يختلف عن البنوك التقليدية الأخرى، بينما جاء انخفاض العائد في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (10) وبنسبة مئوية (2.6%).

4- أكثر صيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية:

جدول (24)

التكرارات والنسب المئوية لصيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية

الفئات	التكرار	النسبة
المرابحة	263	68.3
المضاربة	29	7.5
المشاركة	28	7.3
الإجارة	24	6.2
أخرى	41	10.7
المجموع	385	100.0

يتبين من الجدول أن المرابحة من أكثر الصيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية بتكرار بلغ (263) ونسبة مئوية (68.3%) بينما جاءت الإجارة في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (24) وبنسبة مئوية (6.2%).

5- تعرفت على آلية عمل البنك الإسلامي وأهم خدماته من خلال:

جدول (25)

التكرارات والنسب المئوية لطريقة التعرف على آليات عمل البنك الإسلامي وأهم خدماته

الفئات	التكرار	النسبة%
المؤتمرات والندوات الثقافية	35	9.1
الإعلام والدعاية	176	45.7
إخبار الأصدقاء	66	17.2
التقارير السنوية للبنك	42	10.9
شبكة الإنترنت	56	14.5
وسائل أخرى	10	2.6
المجموع	385	100.0

يتبين من الجدول الإعلام والدعاية من أكثر الآليات أهمية للتعرف على عمل البنك الإسلامي بتكرار بلغ (176) ونسبة مئوية (45.7%)، وهذا يدل على أن إدارات البنوك الإسلامية تولي أهمية كبيرة للدعاية والإعلام في التعريف بالبنوك الإسلامية، وبيان طبيعتها وآلية عملها، بينما جاءت وسائل أخرى في المرتبة الأخيرة وبأدنى تكرار بلغ (10) وبنسبة مئوية (2.6%).

المبحث الثالث:

ملخص نتائج الدراسة

من خلال نتائج التحليل الإحصائي والبيانات السابقة يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1) من خلال استبانة العاملين فقد ظهر أن التخصص الدقيق للعامل هو في الغالب العلوم المالية والمصرفية، حيث بلغت نسبته ضمن الدراسة الإحصائية (64.9%)، وبنسبة تكرار بلغت (244) حالة، ثم تخصص الاقتصاد التقليدي وبنسبة (22.3%)، أما تخصص الاقتصاد الإسلامي والمصارف الإسلامية فقد بلغ (8.6%) من مجموع التخصصين، وبنسبة تكرار (32) فقط، وهذا يؤكد مشكلة ندرة الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في العمل المصرفي الإسلامي، حيث تضطر المصارف الإسلامية إلى توظيف المتخصصين في تخصصات أخرى.

2) احتلت العبارة رقم (2) في استبانة العاملين الرتبة الأولى في التحليل الإحصائي، وهي: "**يجب أن تكون جميع أنشطة المصرف وخدماته منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية**"، وبمتوسط حسابي بلغ (4.90)، وبانحراف معياري بلغ (0.46)، وهي درجة كبيرة، وهذا يؤكد التوجه العام والرغبة من قبل العاملين في البنوك الإسلامية في أن تكون جميع المعاملات والأنشطة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. كما أن هذه ليست رغبة العاملين فقط، بل هي رغبة المتعاملين أيضاً، حيث احتلت العبارة رقم (14) في استبانة العاملين المرتبة الثانية، وهي: "**تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة**"، وبمتوسط حسابي بلغ (4.41)، وبانحراف معياري بلغ (0.82)، وبدرجة كبيرة.

3) للدعاية والإعلام دور مهم في عمل المصرف، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (10) في استبانة العاملين، والتي احتلت المرتبة الثالثة، والتي تنص على: "**يحتاج المصرف الإسلامي إلى**

دعايـة قويـة لكسب أكبـر عـدد ممكـن مـن المتعـاملين"، وبمتوسـط حسابي بلـغ (4.34)، وبـانحراف معياري بلـغ (0.95) وبدرجـة كبيرة، وهـذا يؤكد دور الدعايـة والإعـلان فـي عمـل المصرف. كمـا يظهـر ذلـك مـن خـلال اسـتبانة المتعـاملين، حيـث إن مـا نـسبته (45.7%) مـن المتعـاملين الـذين شـملهم الاستطلاع تعرفوا علـى آليـة عمـل البنـك الإسـلامي وأهـم خدماتـه مـن خـلال الدعايـة والإعـلان، فيمـا تعـرف (17.1%) منهم علـى آليـة البنـك الإسـلامي وأهـم خدماتـه مـن خـلال إخبـار الأصـدقاء، و(14.5%) منهم من خلال شبكة الإنترنت.

4) هيئـة الرقابـة الشرعية تمـارس دورهـا الكامـل فـي المصـارف الإسـلامية، وهـذا مـا ظهـر مـن خـلال الفقرة رقم (5) وبالمرتبـة السابعة، وبمتوسـط حسابي بلـغ (4.12)، وبـانحراف معيـاري (0.78)، وبدرجـة كبيرة، وهذا يدل على قيام هيئة الرقابة الشرعية بواجباتها الرقابية في المصارف الإسلامية.

5) مـن المعوقـات التـي تواجـه المـصارف الإسـلامية مـشكلة مخـاطر الاسـتثمار، ومـشكلة المنافسة الـشديدة، وهـذا مـا ظهـر مـن خـلال الفقـرة (17) فـي اسـتبانة العـاملين، والتـي تـنص علـى: "**مـستوى المخاطر فـي المصارف الإسلامية أعلـى منـه فـي البنـوك التقليديـة**"، حيـث حلـت فـي المرتبـة الخامسة، وبمتوسـط حسابي مقداره (4.26)، وبـانحراف معيـاري (1.14)، وبدرجـة كبيـرة. فيمـا حلـت العبـارة رقـم (16) من استبانة العاملين والتي تنص على: "**تواجـه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من البنـوك التقليديـة**"، المرتبـة الثامنـة، وبمتوسـط حسابي (3.95)، وبانحراف معياري (1.40)، وبدرجة كبيرة.

6) ظهـر مـن خـلال التحليـل الإحصائي أن أكبـر مشكلة تواجـه العاملين هـي نقص التأهيل والتدريب في النواحي التعاملية والسلوكية، أما باقي النواحي فلا تعتبر معوقاً بالنسبة للمصارف الإسلامية، حيث يخضـع العـاملون الجـدد قبـل تـوظيفهم لـدورات تدريبيـة لتـأهيلهم للعمـل فـي المـصارف الإسـلامية، وقـد

احتلـت هـذه الفقـرة رقـم (4) مـن اسـتبانة العـاملين المرتبـة الرابعـة، وبمتوسـط حـسابي بلـغ (4.33)، وبـانحراف معيـاري (0.87)، وبدرجـة كبيـرة. وكـذلك الفقـرة رقـم (1) مـن اسـتبانة العـاملين والتـي تـنص على: "**تتوفر لـدى العاملين في المصرف المعرفـة الكافيـة بأحكام المعاملات الجاريـة في المصرف من الناحيـة الـشرعية**"، حيث احتلـت المرتبـة الـسادسة، وبمتوسـط حسابي بلـغ (4.14)، وبـانحراف معيـاري بلـغ (1.17)، وبدرجـة كبيـرة، وكـذلك الفقـرة رقـم (27) مـن اسـتبانة العـاملين والتـي فيهـا: "**يتـوفر لـدى العاملين فـي المـصرف إلمـام بتخصـصاتهم الدقيقـة والعمليـة**"، حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الحاديـة عشرة، وبمتوسـط حسابي بلـغ (3.67) وبـانحراف معيـاري بلـغ (0.75)، وبدرجـة كبيـرة. ويرجـع الـسبب في ذلك إلـى وجود إدارات خاصـة ضـمن المصارف الإسـلامية لتدريب وتأهيل العاملين فـي المصرف، وهذا ما ورد في الفقرة رقم (24) من استبانة العاملين، والتي احتلت المرتبة التاسعة، وبمتوسط حسابي بلـغ (3.91) وبـانحراف معيـاري بلـغ (1.36) وبدرجـة كبيـرة. والخلاصــة فـي هـذه النقطـة أن إدارات التدريب والتأهيل بعد أن قامت بتأهيل العاملين من النواحي المعرفية والتطبيقية والعملية ينبغي عليها أن تقوم بإعداد العاملين من النواحي الأخلاقية والسلوكية والتعاملية.

7) احتلت رغبات العاملين المرتبة الأولى في الأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين فـي البنك الإسـلامي، وبنسبة تكرار بلـغ (228)، وبنسبة مئويـة بلغت (60.6%)، وهذه نقطـة مهمة تتمتع بها المصارف الإسلامية، حيث يرغب العاملون في التدريب والتأهيل، وتأخذ الإدارات هذه الناحية بعين الاعتبار، ولكن من خـلال مقارنـة نتائج الفقرات تبين أن أكثر الدوافع التي تدفع العامل للخضوع للدورات التدريبيـة هو التهرب من ضـغط العمل، وليس بقصد التنمية الذاتيـة للخبرات، حيث حصل دافع التهرب من ضغط العمل على نسبة تكرار بلغت (238)، وبنسبة مئوية بلغت (63.3%)،

فالعامل يجد في الدورات التدريبية والتأهيلية فرصة للتهرب من ضغط العمل الذي يعاني منه. وهذا ما يتأكد من خلال أكثر الأساليب اتباعاً في التدريب والتأهيل حيث ظهر أن أكثر الأساليب اتباعاً هو أسلوب اللقاءات الدورية، حيث حصل على نسبة تكرار بلغت (205)، ونسبة مئوية بلغت (54.5%)، فيجد العامل في هذه اللقاءات فرصة للتهرب من ضغط العمل.

8) هناك ميزات تتميز بها المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وينبغي عليها أن تحافظ عليها، فهي محل تأييد ودعم من قبل معظم شرائح المجتمع السعودي، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة (20) من استبانة المتعاملين، وهي: "تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة" والتي احتلت المرتبة الأولى في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (4.54)، وبانحراف معياري بلغ (0.72) وبدرجة كبيرة. كما أنها تحظى على ثقة المتعاملين، فالمتعاملون لديهم ثقة في حقيقة التوجه الإسلامي للبنك وفي شرعية معاملاته، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (1) من استبانة المتعاملين، وهي: "لدي ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للبنك وفي شرعية معاملاته"، والتي احتلت المرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي بلغ (4.36)، وبانحراف معياري بلغ (0.73)، وبدرجة كبيرة. كما أن وجودها ضروري، حيث إن وجودها يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة، حيث ظهر ذلك من خلال الفقرة رقم (19)، والتي تنص على ما يلي: "وجود المصارف الإسلامية في المملكة يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة"، والتي احتلت المرتبة الثالثة في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (4.03) وبانحراف معياري بلغ (0.94)، وبدرجة كبيرة. كما أنها تحل مشكلة الجمهور في التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (16) من استبانة المتعاملين، والتي تنص على ما يلي: "يحل المصرف الإسلامي مشكلة الجمهور في

التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية"، والتي احتلت المرتبة الخامسة في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (3.91) وبانحراف معياري بلغ (1.05)، وبدرجة كبيرة.

9) المتعاملون مع المصارف الإسلامية لديهم وعي بحقيقة المصارف الإسلامية وطبيعة عملها، وأنها تقوم على المشاركة في الربح والخسارة، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة (7) من استبانة المتعاملين والتي تنص على ما يلي: "**لدي الاستعداد لوضع مدخراتي في المصرف الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة**"، حيث احتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (3.86)، وبانحراف معياري بلغ (1.21)، وبدرجة كبيرة، والمتعاملون لديهم الاستعداد لتحمل الخسارة والمخاطرة عند وقوعها خلال تعاملهم مع المصرف الإسلامي، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (8) من استبانة المتعاملين، والتي احتلت المرتبة العاشرة في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وبانحراف معياري بلغ (1.35)، وبدرجة كبيرة. كما أن المتعاملين لديهم الاستعداد في استثمار مدخراتهم في حسابات استثمارية طويلة الأجل دون السحب منها، وهذا ما ظهر من خلال الفقرة رقم (11) من استبانة المتعاملين، حيث احتلت المرتبة الحادية عشرة في التحليل، وبمتوسط حسابي بلغ (3.71)، وبانحراف معياري بلغ (1.35)، وبدرجة كبيرة.

10) إن الالتزام بأحكام الشرعية الإسلامية هو العامل الأكثر أهمية في تفضيل الجمهور للتعامل مع البنك الإسلامي، حيث حصل هذا العامل على نسبة تكرار بلغت (319)، ونسبة مئوية بلغت (82.9%)، فيما حصل عامل نسبة الربح وعامل السمعة الطيبة على المرتبة الأخيرة وبنسبة تكرار بلغت (11) ونسبة مئوية بلغت (2.9%) لكل عامل. وهذا ما يظهر من خلال أن أكثر المتعاملين يفكرون في سحب الوديعة من البنك الإسلامي عندما يشعرون أن لا يختلف عن البنوك التقليدية الأخرى، حيث حصل هذا العامل على نسبة تكرار بلغت (196)، ونسبة مئوية بلغت (50.9%) فيما حصل عامل معاملة الموظفين السيئة على تكرار بلغ (136) ونسبة مئوية بلغت (35.3%).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1- تعاني المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية من بعض المعوقات الداخلية المتصلة بالعاملين، ومنها نقص الكوادر البشرية المؤهلة، وضعف مستوى التدريب والتأهيل للعاملين في المصارف الإسلامية.

2- تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الداخلية المتصلة بالمتعاملين، ومنها مشكلة انخفاض الوعي المصرفي الإسلامي، ومشكلة ضعف الوازع الديني لدى المتعاملين.

3- تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الداخلية المتصلة بالتنظيم المصرفي الإسلامي، ومنها تعدد الفتاوى داخل هيئات الرقابة، ومشكلة عدم توحيد النظام المحاسبي، وعدم تطبيق القرض الحسن.

4- تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الخارجية المتصلة بالسوق المالي المصرفي، ومنها مشكلة غياب الأسواق المالية الإسلامية، وضعف التعاون بين المصارف الإسلامية، والمنافسة الشديدة من قبل البنوك التقليدية المحلية والعالمية.

5- تواجه المصارف الإسلامية عدداً من المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع، ومنها انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع.

ثانياً: التوصيات:

يمكن معالجة المعوقات السابقة من خلال ما يلي:

1- يمكن معالجة المعوقات المتصلة بالعاملين من خلال زيادة التدريب والتأهيل، وزيادة الكوادر البشرية المؤهلة من خلال الدورات التدريبية والتأهيلية.

2- يمكن معالجة المعوقات المتصلة بالمتعاملين من خلال زيادة الوعي المصرفي لدى المتعاملين عن طريق المؤتمرات والندوات واللقاءات التعريفية بطبيعة البنك الإسلامي وآلية عمله، بالإضافة إلى تعزيز الوازع الديني لدى أفراد المجتمع السعودي.

3- يمكن معالجة المعوقات المتصلة بالتنظيم من خلال توحيد فتاوى هيئات الرقابة الشرعية داخل المملكة، والاعتماد على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة بهدف توحيد النظام المحاسبي وتوحيد الفتاوى الشرعية، وتطبيق آلية القرض الحسن.

4- يمكن معالجة المعوقات المتصلة بالسوق المالي والمصرفي من خلال توفير الأسواق المالية الإسلامية والأدوات المالية الإسلامية، وزيادة مستويات التعاون بين المصارف الإسلامية داخل المملكة، وتعزيز المصداقية الشرعية وتعزيز الثقة لدى المتعاملين، بما يمكنها من مواجهة مخاطر المنافسة.

5- يمكن معالجة المعوقات الخارجية المتصلة بالمجتمع من خلال زيادة الوعي المصرفي لدى المتعاملين من خلال الدورات واللقاءات والندوات والمحاضرات، بالإضافة إلى تفعيل الدور الإعلامي من خلال عوامل الدعاية والإعلان ومن خلال الانتشار في كافة أنحاء المملكة

وفي ختام الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1- أن تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بإصدار قانون خاص بالمصارف الإسلامية في المملكة.

2- أن تقوم المصارف الإسلامية بزيادة التدريب والتأهيل للعاملين وخاصة في الجوانب السلوكية.

3- أن تقوم المصارف الإسلامية في المملكة بزيادة المؤتمرات والندوات واللقاءات الجماهيرية بهدف زيادة الوعي المصرفي الإسلامي لدى أفراد المجتمع السعودي.

4- أن تقوم المصارف الإسلامية في المملكة بتفعيل دور الإعلام بأنواعه في خدمة رسالتها التي تعمل من أجلها بما يساهم في زيادة الوعي المصرفي بشكل كبير.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

قائمة المراجع

أولاً: الكتب والبحوث والرسائل والمقالات:

1) إرشيد، محمود عبد الكريم، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، عمان، الطبعة الثانية، 1427هـ 2007م.

2) ازريقات، سعدي محمود محمد، **المصارف الإسلامية في فلسطين – مشكلات وتحديات وحلول**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن 2008م.

3) الأمبابي، عبد الواحد، **ضمانات نجاح سوق الأوراق المالية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، العدد 77.

4) الأمين، حسن عبد الله، **المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة**، البنك الإسلامية للتنمية، معهد البحوث والتدريب، جدة، المملكة العربية السعودية، طبعة عام 1408هـ 1988م.

5) أبو بكر، علي محمد، **العمل المصرفي الإسلامي في نيجيريا: الإمكانات والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، 2008م.

6) البلتاجي، محمد، **تنمية الموارد البشرية في المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، البحرين، عام 2010م.

7) البوطي، محمد سعيد رمضان، **سبل إمكانية التجانس في الفتاوى المالية في أعمال هيئات الرقابة الشرعية**، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، البحرين، عام 1429هـ 2008م.

8) التسخيري، محمد علي، **إطار تنظيمي مقترح لتوحيد الفتاوى**، بحث مقدم إلى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية في البحرين، عام 2008 – 1429.

9) حسن، إسماعيل محمد، **نحو تطوير سوق مالي إسلامي**، بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للبنوك الإسلامية، تركيا، استانبول، عام 1987م.

10) حطاب، كمال توفيق، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها**، بحث مقدم لمؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، 1423هـ 2002م.

11) حمود، سامي حسن، **مشغل المصارف الإسلامية في ظل النظام المصرفي العالمي**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، عدد 210، عام 1998م.

12) حميد، إسراء مهدي، **الوساطة المالية في المصارف الإسلامية**، بحث منشور في مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 18، العدد 2، عام 2010م.

13) الحميضي، فايز محمد راشد، **التجربة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية تقدير اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، 2012م.

14) الخصاونة، أحمد سليمان، **أثر العولمة على المصارف الإسلامية**، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد، الأردن، أطروحة دكتوراه منشورة، 2006م.

15) الخلف، محمد عمر، **تقييم العلاقة بين المصرف المركزي والمصارف الإسلامية في سوريا من منظور اقتصادي إسلامي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، عام 2011م.

16) خيط، وهبة محمد عبد الرحيم، **المصرف الإسلامي في الأراضي المحتلة عام 1948 الإمكانيات والتحديات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد الأردن، عام 2008م.

17) داود، حسن يوسف، **الاستثمار قصير الأجل في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الأردن، عمان، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

18) الدريويش، أحمد بن يوسف بن أحمد، **أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الإقتصاد الإسلامي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1409هـ 1989م.

19) الرازي، محمد بن أبي بكر، **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

20) الرفيعي، افتخار محمد مناحي، وآخرون، **المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية**، بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 31، عام 2012م.

21) الريموني، أحمد ذياب، **النقود البنوك والاقتصاد**، دار العلوم، جامعة اليرموك، طبعة عام 2001م، دون ذكر رقم الطبعة.

22) الزحيلي، محمد، **المصارف الإسلامية**، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الأولى، 1418هـ 1997م.

23) زعبنوت، محمد بن علي، **تطبيق المصرفية الإسلامية في سلطنة عمان المعوقات والحلول**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، إربد، عام 2011م.

24) زعتري، علاء الدين، **التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، مقال منشور على موقعه على شبكة الإنترنت، بتاريخ 2010/5/25م، ورابطه: "http://www.alzatari.net/research/341.html".

25) زعير، محمد عبد الحكيم، **العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية**، بحث منشور ضمن كتاب الوقائع الجزء الأول، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1423هـ 2002م.

26) أبو زيد، محمد عبد المنعم، **الضمان في الفقه الإسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر، طبعة عام 1425هـ.

27) أبو زيد، محمد عبد المنعم، **نحو تطوير نظام المضاربة في المصارف الإسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ 2001م.

28) أبو زيد، محمد، **النشاط الاستثماري ومعوقاته**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عام 1991م.

29) زين العابدين، محمد وفيق، **معوقات العمل المصرفي الإسلامي**، بحث منشور في مجلة البيان، العدد 306، نقلاً عن موقع مجلة البيان على شبكة الإنترنت، ورابطها:

."http://albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=2448"

30) السبهاني، عبد الجبار، **الوجيز في التمول والاستثمار وضعياً وإسلامياً**، مطبعة حلاوة، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، 1433هـ 2012م.

31) السرطاوي، محمود علي، **علاقة البنوك المركزية بالمصارف الإسلامية**، بحث منشور ضمن كتاب الوقائع الجزء الأول، وهو بحث مقدم إلى مؤتمر (دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية)، الذي نظمته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، 1423هـ 2002م.

32) سميران، محمد علي، **وجهة نظر حول المصارف الإسلامية (المشاكل والمعوقات والطموحات والرؤية المستقبلية)**، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الأول للمصارف الإسلامية، (صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي)، المنعقد في المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن، 2011م- 1432هـ.

33) شلبي، ماجدة أحمد، **مستقبل الصناعة المصرفية في ظل التحديات الدولية**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، للمؤسسات المالية الإلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، عام 2005م.

34) الشويات، محمود سليم عبد الرحمن، **التكتلات المصرفية الإسلامية واقع وآفاق**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، إربد – الأردن، 2008م.

35) شيخون، محمد، **المصارف الإسلامية**، دار وائل للطباعة، الأردن، عمان، الطبعة الأولى.

36) صديقي، محمد نجاة الله، **مشكلات البنوك الإسلامية في الوقت الحاضر**، بحث منشور ضمن كتاب "بحوث في النظام المصرفي الإسلامي"، تأليف: محمد نجاة الله صديقي، تحرير: رفيق يونس المصري، طباعة مركز النشر العلمي، في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1424هـ 2003م.

37) عبيسي، هنادة، **الرقابة الشرعية والتحديات المعاصرة التي تواجه المصارف الإسلامية في الرقابة**، رسالة ماجستير مقدمة إلى الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، قسم المصارف الإسلامية، سوريا، دمشق، 2008-2009م.

38) العقول، محمد علي، **المعوقات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية**، بحث مقدم إلى

المؤتمر الدولي الأول بعنوان: (صيغ مبتكرة للتمويل المصرفي الإسلامي)، معهد الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، المفرق.

39) العماوي، إسماعيل عبد السلام، **المعوقات الخارجية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية لآثارها على البنك الإسلامي الأردني**، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، إربد الأردن، 1424هـ 2003م.

40) عمر، محمد عبد الحليم، **مقترح للمصرفية الإسلامية**، بحث مقدم إلى مؤتمر ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، دبي، 1426هـ 2005م.

41) عوجان، وليد هويمل، **أداء المؤسسات المالية الإسلامية في عصر العولمة**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر، للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة صناعة وتجارة دبي، الإمارات العربية المتحدة، المجلد الخامس، عام 2005م.

42) العوضي، رفعت السيد، **موسوعة الاقتصاد الإسلامي**، دار السلام، مصر، القاهرة، الطبعة الأولى، 1430هـ 2010م.

43) الغامدي، محمد سعيد، **الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية بديل أم خيال؟** مجلة الجسور، العدد الثالث، شعبان 1424هـ، شركة النجوم للصحافة والنشر، قبرص..

44) غاوجي، وهبي سليمان، **مقالات في الربا والفائدة المصرفية**، دار ابن حزم، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

45) أبو غدة، عبد الستار، **التحديات الحالية عالمياً للسوق المصرفية الإسلامية**، بحث منشور في كتاب "بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية"، طباعة مجموعة البركة المصرفية، جدة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1431هـ 2010م.

46) -----------، **ما للمصارف الإسلامية وما عليها**، بحث منشور في كتاب بحوث في المعاملات والأساليب المصرفية الإسلامية، طباعة مجموعة البركة المصرفية، البحرين، المنامة، الطبعة الأولى، 1430هـ 2009م.

47) أبو الفتوح، نجاح عبد العليم، **أصول المصرفية والأسواق المالية الإسلامية**، دار عالم الكتب الحديث، الأردن، إربد، الطبعة الأولى، عام 2014م.

48) فياض، عطية السيد، **العوائق والأخطاء الشرعية في عمل المصارف الإسلامية**، كلية الشريعة جامعة الأزهر، مصر، القاهرة، دون ذكر رقم الطبعة وتاريخها.

49) قلعاوي، غسان، **المصارف الإسلامية ضرورة عصرية**، دار المكتبي، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، عام 1998م.

50) الكفراوي، عوف محمود، **النقود والمصارف في النظام الإسلامي**، دار الجامعات المصرية، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى.

51) المالقي، عائشة الشرقاوي، **البنوك الإسلامية التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق**، طباعة المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الأولى، عام 2000م.

52) ماهر، أحمد، **اقتصاديات الإدارة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، طبعة عام 1994م.

53) مرطان، سعيد سعد، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام**، بيروت، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، 1417هـ 1996م.

54) المصري، رفيق يونس، **النظام المصرفي الإسلامي خصائصه ومشكلاته**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي، في المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية، منشور في كتاب دراسات في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، عام 1405هـ 1985م.

55) مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأمريكية المفتوحة، قسم الاقتصاد الإسلامي، مكتب القاهرة، عام 2006م.

56) المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، طبعة عام 2004م، دون ذكر رقم الطبعة.

57) مغربي، عبد الحليم، **الموارد البشرية في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، مجلة الباحث، العدد 6، عام 2008م.

58) الملكاوي، محمد، **مستقبل البنوك الإسلامية في ظل التطورات الاقتصادية العالمية**، طباعة عام 2003م، مصر، المنصورة، دون ذكر رقم الطبعة.

59) الموسوي، حيدر يونس، وجواد، كمال كاظم، **المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل 2**، بحث منشور في مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 4، عام 2009م.

60) الهيتـي، عبـد الـرزاق، **المـصارف الإســلامية بــين النظريــة والتطبيــق**، دار أسـامة للنـشر والتوزيــع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، عام 1998م.

61) النجـار، أحمـد، **دور البنــوك الإســلامية فــي إقامــة اقتــصاد إســلامي**، مجلـة البنـوك الإسـلامية، القاهرة، العدد 70 كانون الثاني 1990.

62) النشمي، عجيل جاسم، **إمكانية تحقيق التجانس في الفتوى في المسائل الماليـة**، بحث مقدم إلـى المؤتمر السابع للهيئات الشرعية، البحرين، عام 1429هـ 2008م.

63) يسري، عبد الرحمن أحمد، **النقود والبنوك والفوائد**، الإسكندرية، مصر، طبعة عام 1998.

ثانياً: المراجع باللغة الإنكليزية:

1) Hassan, Ibrahim, **Islamic Banking: Trends, Opportunities and Challenges**, ABA Journal, Vol. 1, 2008م.

2) SAMAT, DATO' SRI ZUKRI, **Islamic Banking, The Lessons and Challenges, in Malaysia**, Bank Islam Journal, 2012م.

3) Sarker, Abdul Awwal, **ISLAMIC BANKING IN BANGLADESH: PERFORMANCE, PROBLEMS & PROSPECTS**, International Journal of Islamic Financial Services Vol. 1 No.3, 2009م.

4) SHAH, SYED FARHAN, **Islamic Banking, Controversiesm and Challenges**, Interdisctpljnary Journal, February, vol 3, NO 10, 2012م.

5) WILSON, RODNEY, **CHALLENGES AND OPPORTUNITIES FOR ISLAMIC, BANKING AND FINANCE IN THE WEST: THE UNITED KINGDOM EXPERIENCE**, Islamic Economic Studies, Vol. 7, Nos. 1 & 2, Oct.'99 & Apr. 2000.

ثالثاً: التقارير والمواقع الإلكترونية:

1) البلتاجي، محمد، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية، وهي منشورة على موقع الدكتور البلتاجي على شبكة الإنترنت، ورابطها: "http://www.bltagi.com/portal/news.php?action=show&id=9".

2) تصريح لمجلة المصارف المركزية من السيد حمد السياري، محافظ مؤسسة النقد العربي السعودى، الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي، www.sama.org.sa، قسم الأخبار: **مجلة المصارف المركزية**، دراسة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، ومهامها، وأعمالها، وتطورها.

3) التقرير السنوي لمصرف البلاد، أعداد مختلفة.

4) التقرير السنوي لمصرف الإنماء، أعداد مختلفة.

5) التقرير السنوي الثامن والأربعون حول التطورات الاقتصادية حتى عام 1433ه 2012م، الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي، الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء.

6) قرار مجمع الفقه الإسلامي، رقم 76 (8/7)، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، 1/124-125.

7) مشعل، عبد الباري، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية، العدد 5592، تاريخ 1430/2/5 هـ، الموافق 2009/2/1م، نقلاً عن موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية على شبكة الإنترنت، ورابطها: "http://www.aleqt.com/print191021/article_01/02/2009".

8) الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت، فقرة الجهات المرخصة، ورابطها: http://sama.gov.sa/License/Pages/default.aspx.

9) موقع مصرف الراجحي على شبكة الإنترنت، فقرة نبذة عنا، ورابطه: "http://www.alrajhibank.com.sa/ar/about-us/pages/default.aspx".

10) موقـــــع مــــــصرف الــــــبلاد علـــــى شـــــبكة الإنترنـــــت، ورابطـــــه:

"http://www.bankalbilad.com/Pages/default.aspx#bookmark4".

11) الموقـــع الإلكترونـــي لمـــصرف الإنمـــاء علـــى شـــبكة الإنترنـــت، ورابطـــه:

http://www.alinma.com/wps/portal/alinma/!ut/p/c5/04_SB8K8xLLM9MSSzPy8xBz9

CP0os"/3hzf2cLDy93A0t3d1c3A093Ixd3_yBfl-8QI_3gxCL9gmxHRQAN6leX".

12) الناصر، لاحم، مقابلة مع صحيفة الاقتصادية السعودية حول معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، وهي منشورة على موقع:

"http://www.bltagi.com/portal/news.php?action=show&id=9".

الملاحق

الملحق الأول: عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة العاملين

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أرفض		أرفض بشدة		
%	Count	%	Count	%	Count	%	Count	%	Count	
54.8	206	23.1	87	4.5	17	16.0	60	1.6	6	q1
94.4	355	2.7	10	1.3	5	1.6	6			q2
14.6	55	10.1	38	54.8	206	1.6	6	18.9	71	q3
55.1	207	26.6	100	14.4	54	4.0	15			q4
33.5	126	49.2	185	13.3	50	4.0	15			q5
56.9	214	1.6	6	10.1	38	9.6	36	21.8	82	q6
22.1	83	9.8	37	10.1	38	46.5	175	11.4	43	q7
5.9	22	11.4	43	63.6	239	10.4	39	8.8	33	q8
10.1	38	26.9	101	57.2	215	4.3	16	1.6	6	q9
57.7	217	26.6	100	8.5	32	5.9	22	1.3	5	q10
		17.6	66	72.1	271	7.7	29	2.7	10	q11
17.8	67	62.0	233	13.8	52	4.8	18	1.6	6	q12
16.2	61	9.0	34	18.9	71	11.2	42	44.7	168	q13
58.2	219	29.3	110	8.2	31	4.3	16			q14
16.5	62	8.5	32	21.3	80	8.8	33	44.9	169	q15
53.7	202	17.3	65	13.0	49	2.7	10	13.3	50	q16
64.4	242	9.6	36	17.6	66	4.3	16	4.3	16	q17
22.3	84	10.1	38	15.7	59	5.3	20	46.5	175	q18
7.2	27	34.3	129	52.9	199	4.0	15	1.6	6	q19
14.9	56	20.5	77	12.2	46	46.5	175	5.9	22	q20
11.4	43	10.9	41	16.5	62	4.3	16	56.9	214	q21
19.1	72	11.2	42	12.8	48	43.6	164	13.3	50	q22
2.9	11	14.4	54	70.7	266	4.3	16	7.7	29	q23
55.3	208	9.0	34	11.2	42	20.2	76	4.3	16	q24
10.1	38	46.5	175	5.9	22	17.0	64	20.5	77	q25
8.8	33	19.1	72	11.4	43	60.6	228			q26
7.2	27	61.2	230	24.7	93	5.3	20	1.6	6	q27
2.7	10	17.3	65	30.9	116	49.2	185			q28
2.7	10	10.1	38	35.4	133	8.2	31	43.6	164	q29
5.6	21	12.0	45	27.9	105	53.2	200	1.3	5	q30

الملحق الثاني: عدد التكرارات والنسب المئوية لفقرات استبانة المتعاملين

أوافق بشدة		أوافق		محايد		أرفض		أرفض بشدة		
%	Count	%	Count	%	Count	%	Count	%	Count	
49.9	192	37.9	146	10.9	42	1.3	5			q1
11.2	43	7.3	28	9.9	38	19.2	74	52.5	202	q2
29.6	114	46.8	180	13.8	53	9.9	38			q3
34.0	131	22.3	86	42.3	163			1.3	5	q4
12.5	48	37.9	146	35.1	135	6.0	23	8.6	33	q5
14.3	55	27.0	104	17.9	69	14.8	57	26.0	100	q6
34.0	131	41.8	161	10.4	40	3.9	15	9.9	38	q7
37.4	144	26.8	103	18.7	72	4.2	16	13.0	50	q8
1.3	5	16.9	65	4.2	16	23.4	90	54.3	209	q9
12.5	48	40.0	154	29.1	112	12.5	48	6.0	23	q10
24.2	93	46.8	180	17.1	66			11.9	46	q11
10.4	40	34.0	131	37.4	144	14.0	54	4.2	16	q12
16.6	64	31.7	122	23.1	89	22.1	85	6.5	25	q13
12.2	47	30.9	119	25.2	97	25.2	97	6.5	25	q14
26.2	101	11.4	44	44.9	173	9.9	38	7.5	29	q15
34.3	132	36.4	140	18.2	70	8.6	33	2.6	10	q16
33.8	130	35.6	137	22.9	88	3.9	15	3.9	15	q17
11.4	44	17.4	67	17.9	69	29.1	112	24.2	93	q18
39.0	150	32.2	124	21.8	84	7.0	27			q19
67.3	259	19.2	74	13.5	52					q20
30.1	116	25.2	97	37.4	144	3.1	12	4.2	16	q21

الملحق الثالث: فقرات استبانة العاملين

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج استبانة

جامعة اليرموك

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

عنوان الدراسة:

"معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب: عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة

المشرف: الدكتور: "عامر يوسف العتوم" رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

النموذج الأول: استبانة خاصة بالعاملين في المصارف الإسلامية

أخي الكريم: في هذه الاستبانة ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والاستبانة معدة لمعرفة رأي العاملين في المصارف الإسلامية في المملكة حول معوقات المصارف الإسلامية في المملكة. لذلك يرجى منك تعبئة هذه الاستمارة بدقة وصراحة وموضوعية، فالمعلومات التي سنحصل عليها ستكون فقط لأغراض البحث العلمي والتحليل، وليست لأغراض النشر أو العرض، وستعامل بسرية تامة، وستساعد هذه الاستبانة في معرفة المعوقات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

ولكم جزيل الشكر والله ولي التوفيق

القسم الأول: المعلومات الشخصية:

1- نوع الوظيفة التي تشغلها في البنك:

أ – مدير تنفيذي ب – مدير فرع ج – رئيس قسم د – موظف هـ أخرى.. اذكرها..........

2- **العمر:** أ – أقل من 25 سنة ب – من 25 إلى 40 سنة ج – أكثر من 40 سنة.

3- **المستوى التعليمي:** أ – دون البكالوريوس ب – بكالوريوس ج – دراسات عليا د – أخرى... اذكرها....................

4- **الجنس:** أ – ذكر ب – أنثى

5- **الخبرة العملية:** أ – أقل من 5 سنوات ب – من 5–10 سنوات ج – 11–15 سنة د – أكثر من 15 سنة.

6- **التخصص الدقيق:** أ – علوم مالية ومصرفية ب – اقتصاد تقليدي ج – اقتصاد إسلامي د – مصارف إسلامية هـ أخرى... اذكرها.............

القسم الثاني: يرجى الإجابة على الفقرات التالية وفق ما تراه مناسباً:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
1	تتوفر لدى العاملين في المصرف المعرفة الكافية بأحكام المعاملات الجارية في المصرف الإسلامي من الناحية الشرعية					
2	يجب أن تكون جميع أنشطة المصرف وخدماته منضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية					
3	من معوقات المصارف الإسلامية في المملكة أن العاملين في المصارف غير مؤهلين لسد احتياجات العمل وذلك على المستويات الوظيفية المختلفة					
4	يخضع العاملون الجدد قبل توظيفهم لدورات تدريبية لتأهليلهم للعمل في المصرف الإسلامي					
5	تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الكلمل في مراقبة كافة معاملات المصرف					
6	لا تمارس هيئة الرقابة الشرعية دورها الرقابي إلا عندما يطلب منها ذلك					
7	يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصرف الإسلامي					
8	يقوم المصرف بمشاريع غير ربحية بهدف المساهمة في التنمية الاجتماعية					
9	المصرف الإسلامي يمكنه تحقيق أرباح عالية تفوق الأرباح في البنوك التقليدية					
10	يحتاج المصرف الإسلامي إلى دعاية قوية لكسب أكبر عدد ممكن من المتعاملين					
11	تمنح المصارف الإسلامية فرصة للعاملين في البنوك التقليدية للانتقال إلى مزاولة العمل المصرفي المشروع					
12	المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية					
13	تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية					
14	تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة					
15	الجهات المختصة كمؤسسة النقد السعودي تضع عقبات في طريق المصارف الإسلامية					
16	تواجه المصارف الإسلامية منافسة شديدة من البنوك التقليدية					
17	مستوى المخاطر في المصارف الإسلامية أعلى منه في البنوك التقليدية					
18	لا توجد أي عوائق تؤثر على مسيرة المصارف الإسلامية في المملكة					
19	تعاني المصارف الإسلامية في المملكة من معوقات متصلة بالسوق المالي السعودي					
20	إدارة المصرف غير مهتمة بتشجيع البحث العلمي أو تطوير نظم المعلومات					
21	يواجه المصرف مشكلة التغيير المستمر للإدارات العليا وهذا يعيق عملية التخطيط وتطوير آليات العمل المصرفي					
22	أعضاء مجلس الإدارة غير متخصصين في المصارف الإسلامية أو الاقتصاد الإسلامي					
23	الصيغ التمويلية المتاحة في المصارف الإسلامية غير مهيأة للاستفادة من السيولة بالطريقة المثلى.					
24	يوجد لدى المصرف إدارة خاصة لتدريب وتأهيل العاملين، ولا يحتاج إلى مؤسسات خارجية لذلك					
25	تعتمد نظم ترقية العاملين وتقييم أدائهم في المصرف على الموضوعية والعدالة					
26	الراتب الذي أتقاضاه مناسب بالنسبة لي ويحقق لي عامل الكفاية والأمان المادي					

27	يتوفر لدى العاملين في المصارف الإسلامية إلمام بتخصصاتهم الدقيقة والعملية					
28	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والبنوك الإسلامية الأخرى داخل المملكة قوية جداً					
29	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والبنوك التقليدية الأخرى داخل المملكة قوية جداً					
30	درجة التعاون والاتصال بين المصرف الإسلامي والمصارف الإسلامية الأخرى خارج المملكة قوية جداً					

القسم الثالث: يرجى اختيار الاحتمال الذي تراه صحيحاً في الفقرات التالية:

1- أكثر صيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية:

أ – المرابحة ب – المضاربة ج – المشاركة د – الإجارة هـ – أخرى.. اذكرها.......

2- الوسيلة التي يقوم البنك من خلالها باستقطاب وجذب العمالة للعمل بالبنك هي:

أ- الصحف ب – الجامعات ج – مكاتب العمل والتشغيل د – الترشيح من قبل العاملين الراغبين بالعمل هـ – أخرى... اذكرها...............

3- العوامل التي تؤثر على توظيف العامل وقبوله للعمل بالبنك هي:

أ – الواسطة والمحسوبية ب – الاعتبارات الشخصية والمعرفة ج – الكفاءة والخبرة العملية د – عوامل أخرى... اذكرها................

4 - الأسس التي يتم مراعاتها في عملية التدريب والتأهيل للعاملين في البنك الإسلامي هي:

أ – استقصاءات المدراء المباشرين ب – رغبات العاملين ج – الخطط والتوجيهات العليا من قبل الإدارة د – أسس أخرى... اذكرها.................

5- الدوافع التي تدفع الموظفين إلى الخضوع للدورات التدريبية والتأهيلية هي:

أ – التنمية الذاتية للخبرات ب – التهرب من ضغط العمل ج – الترفيه د – لأن الرئيس والمدير يأمره بذلك هـ – الرغبة في الترقية والحصول على راتب أعلى و – أسباب أخرى.. اذكرها.......

6- العامل الذي دفعك للعمل في البنك الإسلامي هو:

أ – الراتب العالي ب – عدم وجود فرصة عمل أخرى ج – تفضيل العمل في البنك الإسلامي د – أسباب أخرى... اذكرها...........

7 – أفكر بترك العمل في البنك الإسلامي عندما:

أ – تتوفر لدى فرصة عمل أخرى ب – تتوفر لدي فرصة عمل ذات راتب أعلى ج – تتوفر لدي فرصة عمل بمركز وظيفي أعلى د – ارتكبت إدارة البنك بعض الأخطاء والمخالفات الشرعية.

8- تشارك هيئة الرقابة الشرعية في الأعمال والمهام التالية: نعم أم لا؟

أ – الرد على استفسارات وتساؤلات العملاء............

ب – إعداد العقود والمعاملات التي يجريها البنك وتطويرها ومراقبة تنفيذها.................

ج – اختيار العاملين في البنك...............................

د – تدريب العاملين وتأهيلهم...............................

9- يتمثل الهدف الرئيس للبنك الإسلامي في:

أ – الحفاظ على درجة نمو المصرف ( ).

ب – تحقيق المنافع والأهداف الاجتماعية ( ).

ج – تحقيق أقصى ربح للمساهمين والمودعين ( ).

د – المحافظة على مشروعية المعاملات ( ).

10- إجراءات التعيين في البنك هي:

أ – طويلة ومعقدة ب – مناسبة إلى حد ما ج – سهلة وميسرة.

11- مجال التدريب الأكثر أهمية في البنك هو:

أ – المجالات العملية والفنية المتخصصة ب – المعاملات المالية الإسلامية والأحكام الشرعية

ج – المجالات السلوكية والأخلاقية والتعاملية د – مجالات أخرى اذكرها........................

12- أسلوب التدريب المعتمد والمتبع في البنك هو:

أ – المحاضرات ب – اللقاءات الدورية ج – التدريب على رأس العمل د – المناقشات الجماعية هـ – الندوات والمؤتمرات.

13- معيار اختيار المدربين والمحاضرين في البنك هو:

أ – التخصص الوظيفي ب – الكفاءة والخبرة العملية ج – السلوك والمجال الأخلاقي د – المستوى العلمي والأكاديمي هـ – مجالات أخرى اذكرها ....

14- معيار الترقية في البنك هو:

أ – الأقدمية ب – الجدارة والكفاءة ج – الولاء للبنك د – اجتياز الدورات التدريبية هـ – الالتزام بالسلوك والأخلاق الإسلامية و – العلاقات الشخصية.

15- تتناسب الرواتب في البنك مع:

أ – المسؤوليات والمكانة الوظيفية للعامل ب – أعباء العمل ج – المستوى العام للمعيشة.

16- الأساليب المتبعة في متابعة الأداء في البنك هي:

أ – سجلات البنك ب – تقارير المتابعة الدورية ج – التفتيش الميداني د – ملاحظات رؤساء الأقسام

القسم الرابع: يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- هل هناك مشكلات ومعوقات أخرى تواجه البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية؟

....

....

2- ما أهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات والمعوقات إن وجدت؟

....

....

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام

الملحق الرابع: فقرات استبانة المتعاملين

بسم الله الرحمن الرحيم

نموذج استبانة

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

عنوان الدراسة:

"معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية"

إعداد الطالب: عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة

المشرف: الدكتور عامر يوسف العتوم رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

النموذج الثاني: استبانة خاصة بالمتعاملين مع المصارف الإسلامية والجمهور

أخي الكريم:

في هذه الاستبانة ستقوم بالإجابة عن أسئلة متعلقة بموضوع معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية، والاستبانة معدة لمعرفة رأي المتعاملين مع المصارف الإسلامية والجمهور في المملكة حول معوقات المصارف الإسلامية.

لذلك يرجى منك تعبئة هذه الاستتمارة بدقة وصراحة وموضوعية، فالمعلومات التي ستحصل عليها ستكون فقط لأغراض البحث العلمي والتحليل، وليست لأغراض النشر أو العرض، وستعامل بسرية تامة، وستساعد هذه الاستبانة في معرفة المعوقات التي تعاني منها المصارف الإسلامية، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها.

والله ولي التوفيق

القسم الأول: المعلومات الشخصية:

1- العمر: أ – أقل من 25 سنة ب – من 25 إلى 40 سنة ج – أكثر من 40 سنة.

2- الجنس: أ – ذكر ب – أنثى

3- العمل: أ – في القطاع العام ب – في القطاع الخاص ج – عمل شخصي

د – أعمال أخرى ... اذكرها ....

4- المستوى التعليمي: أ – دون البكالوريوس ب – بكالوريوس ج – دراسات عليا د– أخرى... اذكرها....................

القسم الثاني: يرجى الإجابة على العبارات التالية وفق ما تراه مناسباً:

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أرفض	أرفض بشدة
1	لدي ثقة تامة في حقيقة التوجه الإسلامي للمصرف وفي شرعية معاملاته					
2	لا يوجد فرق في الواقع بين المصرف الإسلامي والبنك التقليدي إلا في الاسم فقط					
3	يراعي المصرف الإسلامي مصالح المساهمين والمودعين بكفاءة وفاعلية					
4	تمارس هيئة الرقابة الشرعية في المصرف الإسلامي دوراً فاعلاً في توجيه نشاطات البنك ومعاملاته والرقابة عليها					
5	أعرف حقيقة المصرف الإسلامي وآلية عمله					
6	الخدمات المصرفية والبنكية التي يقدمها المصرف الإسلامي مشابهة للخدمات التي تقدمها البنوك التقليدية					
7	لدي الاستعداد لوضع مدخراتي في المصرف الإسلامي على أساس المشاركة في الربح والخسارة					
8	أقبل تحمل الخسارة عند وقوعها في المصرف الإسلامي وأتحمل المخاطرة					
9	أفضل اللجوء للبنك التقليدي للحصول على التمويل إذا كانت تكلفة التمويل أقل من نظيرها في المصرف الإسلامي					
10	أنا راض عن العائد الذي يمنحه المصرف الإسلامي على ودائع الاستثمار					
11	لدي الاستعداد لاستثمار مدخراتي في حسابات استثمارية ذات آجال طويلة في المصارف الإسلامية دون السحب منها قبل الاستحقاق					
12	نسبة الأرباح في المصارف الإسلامية قريبة من نسبة الفائدة في البنوك التقليدية					
13	يمارس المصرف عدداً من الأنشطة والمؤتمرات واللقاءات بهدف تنمية الوعي الجماهيري بمعاملات المصرف الإسلامي					
14	يساهم المصرف الإسلامي في مشاريع غير ربحية بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية					
15	أعرف أنواع الحسابات في المصارف الإسلامية وأساليب الاستثمار					
16	يحل المصرف الإسلامي مشكلة الجمهور في التحرج من التعامل مع البنوك التقليدية					
17	المصارف الإسلامية أقل تأثراً بالأزمات المالية العالمية بسبب التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية					
18	تعتبر التشريعات والقوانين المصرفية في المملكة أحد المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية					
19	وجود المصارف الإسلامية في المملكة يشجع على استثمار الأموال ويحد من تسربها إلى خارج المملكة					
20	تؤيد معظم شرائح المجتمع وجود المصارف الإسلامية في المملكة					
21	**هناك ضعف في الوازع الديني لدى بعض العملاء يترتب عليه الإخلال بالالتزامات**					

القسم الثالث: يرجى اختيار الاحتمال التي تراه مناسباً في الفقرات التالية:

1- من خلال تعاملك مع المصارف الإسلامية، ما مدى رضاك عن العناصر التالية:

أ – استقبال العملاء. ب – العائد على الاستثمارات والودائع.

ج – التوظيف الإسلامي للأموال.

2- ما هي أسباب تفضيلك للتعامل مع البنك الإسلامي دون غيره من البنوك التقليدية:

أ - السمعة الطيبة والأمان ب - الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ج حسن التعامل د - تنوع الخدمات

هـ - نسبة الربح

3- أفكر في سحب الوديعة من البنك الإسلامي عندما:

أ - ينخفض العائد ب - أشعر أنه لا يختلف عن البنوك الأخرى ج - تهتز المكانة المالية للبنك د - تكون معاملة الموظفين سيئة.

4- أكثر صيغ الاستثمار انتشاراً في المصارف الإسلامية:

أ - المرابحة ب - المضاربة ج - المشاركة د - الإجارة هـ - أخرى.. اذكرها.......

5- تعرفت على آلية عمل البنك الإسلامي وأهم خدماته من خلال:

أ - المؤتمرات والندوات الثقافية ب - الإعلام والدعاية ج - إخبار الأصدقاء د - التقارير السنوية للبنك هـ - شبكة الإنترنت و - وسائل أخرى، اذكرها ....

القسم الرابع:

1) **هل تعتقد أن البنك الإسلامي عليه أن يقدم أمواله للمحتاجين وفق أسلوب القرض الحسن، ولماذا؟**

....

....

2) **هل هناك مشكلات ومعوقات أخرى تواجهك خلال التعامل مع البنوك الإسلامية في المملكة؟**

....

....

3) **برأيك ما أهم المقترحات لمعالجة هذه المشكلات والمعوقات إن وجدت؟**

....

....

4- هل هناك مزايا أخرى تحصل عليها خلال التعامل مع المصارف الإسلامية؟

....

....

4) **ما هي أهم مخاطر التعامل مع المصارف الإسلامية؟**

....

....

ولكم مني جزيل الشكر والتقدير والاحترام

الملحق الخامس: كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد الدكتور رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

جامعــة اليرمــوك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الرقم: (ك ش ١٣) ١٠٨/١٢/٢٩
التاريخ: ١٥ /شعبان / ١٤٣٤ هـ
الموافق: ٢٤-٦-٢٠١٣ م

إلى من يهمه الأمر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،

أرجو التكرم بالعلم بان طالب ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة (٢٠٠٨١٠٩٠١٩) يقوم بالكتابة في موضوع رسالته بعنوان " معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية " نرجو التكرم بمساعدته للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي تخدم دراسته .

وأقبلوا وافر الاحترام

رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الدكتور عامر يوسف العتوم

جامعة اليرموك - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

تلفون: ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢+ فاكس: ٧٢١١١٩٩ - ٢ - ٩٦٢+ اربد - الأردن
E-mail: islam21@yu.edu.jo Irbid - Jordan Fax: +962-2-7211199 Tel: +962-2-7211111

الملحق السادس: كتاب تسهيل مهمة موجه من السيد الدكتور رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية إلى عطوفة الملحق الثقافي السعودي في الأردن:

جامعـــة اليرمـــوك
YARMOUK UNIVERSITY

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الرقم :
التاريخ : (ك ش ١٣) ١٠٨/١٢/٢٨ هـ
الموافق : ١٥ /شعبان / ١٤٣٤ م
٢٤ – ٦ - ٢٠١٣

عطوفة الملحق الثقافي السعودي / الأردن..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،،،،،

أرجـــو التكرم بالعلم بأن طالب ماجستير الاقتصاد والمصارف الإسلامية عبيد بن محمد بن عبيد آل شريدة (٢٠٠٨١٠٩٠١٩) يقوم بالكتابة في موضوع رسالته بعنوان " معوقات المصارف الإسلامية في المملكة العربية السعودية " نرجو التكرم بالإيعاز للجهات المعنية بمساعدته للحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة التي تخدم دراسته .

وأقبلوا وافر الاحترام

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

رئيس قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الدكتور عامر يوسف العتوم

تلفون : ٧٢١١١١١ - ٢ - ٩٦٢ + فاكس : ٧٢١١١٩٩ -٢- ٩٦٢ + اربد – الأردن
E-mail: islam21@yu.edu.jo Irbid - Jordan Fax : + 962 - 2 - 7211199 Tel: + 962 - 2 - 7211111

ABSTRACT

Al shraideh, Obaid ben moham'd ben obied, Obstacles of the Islamic bank in Kingdom of saudia Arabia, master thesis, yarmouk university, Islamic banks and economy dept. supervisor: Dr amer.y.alotoum, 2013.

This study aimed to shed the light on the obstacles or hurdles stapping the work of Islamic banks in Saudia Arabia by shedding the light on the internal obstacles: "employees, clients and the organization, the external: "legal, legislative, obstacles related with society, and obstacles related with financial and banking market, and putting down some of solutions for solving this obstacles.

The study constituted of four chapters the preface dealt with the Islamic banks in Saudia Arabia: origins and reality, the first chapter dealt with the internal obstacles facing Saudi Islamic banks and the solutions, the second chapter dealt with external obstacles facing Saudi Islamic banks and the solutions. The third dealt with the statistical analysis for the qwestionarales.

The study concluded that working Islamic banks in the Soudi Arabia suffers from problems related to employees like dearth of human resources, weak training and related to clients like lack of awareness regarding, Islamic banks work and the weak Islamic behavior others related to the organzational like the absence of fatwa Islamic comptrollers the stoppage of good loans basis and showing that this could be solved by training and qualifying Soudi people working and dealing with Islamic banks.

The study recommended that Saudi Arabia monetary establishment must issue Islamic bank law and that Islamic banks must care about training its cadres in many issues specially the behavioral, and that the Islamic banks of the kingdom must adopt more confrences, seminars, and Debates, in order to Increase awareness about Islamic banks besides activating the media role in shedding the lights on the Islamic banks and Its operations.

Key words: Obstacles, banks, Islamic, kigdom Arabia saudia, Al shraideh.